

وزارة البيئة والمياه والزراعة

Ministry of Environment Water & Agriculture



اللائحة التنفيذية

لنظام الزراعة الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٦٤) وتاريخ ١٤٤٢/٨/١٠ هـ





٣	الباب الأول: التعريفات
١٠	الباب الثاني: أعمال ونشاط القطاع الزراعي
١١	الفصل الأول: السجلات الزراعية
١٢	الفصل الثاني: التراخيص والتصاريح
١٨	الفصل الثالث: التأييدات والموافقات والشهادات
١٩	الفصل الرابع: التسويق الزراعي
٢١	الباب الثالث: الثروة النباتية
٢٢	الفصل الأول: ضبط جودة المنتجات الزراعية
٢٤	الفصل الثاني: الممارسات الزراعية الجيدة
٢٦	الفصل الثالث: مكافحة الجراد الصحراوي وسوسنة النخيل الحمراء
٢٧	الفصل الرابع: الآلات والمعدات الزراعية
٢٩	الباب الرابع: الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الأهلية الزراعية
٣١	الباب الخامس: الأبحاث والإرشاد الزراعي
٣٣	الباب السادس: الثروة الحيوانية
٣٤	الفصل الأول: منشآت إنتاج الثروة الحيوانية والمنشآت البيطرية
٣٦	الفصل الثاني: حماية الثروة الحيوانية المحلية وتنميتها
٣٧	الفصل الثالث: تسجيل وترقيم الثروة الحيوانية
٣٨	الفصل الرابع: الرفق بالثروة الحيوانية
٤٠	الفصل الخامس: تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها وعرضها
٤١	الفصل السادس: الصحة الحيوانية
٤٣	الفصل السابع: المنشآت البيطرية
٤٦	الفصل الثامن: اللحوم
٤٨	الفصل التاسع: المستحضرات البيطرية والمتبقيات
٤٩	الفصل العاشر: الاستيراد والتصدير والعبور والحجر
٥٢	الفصل الحادي عشر: تربية النحل
٥٦	الباب السابع: الثروة المائية الحية
٥٧	الفصل الأول: صيد الثروة المائية الحية
٦٤	الفصل الثاني: الضوابط الخاصة بتراثيص الاستزراع المائي
٦٧	الفصل الثالث: تنظيم مراقبة الصيد وإدارتها واستثمارها
٧١	الباب الثامن: الرقابة والتفتيش وضبط المخالفات
٧٢	الفصل الأول: ضوابط الإغلاق الفوري للمنشآت البيطرية التي لا تحمل ترخيصاً سارياً المفعول
٧٣	الفصل الثاني: التحفظ على ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته (الثروات أو المنتجات غير الآمنة)
٧٥	الفصل الثالث: المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الزراعية وإجراءات الإتلاف والتعويض
٧٨	الفصل الرابع: التفتيش وضبط المخالفات
٨١	الفصل الخامس: لجان النظر في المخالفات
٨٤	الباب التاسع: أحكام عامة



## الباب الأول: التعريفات



## المادة الأولى:

لأغراض تطبيق هذه اللائحة، يكون للألفاظ والعبارات الواردة فيها المعاني الآتية، ما لم يقتضي السياق غير ذلك:

النظام: نظام الزراعة.

المملكة: المملكة العربية السعودية.

الوزارة: وزارة البيئة والمياه والزراعة.

الوزير: وزير البيئة والمياه والزراعة.

الهيئة: الهيئة العامة للغذاء والدواء.

اللائحة: اللائحة التنفيذية للنظام.

المخالفة الجسيمة: الأفعال الواردة في المادة (الثانية والعشرين) من النظام، والأفعال المرتبطة بالغش والتحايل أو يترتب عليها ضرر بالغ على الإنسان، أو الحيوان، أو النبات، أو الصحة العامة، أو البيئة، أو المرفق العام.

لجنة النظر: لجنة أو أكثر للنظر في مخالفات أحكام النظام واللائحة والترخيص، والفصل فيها، المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (السادسة والعشرين) من النظام.

القطاع الزراعي: القطاع الذي يعني بالثروة النباتية، والثروة الحيوانية، والثروة المائية الحية.

النشاط الزراعي: أعمال متعلقة بالقطاع الزراعي من زراعة أو تربية أو إنتاج أو صيد أسماك.

المنشأة الزراعية: منشأة مرتبطة بالقطاع الزراعي، وتشمل: المزارع، والمشاتل، والمناحل، وجهات توثيق سلامة المنتجات، وال محلات، والمستودعات، ومشاريع الصيد، وأسواق النفع العام، والمسالخ، والمحاجر، وما تحدده اللائحة من منشآت أخرى مرتبطة بالقطاع الزراعي.

المنشأة البيطرية: منشأة مرتبطة بشأن من الشؤون البيطرية، وتشمل: المستشفى، والعيادة، والصيدلية، والمخابر، ومركز التلقيح الاصطناعي، ومستودع المستلزمات الحيوانية، وما تحدده اللائحة من منشآت أخرى مرتبطة بشأن من الشؤون البيطرية.

الكائنات الفطرية: أي كائن حي أو ميت، ينتمي علمياً إلى المجموعات الحيوانية أو النباتية، ولا يدخل في ذلك الإنسان والكائنات المدجنة والأليفة والمستأنسة.

الثروة النباتية: كل أنواع النباتات والثمار والمحاصيل والمنتجات الزراعية، وما في حكمها، ما عدا الكائنات الفطرية.

الثروة الحيوانية: كل أنواع الحيوانات المدجنة والأليفة والمستأنسة، كالإبل، والخيول، والبقر، والغنم، والطيور، والنحل، وما في حكمها، ما عدا الكائنات الفطرية.

الثروة الحيوانية المهملة: الثروة الحيوانية المملوكة لحائز وتتجول بحريتها خارج المنشأة بدون قيد أو إشراف أو رعاية أو عناية من حائزها وقد يكون بسبب الإهمال أو التعمد.

الدواجن: الطيور المستأنسة وتشمل الدجاج والديك الرومي والبط والأوز والحمام والسمان وما في حكمها.

الثروة المائية الحية: كل أنواع الكائنات الحيوانية والنباتية الحية التي تعيش في الماء، ما عدا الكائنات الفطرية.

منتجات القطاع الزراعي: المنتجات الخام من الثروة النباتية - ما عدا الأعلاف الجاهزة للاستهلاك- أو من الثروة الحيوانية أو الثروة المائية الحية، وتشمل الكائنات الفطرية.

مدخلات الإنتاج: الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، ومواد مكافحة الآفات وما في حكمها.

الخدمات الزراعية: الخدمات المرتبطة بأعمال القطاع الزراعي، وتشمل: خدمات التوعية والإرشاد، والتسويق، وإقامة المعارض والمسابقات والفعاليات الزراعية، وتوثيق سلامة الإنتاج والممارسات الزراعية، والحجر، والوقاية والعلاج، والعنابة والإيواء، والنقل، وما تحدده اللائحة من خدمات أخرى مرتبطة بأعمال القطاع الزراعي.

الممارس الزراعي: من يزاول أيّاً من النشاطات أو الخدمات الزراعية، سواء كان شخصاً ذا صفة طبيعية أو اعتبارية.

السجل الزراعي: مستند تصدره الوزارة، يتضمن بيانات ومعلومات عن الممارس الزراعي، والنشاط أو الخدمة التي يزاولها، وموقع النشاط ومساحته، وغير ذلك من البيانات والمعلومات.

التصريح المبدئي: موافقة مبدئية من الوزارة لاستكمال الحصول على الموافقات والمستندات الرسمية تمهيداً لإصدار الترخيص. التأييد: مستند ورقي أو إلكتروني تصدره الوزارة لعملية ذات علاقة بالقطاع الزراعي؛ لتأييد طلب مستفيد من إحدى خدمات الوزارة لدى جهة أخرى.

الموافقة: مستند ورقي أو إلكتروني تصدره الوزارة للموافقة على نشاط معين لايستلزم الترخيص له أو تمهيداً لإصدار الترخيص.

التصريح: إذن تصدره الوزارة لمرة واحدة لعمليات مؤقتة تتعلق ببعض أنواع النشاط الزراعي.

الترخيص: إذن تصدره الوزارة لمزاولة نشاط زراعي أو تقديم خدمة زراعية أو توثيق زراعي.

الترخيص الإنساني: إذن تصدره الوزارة يخول (مقدم الخدمة/الممارس الزراعي)، بالبدء في تنفيذ أعمال المنشأة الزراعية أو البيطرية واستكمال المعدات اللازمة للتشغيل، ولا يخوله البدء بتشغيل المشروع أو المنشأة البيطرية.

الترخيص التشغيلي: إذن تصدره الوزارة يخول (مقدم الخدمة/الممارس الزراعي)، البدء في تشغيل المنشأة الزراعية أو البيطرية والإنتاج أو التشغيل الفعلي، وتحدد مدة بحسب العمر الافتراضي لنشاط المشروع أو المنشأة أو ما تراه الوزارة بحسب الأحوال.



الفسح: إصدار قرار الموافقة من عدمها على دخول أو خروج الإرساليات عبر المنافذ الجمركية بعد استيفاء متطلبات الاستيراد أو التصدير وفقاً لمتطلبات وأنظمة ولوائح الوزارة.

المستحضرات البيطرية: اللقاحات أو الأمصال أو الأدوية أو الفيروسات أو الميكروبات الحية أو المضيفة أو المقتولة التي تستعمل في علاج ووقاية الحيوانات.

الأندية: كيانات تعنى بأي من ثروات القطاع الزراعي، وتشمل: الأندية الخاصة بالحيوانات أو الطيور، وما تحدده اللائحة من كيانات أخرى تعنى بأي من ثروات القطاع الزراعي.

أسواق النفع العام: موقع يسمح فيها للمزارعين بممارسة البيع بالجملة لمنتجات القطاع الزراعي بالمزاد أو البيع المباشر، ولا يشمل ذلك البيع بالتجزئة.

بطاقة المنتج: بطاقة تعرفيّة تحتوي على بيانات ومعلومات عن مصدر المنتج الزراعي ورقم السجل أو الترخيص الزراعي، ونحوها.

مقدم الخدمة: الشركات، أو المؤسسات، أو الجمعيات، أو الأفراد، المرخص لهم من الوزارة ل القيام بتقديم خدمة زراعية بمقتضى أحكام النظام واللائحة.

التوثيق الزراعي: نشاط تقوم به الوزارة أو جهة التوثيق الزراعي، يؤكد مطابقة منتجات القطاع الزراعي والممارسات الزراعية للشروط والمعايير التي تحددها الوزارة.

جهة التوثيق الزراعي: جهة متخصصة في مجال التوثيق الزراعي مرخصة من الوزارة.

الشهادة: وثيقة تمنحها الوزارة (أو مقدم الخدمة أو جهة التوثيق الزراعي) توضح مدى مطابقة الممارسات الزراعية الجيدة والنشاطات والخدمات الزراعية ومنتجات القطاع الزراعي للضوابط والشروط والمعايير التي تحددها الوزارة.

الممارسات الزراعية الجيدة: معايير لضمان جودة المنتجات، تشمل العمليات ما قبل الزراعة حتى تسليم المنتج خارج المزرعة.

الأمن الحيواني: مجموعة من الإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها في المنشآت الزراعية للحد من انتقال المسببات المرضية من تلك المنشآت أو إليها.

الزراعة العضوية: أسلوب للإنتاج الزراعي يعتمد على استخدام مواد طبيعية لإنتاج الغذاء.

نشاط الزراعة العضوية: عمليات إنتاج المدخلات، أو المنتجات العضوية أو تصنيعها أو تسويقها أو استيرادها أو تصديرها.

المنتج العضوي: منتج نباتي أو حيواني عضوي طازج أو مصنوع.

صاحب المنشأة: مالك المنشأة، أو المتصرّف بها أو الحائز لها بشكل مؤقت أو دائم بمحض ترخيص صادر من الوزارة.

الجمعيات التعاونية الزراعية: كل جمعية يكرّنها أفراد وفق نظام الجمعيات التعاونية، بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها من المزارعين في القطاع الزراعي، سواء في نواحي الإنتاج، أم الاستهلاك، أم التسويق أم الخدمات، باشتراك جهود الأعضاء مُتبعة في ذلك المبادئ التعاونية، ولا تشمل الجمعيات (الأهلية).

الجمعيات الأهلية الزراعية: كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تُؤسّس بناءً على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتكون مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، أو منها معاً، غير هادفة للربح أساساً، وتمارس أنشطتها في القطاع الزراعي، ولا تشمل الجمعيات (التعاونية).

مراكز الخدمات التسويقية: منشآت ترخص لها الوزارة أو مقدم الخدمة تقوم بعمليات فرز وتدرج وتصنيف وتعبئة المنتجات الزراعية الطازجة المعدة لأغراض التسويق المحلي أو التصدير.

التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية: دليل يوحّد وصف النشاطات الاقتصادية لكل قطاع ونشاط اقتصادي على مستوى جميع الدول، ضمن تصنيف ورمز موحد، منبثق عن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع النشاطات الاقتصادية.

النحال: الشخص الذي يقوم بالتربيّة والرعاية لمجموعة من طوافن النحل.

تربيّة النحل: مزاولة نشاط رعاية طوافن النحل، واستغلالها في إنتاج منتجات النحل أو في إكثار النحل وإنتاج الطروود أو في تلقيح المحاصيل.

أدوات النحل: ما يستعملها النحال داخل الخلايا أو خارجها، للمساعدة في تنفيذ عمليات النحال المختلفة.

المحميات الطبيعية: مساحة من الأرض أو البحر تملّكها الدولة تتمتع بحماية خاصة للكائنات الفطرية بها.

العلف: ما يُعدُّ لتغذية الحيوانات، سواء أكان مادة واحدة، أو مواد مخلوطة، أو مصنعة، أو خاماً، أو مادة تدخل في تصنيع العلف أو تحضيره أو معالجته، سواء كانت من مصادر نباتية أو حيوانية مصرح بها، أو من الأحياء المائية.

المياه البحرية الداخلية: المياه التي تقع بين البر وخط أساس قياس البحر الإقليمي للمملكة.

البحر الإقليمي: البحر الممتد مسافة اثنى عشر ميلاً بحرياً باتجاه البحر، تقاس من خطوط الأساس.

المنطقة المتاخمة: المنطقة الممتدة بمسافة اثنى عشر ميلاً بحرياً من الحد الخارجي للبحر الإقليمي.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: المنطقة التي تقع مباشرة وراء البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة للمملكة، وتمتد إلى الحدود البحرية مع الدول المجاورة والمقابلة للمملكة.

المنطقة الساحلية: الشريط (النطاق) الذي تقابل على امتداده اليابسة بالمسطح المائي المجاور لها.

أعلى البحار: مناطق المحيطات التي تقع خارج سلطة أي دولة، وتبدأ بشكل عام بعد ٢٠٠ ميل بحري من سواحل الدول المتاخمة للمحيطات.



وسائل الصيد: الأدوات المستخدمة لصيد الثروة المائية الحية وجمعها واستخراجها.

واسطة الصيد البحرية: كل منشأة عائمة تُستخدم لأغراض استخراج الأحياء البحرية، مهما كانت وسيلة تسييرها أو الغرض منها.

واسطة النزهة البحرية: كل ما يستخدم لغرض النزهة البحرية الخاصة أو التأجير أو الاستثمار.

صاحب الواسطة: من يقوم بتجهيز الواسطة البحرية لحسابه الخاص، سواء كان مالكاً لهذه الواسطة أو مستأجرًا لها أو مستثمرًا لها.

قائد الواسطة: الشخص المرخص له والمسؤول عن تشغيل الواسطة البحرية وقيادتها وسلامتها.

السفينة: كل عائمة في البحر تستخدم وفق الأنظمة المعمول بها دولياً، وتُخضع لنظام تسجيل السفن.

المرفأ: المكان المهيأ لرسو الوسائط البحرية وسفن الصيد للاحتفاء وإنزال الأسماك بما في ذلك القيام بعمليات الإصلاح والصيانة لواسطة الصيد، كما يشمل قنادل الدخول والممر والأحواض والمراسي والعلامات البحرية والمنطقة المحددة من اليابسة المتصلة بالمرفأ وجميع منشآته.

منشآت المرفأ: التجهيزات والمعدات المرتبطة بأنشطة المرفأ.

مشرف المرفأ: الموظف المسؤول عن الإشراف على الإدارة اليومية للمرفأ.

المصيد: كميات الصيد المستخرجة من الثروة المائية الحية.

الصيد غير القانوني غير المبلغ وغير المنظم: ممارسة أي نشاط من أنشطة الصيد بشكل غير مشروع وبما يتناقض مع أحكام هذه اللائحة، وانظمة ولوائح مصائد الأسماك الدولية لحفظ وإدارة المصائد البحرية.

منتجات الثروة المائية الحية: أنواع الأحياء المائية بما في ذلك منتجاتها ومصنوعاتها، ومنتجات المراحل المختلفة من دورة الحياة كالبويضات واليرقات والأصبعيات.

واسطة البحرية المهملة: كل واسطة بحرية لا تقوم بنشاط، أو عاطلة عن العمل، أو متروكة بالمرفأ (مهجورة) من قبل مالكها أو مجهزها أو قائدتها.

الوسائط البحرية غير المخصصة للصيد: جميع وسائط النقل والوحدات العائمة التي تستخدم لمزاولة وممارسة النشاطات البحرية غير المخصصة للصيد.

المستثمر في قطاع الصيد أو الاستزراع المائي: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستثمر في مجال صيد الثروة المائية الحية أو الاستزراع المائي بعد الحصول على ترخيص من الوزارة.

الصياد الحرفي: من يزاول مهنة صيد الثروة المائية الحية على واسطة صيد مملوكة له.

صياد النزهة: من يزاول مهنة صيد الثروة المائية الحية بالسنارة أو الخيط متراجلاً أو على واسطة نزهة بحرية لعرض غير تجاري.

بخار: المصرح له من الوزارة أو مقدم الخدمة بمزاولة وممارسة صيد الثروة المائية الحية على وسائط صيد غير مملوكة له.

عامل الصيد: المصرح له من الوزارة أو مقدم الخدمة بمزاولة وممارسة صيد الثروة المائية الحية على وسائط صيد.

الصياد: الشخص المصرح له من الوزارة أو مقدم الخدمة لصيد الأسماك أو الأحياء البحرية الأخرى التي تعيش في المياه البحرية، كمهنة أو هواية، سواء كان صياداً حرفيًا أو مستثمرًا أو صياد نزهة أو بخارًا أو عامل صيد أو غيرهم.

رخصة مزاولة مهنة صيد الثروة المائية الحية: وثيقة رسمية تصدرها الوزارة لمن يرغب العمل صياداً مستثمرًا أو حرفيًا أو راجلاً أو بخارًا أو عامل صيد متى ما توفرت فيه شروط إصدارها، وتُحدد فيها الفئة.

سجل الصياد: وثيقة رسمية تصدر من الوزارة أو مقدم الخدمة لكل من الصياد المستثمر والصياد الحرفي، لحصر وسائط الصيد التي يمتلكها وعمال الصيد العاملين عليها ومعدات وأدوات الصيد المستخدمة والمخالفات المترتبة عليه.

الاستزراع المائي: مجموعة الممارسات التي تستهدف تربية وإكثار الكائنات المائية الحية في حيز مائي محدد يمكن التحكم فيه، وفق الضوابط والمعايير القياسية التي تحددها الوزارة.

شهادة ضبط الجودة: الشهادة التي تمنحها الوزارة للمرخص له الملزم بتطبيق أحكام هذه اللائحة.

الاستزراع المائي في المياه الداخلية: الممارسات المتعلقة بإكثار الأحياء المائية ورعايتها وتربيتها في الحيازات الزراعية الداخلية.

الأثر البيئي لمشروع الاستزراع المائي: عملية تقدير الآثار الحيوية المحتملة من مشروع الاستزراع المائي على البيئة المحيطة.

الأنظمة المغلقة (للاستزراع المائي): النظام الذي يعتمد في تشغيله على الإدراة المغلقة للمياه بطريقة إعادة التدوير بعد معالجتها ميكانيكياً وبيولوجياً.

الأنظمة المفتوحة (للاستزراع المائي): النظام الذي يعتمد في تشغيله على الأحواض المفتوحة التي يتم تغيير المياه فيها جزئياً تبعاً لمواصفات جودة المياه.

الأقصاص العائمة (للاستزراع المائي): نظام استزراع مائي إنتاجي يتكون من هيكل شبكي ومراسي وعوامات في شكل دائري أو مربع، ويمكن تثبيته في البحر أو أي مساحة مائية ذات عمق ملائم.

لجنة البت في طلبات مشاريع الاستزراع المائي: لجنة مختصة بالوزارة للبت في طلبات مشاريع الاستزراع المائي بالمملكة.

الملحوث: أي مادة صلبة أو سائلة أو غازية أو أধنة أو أبخرة أو انبعاثات أو ضوضاء أو إضاءة أو أي مؤثر آخر طبيعي أو بشري يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها.

نظام تحليل المخاطر وتحديد النقاط الحرجية (الهاسب): نظام يشتمل على سلسلة من الخطوات الفنية لتحديد مخاطر التلوث وتقويمها من أجل ضمان سلامة وجودة المنتج.



**التطهير:** عملية التخلص من المواد الضارة والمسربات المرضية في المنشآت الزراعية والبيطرية، بما لا يمس صحة وسلامة الكائنات الحية الموجودة بها.

**مربي الدواجن الريفي:** من يقوم بتربية أي نوع من أنواع الطيور الداجنة تربيةً تقليدية.

**مالك الحيوان:** من يملك الحيوان أو من يملك سلطة عليه.

**الكائنات الفطرية الحيوانية:** أي كائن حي أو ميت، ينتمي علمياً إلى المجموعات الحيوانية، ولا يدخل في ذلك الإنسان والثروة الحيوانية.

**الحيوانات الأليفة:** أنواع من الثروة الحيوانية التي يتم اقتناؤها بالحيازات الخاصة مثل (الكلاب والقطط) ويسمح ببيعها واقتنائها من قبل الجهات المختصة.

**الموارد الوراثية للسلالات الحيوانية المحلية:** السلالات المحلية من ثروات القطاع الزراعي التي تنتهي تاريخياً وعلمياً إلى المملكة العربية السعودية.

**منتجات الثروة الحيوانية:** أي منتج حام من مصدر حيواني مثل اللحوم والألبان والبيض والعسل والشعر والصوف والوبر والجلود والفراء والريش وغيرها.

**المخلفات الحيوانية:** جميع أجزاء الحيوان غير القابلة للأكل ومن ذلك الدم والقرون والحوافر والريش والروث والسبلة والعظام ومسحوقها وزعناف الأسماك والحيوانات النافقة والأجنة المجهضة وغيرها.

**الإضافات العلفية:** المكونات التي تضاف بصورة متعددة إلى العلف لأغراض تقنية، أو لتحسين مذاقه، أو لزيادة قيمته الغذائية، أو لتحسين الكفاءة الإنتاجية للحيوان، سواء احتوت هذه المكونات على قيمة غذائية أم لا.

**العمر الافتراضي للمنشأة الزراعية:** الفترة الزمنية الفصوى لترخيص تلك المنشآت بمختلف أنواعها والتي تعتمدها الوزارة عند إصدار الترخيص للمنشأة.

**كل ذي صلة بالثروة الحيوانية:** يقصد بها الممارسون العاملون في مجال الثروة الحيوانية، كالبيطريون، والملك، والمشرفيون عليها، والقائمون على رعايتها، والمتاجرون بها والجزارون والعاملون في المختبرات ومرافق البحوث والمعاهد والجامعات والجمعيات الأهلية والتعاونية والقطاعات الحكومية ذات الصلة، وما في حكمها.

**التداول:** جميع عمليات بيع أو شراء أو هبة أو نقل أو استيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو عرض أو التصرف أو أي شكل من أشكال التداول.

**الآفات:** أي نوع أو سلالة أو نمط حيوي من الكائنات النباتية أو الحيوانية أو أي عامل ممرض للنباتات أو للحيوانات.  
**الأمراض الحيوانية:** الأعراض السريرية أو المرضية أو كلامها لداء ما، ويشمل أي انحراف أو تغير في الوظائف الطبيعية أو الحيوية لجسم الحيوان.

**الأمراض المعدية:** الأمراض الناتجة عن مسبب مرضي قابل للانتقال من كائن إلى آخر بشكل مباشر أو غير مباشر.  
**الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان:** الأمراض المعدية أو الوبائية التي قد تنتقل إلى الإنسان من الحيوان أو العكس في الظروف العادلة.

**الأمراض الوبائية:** مرض يظهر في نوع أو أنواع من الثروة الحيوانية ويتسبب في ارتفاع الإصابات بصورة فجائية أو سريعة أعلى من المعدلات الطبيعية في موقع معين أو عدة مواقع.

**الوضع الوبائي:** وصف لحدوث وانتشار المرض محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

**المنطقة الموبوءة:** منطقة جغرافية تم التثبت من وجود مرض حياني (معدي، وبائي) محدد أو سببه.  
**الربع الصحي:** هي منطقة جغرافية تتكون من عدة مشاريع خالية من مرض أو من عدة أمراض وبائية بناء على إجراءات صحية وأمن حيوي تقرها الوزارة.

**البرامج الوطنية في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية ونواقلها:** الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة أو من تفويضها، بالتعاون مع الجهات الحكومية أو الخاصة الأخرى ذات العلاقة لمكافحة أو السيطرة على مرض حياني مستوطن أو الحد من تفشي مرض حياني وافد.

**الطبيب البيطري:** كل من يحمل درجة البكالوريوس في العلوم البيطرية أو ما يعادلها من إحدى الجامعات المحلية أو العالمية المعترف بها ويحمل ترخيصاً لممارسة المهنة.

**الممارس البيطري:** كل من يحمل مؤهلاً دراسياً يؤهله للعمل في مجال البيطرة وفق ما ورد في دليل المهن والمنشآت البيطرية الذي تصدره الوزارة.

**المختبرات البيطرية الخاصة:** المكان الذي ترخص له الوزارة لإعداد وإجراء الفحص وتحليل العينات، من الثروات الحيوانية والمائية الحية سواء كان المختبر ثابتاً أو متنقلأً أو ملحاً بمنشأة زراعية أو بيطرية أو تابعاً لجهة أخرى.

**مخاطر الثروة الحيوانية:** أي تهديد للصحة العامة أو الصحة الحيوانية أو الأمان الغذائي في المملكة يكون مرتبطاً بالثروة الحيوانية.

**التحصين:** تحصين بعض أو كل أنواع الثروة الحيوانية أو الكائنات الحيوانية الفطرية للوقاية من الأمراض أو للحد من انتشارها بصورة دورية إما أن تكون إلزامية أو اختيارية حسب برامج التحصين التي تقررها الوزارة أو من تفويضه.

**برامج التحصين:** برامج تصدرها الوزارة أو من تفويضه، تتعلق بالتحصينات التي تعتمدها الوزارة للأمراض الحيوانية.



الميكروبات: كائنات حية دقيقة أو عوامل بيولوجي يمكن أن يتكاثر في البشر أو الحيوانات أو البيئة (بما في ذلك البكتيريا والفيروسات والأوليات والفطريات والبريونات).

مضادات الميكروبات: مواد كيميائية طبيعية أو مصنعة أو شبه مصنعة تستخدم في قتل أو تثبيط نمو الميكروبات الممرضة في الإنسان والحيوان والبيئة.

الميكروبات المقاومة للمضادات: ميكروب تطرأ تغيرات عليه ويصبح مقاوماً لتأثير مستحضر بيطري مضاد ميكروبات أو أكثر بحيث لا يكون فعالاً في القضاء عليه ويزيد خطورة انتشار الأمراض والاعلالات الوخيمة والوفيات.

محفزات النمو: إضافة مواد طبيعية أو مصنعة أو شبه مصنعة كإضافات علفية، على مدى فترة زمنية للحيوانات النامية لتحسين الأداء الفسيولوجي (مثل زيادة الوزن).

فترة التحرير: الفترة اللازمة منذ إعطاء المستحضر البيطري للثروة الحيوانية أو المائمة الحية المعدة للاستهلاك الآدمي وحتى خروج بقايا المستحضر من جسم الحيوان أو بقاياه ضمن الحدود الآمنة في جسم الحيوان أو منتجاته.

التخلص الآمن الرحيم: عملية إنتهاء حياة الحيوان بطريقة سريعة وبأقل ألم أو معاناة ممكنة.

الشريحة الإلكترونية: رقاقة إلكترونية صغيرة يتم تثبيتها على الحيوان لتعريفه بأرقام ورموز محددة مفروعة إلكترونياً، وفق الموصفات الفنية التي تعتمدتها الوزارة أو من تفوضه.

التربيبة الريفية للثروة الحيوانية: حيازة أي نوع من الثروة الحيوانية يتم على أساس تجارية أو غير تجارية على نطاق صغير وفق الضوابط التي تعلنها الوزارة في دليل التربية الريفية للثروة الحيوانية.

المسلح: منشأة زراعية مخصصة تجهيزاً فنياً بالمعدات والأجهزة والآليات والأدوات التي تمكنها من القيام بذبح وتجهيز الثروة الحيوانية والحكم على صلاحية لحومها للاستهلاك الآدمي من عدمه.

متبقيات المستحضرات البيطرية: المواد التي تتواجد في المنتجات الغذائية من أصل حيواني كنتيجة لاستخدام المستحضرات البيطرية.

وهذه تعتمد على المركبات الأصلية و / أو نواتج أيضها داخل الجسم وكذلك بقايا المستحضرات البيطرية غير الفنية. الحدود القصوى لمتبقيات المستحضرات البيطرية والمتبقيات الأخرى: الحد الأقصى المسموح لمستحضر بيطري ناتج من رعاية حيوانية وبيطري وفق الموصفات القياسية المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

فترة الأمان للمبيدات: فترة ما قبل الحصاد وهي أقل فترة زمنية يجب تحقيقها ما بين تطبيق المبيد وبين جمع الإنتاج، والموصى بها من قبل المصنع؛ لضمان التخلص من آثار المبيد أو وصول تركيز غير ضار بالمستهلك للنطافل من المتبقى إلى الحد المسموح به.

الذبح وفق الطريقة الإسلامية: التقىد بأحكام الشرع في الذبح والإدامة التام للحيوانات وفق (اشتراطات تذكية الحيوان طبقاً للأحكام الإسلامية) المعتمدة بالهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالمواصفة رقم GSO993/2015.

ذبح الثروة الحيوانية الاضطراري: الذبح الفوري لحيوان لأسباب تتعلق بصحة اللحوم أو الرفق بالحيوان، أو لمنع انتشار مرض صالح للاستهلاك الآدمي: الذي يتم إنتاجه وفقاً للشروط القياسية ذات الصلة، وملائم للاستخدام المقصود ويستوفي المتطلبات القائمة على النتائج بالنسبة للأمراض أو للعيوب المحددة على النحو الذي تقرره الجهات المعنية بالغذاء.

غير صالح للاستهلاك الآدمي: ما لا يصلح للاستهلاك الآدمي، ويكون الفحص والحكم عليه بعدم الصلاحية من قبل الوزارة أو من تفوضه.

المعايير ونقط تحكم للممارسات الزراعية الجيدة: تشمل الضوابط الواجب التزام وحدة الإنتاج بها وكيفية ذلك، للحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة بالمملكة (Saudi Qab).

الموقع: عبارة عن مساحة مملوكة أو مستأجرة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص أو شركة أو مؤسسة ويستعمل فيها عوامل إنتاج واحدة. قد يكون الموقع الواحد يحتوي على أكثر من مساحة منفصلة وينتج فيه أكثر من محصول أو منتج.

المخاطر: المواد أو الظروف التي يمكن أن تسبب تلوث الغذاء، أو التلوث البيئي أو الحوادث المتعلقة بالعمل. مطابقة الموصفة القياسية: وثيقة توضح باتفاق عام وتصدرها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، تقدم للاستخدام العام والمترد، تتضمن القواعد أو الإرشادات العامة أو الخصائص المتعلقة بالنشاطات أو نتائجها لتحقيق الدرجة المثلث من النظام والترتيب داخل سياق معين.

الاتجار بالآلات والمعدات الزراعية: بيع الآلات أو المعدات الزراعية، أو تأجيرها أو طلب فسحها أو استيرادها من قبل الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو وكيل أي منهما أو كل من يتخذ من عملية بيع الآلة الزراعية مباشرة أو بالوساطة حرفة له يقصد الربح.

الأرض الزراعية: الأرض المزروعة أو المستغلة في الزراعة أو أي أرض صالحة للزراعة. الآلات والمعدات الزراعية: كل ما يستخدم في الأغراض الزراعية من أدوات وغيرها، من أجل تسريع العمل وتحسين الإنتاج و توفير الجهد والوقت.

الآلات الزراعية: (أجهزة ميكانيكية أو كهربائية أو إلكترونية) تستخدم في عملية التشغيل، ولها أثر مباشر على عملية الإنتاج، مثل المضخات والمكائن والغطاسات.

المعدات الزراعية: معدات تقليلية تستخدم في عملية التشغيل، ولها أثر مباشر على عملية الإنتاج مثل الجرارات الزراعية والمحاصيل والحراثات الكبيرة والبذرارات واللبانات وما في حكمها.



الفاتورة التجارية أو النهائية (Commercial Invoice (CI): واحدة من أهم الوثائق في التجارة الدولية والشحن البحري وهي عبارة عن وثيقة قانونية بين المورد والعميل تصف بوضوح البضائع المباعة والمبلغ المستحق على العميل، كما أنها من الوثائق الرئيسية التي تستخدمها الجمارك في تحديد الرسوم الجمركية.

بوليصة الشحن (Bill of Lading (BOL): وثيقة أو عقد يتم بين طرفين لنقل البضاعة من ميناء المغادرة إلى ميناء الوصول ما بين الشاحن (المصدر) والناقل، أي أنها وثيقة ملزمة قانوناً توفر للشاحن (المصدر) والناقل جميع التفاصيل اللازمة لمعالجة شحنة الشحن وفوائيرها بشكل صحيح.

بيان التعبئة (Packing List (PL): وثيقة تستخدم في التجارة الدولية يُعدّها المصدر وتتضمن تفاصيل حول المنتج وزن الشحنة وعدد الوحدات والكمية والمساحة محتويات الطرد وطريقة تعبئة البضائع المحمولة (داخل حقائب ، أكياس، صناديق،...إلخ) بالإضافة لبيانات تخص المصدر والمستورد ووكيل الشحن.

شهادة المنشأ (Certificate of Origin (CO): شهادة تصدر عن الجهة المختصة للبلد المصدر تبين مكان صنع أو إنتاج البضاعة المراد تصديرها.

شهادة مطابقة للآلات والمعدات الزراعية من الهيئة السعودية للمواصفات والمقياسات والجودة (Certificate of Conformity (CO): وثيقة تُصدق عليها الهيئة السعودية للمواصفات والمقياسات والجودة بأن السلعة أو الخدمة الموردة مطابقة للمواصفات المطلوبة.

الصناعات الزراعية التحويلية: تحويل منتجات القطاع الزراعي إلى صور أخرى.  
البذور والبذار: أي جزء من أجزاء النبات يستخدم في إكثارها ويدخل في ذلك البذور والذرنيات والإبر والكرزومات والريزومات والجذور والأفرع والأوراق والعقل والسيقان والطعوم والبراعم والأقلام والفسائل وجميع ما ينبع لغرض إكثار الصنف وأورد في نظام الاعتماد سواء كان بذرية أو خضرية أو جذرية أو عن طريق زراعة الأنسجة النباتية للمحاصيل الحقلية ومحاصيل الخضر ونباتات الفاكهة والزينة والنباتات الطبية والعطرية وغيرها من النباتات الأخرى الخاضعة لتطبيق أحكام قرار اعتمادها.

الشتالات: نباتات حولية أو دائمة ومعمرة تزرع في المشتل ويتم إكثارها بعرض الاتجار أو التداول والبيع في النشاط الزراعي.  
الأسمدة: أي مركبات كيميائية مصنعة كلياً أو جزئياً يتم تزويدها للنباتات سواء عن طريق التربة أو مياه الري أو الأوراق لتأمين احتياجاته الغذائية وتعمل على تطور نموه وتحسين زيادة انتاجه وتشمل العناصر الرئيسية والثانوية والصغرى بصورها البسيطة والمركبة.

محسنات التربة الزراعية: عبارة عن مواد مصنعة أو طبيعية تضاف للتربيه بعرض تحسين خواصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية وتنقسم إلى قسمين: محسنات عضوية ومحسنات غير عضوية.

المدخلات الزراعية: المعدات والإمدادات والمواد الزراعية للإنتاج الزراعي وتشمل الآلات والمعدات الزراعية، الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، المبيدات، البذور والتقاوي والشتالات، وتربية الحيوانات والمستحضرات البيطرية وصيد الأسماك.

البائع: كل من حصل على إذن تداول أو بيع لأي نوع أو صنف من أصناف القطاع الزراعي وفقاً للشروط المنصوص عليها.

ال محلات: محل، أو مخزن معد لغرض، أو بيع لأي نوع، أو صنف من أصناف القطاع الزراعي مصرحاً له وفقاً للشروط المنصوص عليها.

المبيد: أي منتج كيماوي عضوي، أو غير عضوي مخلق، أو طبيعي، أو منتج أحيائي يضم عناصر من الكائنات الحية الدقيقة يستخدم في مكافحة الآفات (وتشمل أيضاً المواد الجاذبة والطاردة) أو كمنظفات النمو النباتية أو كمسقطات أوراق أو مجففات عامة أو منظمات النتن.

ملصق العبوة: كل المعلومات المكتوبة والمطبوعة والمرسومة أو المعلومات الملحة بالعبوة أو أي ثروة من ثروات القطاع الزراعي تشرح فيها تركيبه وخصائصه واستعمالاته والاحتياطات الواجب أخذها أثناء الاستخدام والشركة المنتجة والشركة المستوردة وأية معلومات أخرى يتم طلبها.

الاستيراد: إدخال أي نوع أو صنف من ثروات القطاع الزراعي إلى الدولة لجهة عامة أو خاصة، سواء كانت بالطرود البريدية أو الشحن مسقاً أو بصحبة مستوردين.

التصدير: إخراج أي نوع أو صنف من ثروات القطاع الزراعي إلى خارج المملكة.  
لجنة النظر في طلبات القطاع الزراعي: هي لجنة تدرس أي طلبات تقدم للوزارة مثل طلبات العمالة أو التراخيص أو غيرها بصفة عامة، وتقوم بعد الدراسة برفع المرئيات لصاحب الصلاحية في الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.



## الفصل الأول: السجلات الزراعية

### المادة الثانية:

- تتولى الوزارة إصدار السجلات الزراعية بناء على طلب (مقدم الخدمة/الممارس الزراعي) وفق الشروط والضوابط التي تحددها الوزارة.
- يصدر السجل الزراعي بعد التحقق من البيانات الخاصة بالحيازة الزراعية، وتكون مدة السجل (٣) سنوات، وللوزارة تمديدها لمدة أو مدد أخرى بحسب ما تراه مناسباً.

### المادة الثالثة:

يكون إصدار السجل الزراعي لمربi الثروة الحيوانية والصيادين وفق الضوابط والاشتراطات والإجراءات الواردة في دليل السجلات الزراعية لمربi الثروة الحيوانية والصياد الحرفى الذي تصدره الوزارة.

### المادة الرابعة:

- تتولى الوزارة -عند إعداد وإصدار السجل الزراعي- تسجيل بيانات موقع النشاط الزراعي، ولها في سبيل ذلك ما يأتي:
- تسجيل بيانات موقع المنشأة الزراعية والخدمات المساندة لها.
  - تسجيل بيانات مالك الأرض أو المستأجر لموقع المنشأة الزراعية.
  - تسجيل بيانات النشاط لموقع المنشأة الزراعية.
  - التنظيم والإشراف على عمليات تسجيل بيانات ومعلومات موقع المنشأة الزراعية.

### المادة الخامسة:

يحق للوزارة إلغاء السجل الزراعي أو إيقافه في الحالات الآتية:

- عدم التقيد بأحكام النظام أو اللائحة.
- تسبيه في أضرار بيئية لا يمكن معالجتها.
- الإخلال بأي شرط من شروط السجل الزراعي.

### المادة السادسة:

تقوم الوزارة في حال طلب مقدم الخدمة/الممارس الزراعي إلغاء السجل الزراعي، باستكمال ما يلزم حيال الطلب على أن تتحقق مما يأتي:

- عدم وجود عماله زراعية على السجل الزراعي.
- عدم وجود مستحقات مالية على مقدم الخدمة/الممارس الزراعي لصندوق التنمية الزراعية.
- الآ يكون قد صدر ترخيص زراعي على السجل، وفي هذه الحالة يطلب منه إلغاء الترخيص قبل طلب إلغاء السجل.

### المادة السابعة:

تنشأ لدى الوزارة أو من تفويضه سجلات خاصة بالمنشآت الزراعية والبيطرية، ومالك تلك المنشآت بأنواعها المختلفة، والممارسين المرخص لهم بحسب البيانات المقدمة، وبيانات التوثيق الزراعي التي تقوم بها الوزارة أو جهة التوثيق الزراعي.



## الفصل الثاني: التراخيص والتصاريح

### المادة الثامنة:

- تولى الوزارة إصدار التراخيص والتصاريح الالزمة لممارسة النشاط الزراعي وأنواع النشاط ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، ولها في سبيل ذلك الآتي:
١. تسمية وتنظيم المنشآت وأنواع النشاط والخدمات المرتبطة بالقطاع الزراعي في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية، بالتعاون مع الجهة ذات العلاقة، وفقاً للمستهدفات والضوابط ذات الصلة.
  ٢. تحديد المتطلبات والشروط والضوابط المنظمة لترخيص وتصاريح أنواع النشاط الزراعية.
  ٣. إصدار التراخيص الزراعية، وتعديلها، وتجديدها، وتوسيعها، ونقل ملكيتها، وإلغاؤها، وتغيير نشاطها، أو أي إجراء؛ وفقاً للأحكام والمتطلبات والشروط والضوابط المنظمة لذلك.
  ٤. إصدار التراخيص لأنواع النشاط الزراعية المساندة المرتبطة بأعمال القطاع الزراعي المصنفة ضمن أنواع النشاط والمهن الزراعية، ووفقاً لما تصدره الوزارة من ضوابط واشتراطات.
  ٥. إصدار التراخيص لجهات التوثيق الزراعي وفقاً للضوابط الخاصة بالقطاع الزراعي.
  ٦. إصدار التراخيص المتعلقة بالمهن والمنشآت البيطرية وفق الضوابط والشروط والإجراءات الواردة في دليل المهن والمنشآت البيطرية الذي تصدره الوزارة.
  ٧. إصدار التصاريح الالزمة لإجراء الدراسات والأبحاث والتجارب الزراعية، والإشراف عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
  ٨. إصدار التصاريح الالزمة لبعض العمليات المؤقتة المتعلقة ببعض أنواع النشاط الزراعي.
  ٩. تنظيم الخدمات والإشراف عليها والقيام بجميع عمليات الرقابة والتقييم على المنشآت الزراعية والبيطرية وما في حكمها.



## المادة التاسعة:

لا يجوز استخدام التراخيص والتصاريح المصدرة من الوزارة إلا في الغرض الذي أصدرت من أجله.

## المادة العاشرة:

يكون إصدار التراخيص لأنواع النشاط الزراعية في الأراضي المملوكة بصفة شرعي، أو بعقد إيجار من الوزارة، أو بعقد إيجار من جهات التوثيق المعتمدة الواقعة في الموقع التي تحقق الاشتراطات النظامية لمزاولة تلك الأنواع من النشاط، وكذلك الأنشطة التي لا يتطلب فيها حيازة أرض مثل تربية الماشي والنحل وما في حكمها.

## المادة الحادية عشرة:

يكون إصدار التراخيص الزراعية وفقاً للضوابط والاشتراطات والإجراءات التي تحددها الوزارة، ومستهدفات الاستراتيجية الوطنية للزراعة، مع مراعاة ما يأتي:

١. لا تتجاوز صلاحية التراخيص الإنساني سنتان من تاريخ الإصدار، وللوزارة تمديدها لمدة أو لمدد أخرى بحسب ما تراه مناسباً، وبعد الترخيص ملغيأً حال انتهاء منتهته دون إتمام المنشأة، وتصدر الوزارة لهذا الغرض تصريحاً مبدئياً يخول طالب الترخيص استكمال الإجراءات النظامية لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة تمهيداً لإصدار الترخيص الإنساني، على آلا تتجاوز مدة هذا التصريح سنة من تاريخ الإصدار.

٢. تحدد الوزارة مدة الترخيص التشغيلي بحسب العمر الافتراضي للمنشأة، على آلا تتجاوز منتهته (٣٠) سنة، ويجوز للوزارة تمديده عند الحاجة، مع مراعاة إتمام متطلبات الترخيص الإنساني.

٣. تمنح الوزارة مهلة للمنشآت الحيوانية التي طلب منها نقل مكوناتها من موقعها إلى موقع آخر بتجديد ترخيصها لمدة خمس سنوات.

٤. لا يعفي الترخيص الزراعي صاحب المنشأة الزراعية أو البيطرية من الحصول على التراخيص أو المواقف الأخرى اللازمة لها التي تختص بها جهات أخرى غير الوزارة.

## المادة الثانية عشرة:

تصدر الوزارة تصريح المبدئي الذي يخول مقدم الخدمة/الممارس الزراعي استكمال الإجراءات النظامية لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة تمهيداً لإصدار الترخيص الإنساني ثم الترخيص التشغيلي، وهذا التصريح لا يخول الممنوح له البدء في الأعمال الإنسانية أو التشغيلية وفي حال انتهاء منتهته يُعد ملغيأً ويجوز للوزارة تمديده لفترة أخرى.

## المادة الثالثة عشرة:

تصدر الوزارة تصريح قطع وأو بيع الأشجار داخل الحيازات الزراعية، وهو تصريح يخول الممارس الزراعي قطع وأو بيع الأشجار داخل حيازته الزراعية حسب الضوابط والاشتراطات التي تصدرها الوزارة.

## المادة الرابعة عشرة:

تصنف التراخيص الزراعية وفق الآتي:

١. ترخيص إنساني، يخول مقدم الخدمة/الممارس الزراعي البدء في تنفيذ أعمال المنشأة الزراعية أو المنشأة البيطرية واستكمال المعدات الالزامية للتشغيل ولا يخوله البدء في تشغيل المنشأة الزراعية أو المنشأة البيطرية، وفي حال انتهاء مدة صلاحيته دون تنفيذ أعمال المنشأة الزراعية أو المنشأة البيطرية يُعد ملغيأً، ويجوز للوزارة تمديده لفترة سنة كمالة نهائية أو كما تراه الوزارة، بحسب الشروط والضوابط المنظمة لذلك.

٢. ترخيص تشغيلي، يخول مقدم الخدمة/الممارس الزراعي البدء في تشغيل المنشأة الزراعية أو المنشأة البيطرية والإنتاج أو التشغيل الفعلي.

٣. ترخيص مزاولة مهنة، يخول الشخص ذي الصفة الطبيعية مزاولة العمل في المنشأة الزراعية أو المنشأة البيطرية.

٤. ترخيص ممارسة نشاط، يخول المنشأة ممارسة النشاط الزراعي لمدة سنة بعد الحصول على سجل زراعي، ويتم ذلك وفق آلية يُحدد من خلالها نوع النشاط ونوع المحصول والمقنن المائي ويتم تجديده بعد تحديث بيانات المنشأة عبر الخدمات الإلكترونية التي تحددها الوزارة وفق ضوابط تحدد وفقاً لنوع وحجم النشاط بما يتفق مع أهداف واستراتيجيات الوزارة.



٥. ترخيص زراعة محاصيل مقيدة زراعتها، يخول الممارس الزراعي زراعة محاصيل تم تقييد زراعتها وفق ضوابط تحدد المساحات والمحاصيل وآلية تطبيق تلك الضوابط.
٦. ترخيص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية الطازجة أو المصنعة المحظور تصديرها، وفق ضوابط وآليات تحددها الوزارة.
٧. ترخيص المختبرات البيطرية: يخول الشخص فتح مختبر بيطري خاص وفق الضوابط والاشتراطات الواردة في دليل شروط الترخيص لفتح المختبرات البيطرية الخاصة الذي تصدره الوزارة، وللوزارة إصدار ترخيص مختبر مبدئي فوري، أو ترخيص مختبر مبدئي، لغرض استكمال الإجراءات الالزمة للترخيص النهائي، ولا يجوز للمختبر مزاولة أعماله قبل صدور الترخيص النهائي له.
٨. ترخيص معامل الصناعات التحويلية الزراعية، وهي معامل تقوم بتحويل المنتجات الزراعية من صورتها الأصلية إلى صورة أخرى مثل: (معامل استخلاص الزيوت واستخلاص المحاليل من المنتجات الزراعية، ومعامل صناعة الدبس والمعاجين من المنتجات الزراعية، ومعامل صناعة البهارات والمشروبات، ومعامل صناعة الجلود) وما في حكمها من المعامل، وترتخص حسب الضوابط والاشتراطات التي تصدرها الوزارة.
٩. ترخيص أنشطة الاستشارات الزراعية، وهو نشاط يزاوله شخص طبيعي أو كيان اعتباري على سبيل الاحتراف، وذلك استناداً إلى الخبرات العملية المتر acumina والمؤهلات العلمية المتحصلة في القطاع الزراعي والتي تؤهل صاحبها تقديم هذه الخدمة إلى الغير في مجالات (الثروة النباتية، والثروة الحيوانية سواء في الإنتاج الحيواني أم الصحة والرقابة البيطرية، والثروة المائية الحية، والخدمات الزراعية المساعدة والإدارية، والنظم الزراعية البيئية، والمجال المالي والاقتصادي الزراعي)، ويتم إصدار الترخيص حسب الضوابط والاشتراطات التي تصدرها الوزارة.
١٠. ترخيص نشاط فرز وتربيح وتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية، وهي مشاريع خاصة بالخدمات المساعدة للقطاع الزراعي تقع داخل أو خارج المزرعة.
١١. ترخيص مزارع السياحة الريفية، وهي مزارع مقيدة بضوابط واشتراطات تصدرها الوزارة تقوم باستقبال السياح والمتزهين في مزرعة (قائمة) للاستمتاع بعدد من الأنشطة المرتبطة بالنشاط الزراعي والحياة الريفية.

## المادة الخامسة عشرة:

يكون إصدار التراخيص الزراعية المؤقتة لمدة (سنة واحدة فقط) في الحالات الآتية:

١. تعديل وضع منشأة زراعية قائمة غير مرخصة في حال استيفائها اشتراطات الوزارة المتبقية سواء للأمن الحيوي أو غيرها.
٢. تغيير الإجراءات النظامية، لتعديل وضع المنشأة الزراعية المرخص لها.
٣. إذا كان النشاط الزراعي جديداً غير مصنفٍ ضمن أنواع النشاط والمهن الزراعية، وذلك إلى حين إدراج ترخيص هذا النشاط في حال استيفائه للحد الأدنى من المعايير حسب تقدير الوزارة.

## المادة السادسة عشرة:

- يشترط موافقة الوزارة عند أي تصرف بترخيص المنشآت الزراعية والبيطرية (تجديد، أو توسيعة، أو تعديل الطاقة الإنتاجية، أو نقل ملكية، أو تأجير، أو تغيير النشاط، أو الموقع، أو إلغاء، أو نقل ملكية وامتيازات الترخيص أو ما يؤدي إلى نقلها كالبيع، أو الهبة، أو الرهن، أو الإعارة أو التأجير، أو أي شكل من أشكال التصرف)، مع مراعاة الشروط الآتية:
١. عدم وجود مخالفات على ممارس النشاط المرخص، أو مستحقات مالية للوزارة لم يتم تسويتها.
  ٢. لا يترتب على تلك التوسيعة تقليل المسافات النظامية المعتمدة، وتكون تلك التوسيعة جزءاً لا يتجزأ من المنشأة الأصل، وعلى نفس الأرض وبدون وجود فوائل كالطرق أو ما في حكمها.
  ٣. أن يصدر الترخيص الجديد بالمدة المتبقية من الترخيص السابق في حال نقل ملكية المنشآت الزراعية والبيطرية.

## المادة السابعة عشرة:

يحق للوزارة إلغاء ترخيص المنشأة الزراعية لمقدم الخدمة/الممارس الزراعي في الحالات الآتية:

١. عدم تفويت أعمال المنشأة خلال المدة النظامية للترخيص.
٢. عدم الحصول على موافقات الجهات ذات العلاقة خلال العمر الافتراضي المحدد للمنشأة.
٣. وجود أضرار بيئية لا يمكن معالجتها.
٤. وقوع أي أزمة أو حالة طارئة أو كارثة أو خطر وشيك متعلق بالقطاع الزراعي، قد يؤدي إلى الإضرار بالقطاع أو البيئة أو الإنسان أو الصحة العامة.
٥. قرب المنشأة من التجمعات السكنية وانتهاء عمرها الافتراضي ووجود اعترافات من المجاورين لها في آن واحد.
٦. عند انتهاء العمر الافتراضي المحدد للمنشأة من قبل الوزارة وعدم موافقة الوزارة أو الجهات ذات العلاقة على التمديد أو التجديد لها.



## المادة الثامنة عشرة:

يحق للوزارة إيقاف ترخيص المنشأة الزراعية لمقدم الخدمة/الممارس الزراعي في الحالات الآتية:

١. مخالفة أحكام النظام أو اللائحة، أو التراخيص أو ما تصدره الوزارة من ضوابط واشتراطات تستوجب إيقاف الترخيص.
٢. عدم تحديث بيانات النشاط الزراعي من خلال الوسائل التي تحددها الوزارة.
٣. عدم التقدم بطلب تجديد الترخيص قبل شهرين من تاريخ انتهاءه.
٤. عدم الالتزام بالضوابط والاشتراطات والإجراءات التي تعتمدها الوزارة المتعلقة بالأمن الحيوي أو الرفق بالحيوان.

## المادة التاسعة عشرة:

تتولى الوزارة دراسة طلب الحصول على التصريح المبدئي لمنشأة زراعية وفق الشروط والضوابط التي تحددها.

## المادة العشرون:

يشترط لدراسة طلب الحصول على الترخيص الإنساني لمنشأة زراعية، إرفاق ما يأتي:

١. صورة من التصريح المبدئي لمنشأة الزراعية.
٢. موافقة الجهات ذات العلاقة بحسب نشاط المنشأة وموقعها.
٣. دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمنشأة أو تعبئة النموذج المعتمد من الوزارة.
٤. رفع مساحي من مكتب هندي معتمد موضحاً مكونات المنشأة والمسافات فيما بينها حسب طبيعة النشاط.

## المادة الحادية والعشرون:

يشترط لدراسة طلب الحصول على الترخيص التشغيلي لمنشأة زراعية، إرفاق ما يأتي:

١. صورة من الترخيص الإنسائي لمنشأة الزراعية.
٢. تقرير فني من الوزارة أو من تفويضه يتضمن نسب التنفيذ في المنشأة، أو صورة جوية توضح نسب التنفيذ في المنشأة.

## المادة الثانية والعشرون:

يشترط لدراسة طلب تجديد الترخيص التشغيلي لمنشأة زراعية، ما يأتي:

١. صورة من الترخيص التشغيلي لمنشأة الزراعية.
  ٢. التقرير الفني من الوزارة أو من تفويضه، أو صورة جوية توضح موقع المنشأة.
- وفي حال انتهاء عمر المنشأة الزراعية الافتراضي تؤخذ موافقات الجهات ذات العلاقة.

## المادة الثالثة والعشرون:

يشترط لتوسيعة منشأة زراعية لا يترتب على توسيعة النشاط الزراعي تقليص للمسافات النظامية المعتمدة، وأن تعتبر التوسيعة جزءاً لا يتجزأ من المنشأة الأصل و يتم معاملتها كما تعامل المنشأة الأصل، وأن تكون التوسيعة على نفس الأرض وبدون وجود

فواصل كالطرق أو ما في حكمها، ولدراسة طلب التوسيعة يرفق ما يأتي:

١. ترخيص سار لمنشأة.
٢. تقريرين فنيين عن المنشأة الأصل وعن التوسيعة حسب النماذج المعتمدة بالوزارة تتضمن الإحداثيات وصك الأرض أو عقد الإيجار للتوسيعة.
٣. رفع مساحي من مكتب هندي معتمد موضحاً لمكونات المنشأة الأصل ومكونات التوسيعة والمسافات فيما بينها حسب طبيعة النشاط.
٤. دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمنشأة أو تعبئة النموذج المعتمد من الوزارة.
٥. موافقة الجهات ذات العلاقة بحسب نشاط المنشأة وموقعها.

## المادة الرابعة والعشرون:

يشترط لدراسة طلب نقل ملكية منشأة زراعية، إرفاق ما يأتي:

١. تقرير فني حسب النموذج المعتمد بالوزارة حيال نقل ملكية المنشأة وترخيصها، أو صورة جوية لمنشأة.

٢. مستندات نقل الملكية.

ويصدر الترخيص الجديد بالمدة المتبقية من الترخيص السابق.



## المادة الخامسة والعشرون:

يشترط لدراسة طلب تغيير نشاط منشأة زراعية، إرفاق ما يأتي:

١. تقرير فني حسب النموذج المعتمد بالوزارة حيال تحويل نشاط الترخيص.
٢. رفع ملحي من مكتب هنسي معتمد موضحاً لمكونات المنشأة والمسافات فيما بينها حسب طبيعة النشاط.
٣. دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمنشأة أو تعبئة النموذج المعتمد من الوزارة.
٤. موافقة الجهات ذات العلاقة بحسب نشاط المنشأة وموقعها.

ويُنظر في طلب تغيير النشاط في حال كانت الأرض مؤجرة من غير الوزارة أو كانت مملوكة بصفة شرعية، وذلك وفق ما تحدده الوزارة، ويُخضع تغيير النشاط في المنشآت الزراعية المختلفة إذا كانت الأرض مستأجرة من الوزارة لتقديرها بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للزراعة.

## المادة السادسة والعشرون:

يشترط لطلب إلغاء ترخيص منشأة زراعية إرفاق تقرير فني حسب النموذج المعتمد من الوزارة مع صورة جوية.

## المادة السابعة والعشرون:

على كل من مقدم الخدمة/الممارس الزراعي الذي رخصت له الوزارة الالتزام بالضوابط والاشتراطات الآتية:

١. تنفيذ أعمال المنشأة حسب الموقع ونوع النشاط والطاقة الإنتاجية والتغذيلية والمواصفات الفنية الواردة في الترخيص.
٢. عدم التعديل على أي من مكونات المنشأة الواردة في الترخيص إلا بعدأخذ موافقة الوزارة المسبقة على ذلك.
٣. الالتزام بتسجيل البيانات والمعلومات التي تحددها الوزارة أو من تفويضه.
٤. الالتزام بالاشتراطات الفنية الواردة بالدراسة (الفنية والاقتصادية) المقدمة للوزارة التي تم إصدار الترخيص له بموجبها.
٥. الالتزام بتطبيق مبادئ الرفق بالحيوان حسب التعليمات الصادرة من الوزارة بهذا الخصوص.
٦. الالتزام بشروط وإجراءات الجهات الحكومية ذات العلاقة الخاصة بالبيئة، والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات الثروة الحيوانية والفاييكات الناتجة.
٧. الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة المهنية للعاملين التي تصدرها الوزارة أو الجهات المختصة.
٨. الالتزام باتباع الإرشادات والاشتراطات الواردة في الإجراءات الصحية الصادرة من الجهات الصحية المختصة بشأن الأمراض الحيوانية والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان.
٩. الالتزام بإجراءات الطوارئ والسلامة من الحرائق التي تصدرها الجهات المختصة.
١٠. الالتزام بإجراءات الأمان الحيوي ومكافحة العدوى والجودة الشاملة التي تصدرها الوزارة.
١١. تقديم جميع التسهيلات لمراقبى الوزارة أو من تفويضه للرقابة على المنشأة والتفتيش عليها وتقديم المعلومات والبيانات التي يطلبها المراقبون والسماح بالزيارات لأي من مرافق المنشأة.
١٢. عدم الاحتفاظ أو استخدام مستحضرات أو منتجات أو مشخصات أو مواد منتهية الصلاحية داخل المنشأة وإتلاف هذه المواد بطرق آمنة ومناسبة بوساطة شركات متخصصة في هذا المجال، مع توثيق عملية الإتلاف والاحتفاظ بسجلات الإتلاف.
١٣. الإبلاغ الفوري عن أي اشتباه أو إصابة بأي مرض معد أو وبائي أو أي حالات فوق جماعية في الثروة الحيوانية أو الكائنات الفطرية الحيوانية.
١٤. على ورثة مالك المنشأة الزراعية أو البيطرية تعين مسؤول مفوض عنه خلال مدة لا تتجاوز سنة من وفاة مورثهم، وذلك للتأكد من تطبيقها لاشتراطات الوزارة حال تشغيل المنشأة.

## المادة الثامنة والعشرون:

تكون شروط وضوابط إصدار ترخيص محل تأجير أو بيع المدخلات الزراعية (مبيدات وأسمدة ومحسنات تربة زراعية وبذور وشتلات وألات ومعدات زراعية وقطع غيارها) وفق ما يأتي:

١. أن يُرفق ضمن طلب إصدار الترخيص المقدم للوزارة موافقة الجهات ذات العلاقة وصورة من ملكية العقار أو عقد إيجار ساري المفعول.
٢. أن يستوفي المحل المعد للتداول شروط المحلات التجارية المعمول بها في المملكة وترخيصها.
٣. أن يتوفّر سجل تجاري مضافاً فيه النشاط المطلوب مزاولته (أسمدة ومحسنات تربة - مبيدات - بذور وشتلات - آلات ومعدات زراعية).
٤. أن يتولى البيع مختص في القطاع الزراعي لديه الخبرة الكافية، ويوضع اسمه ورقم هويته على الترخيص الصادر من الوزارة ويوضع مؤهله العلمي في مكان بارز من المحل.
٥. أن يكون المحل في مكان محمي من الأمطار والرياح ومن تسرب الرطوبة والمياه.
٦. أن تكون الأرضية مناسبة وسهلة التنظيف ومقاومة للتربت.



٧. أن تتوفر فيه الإضاءة الجيدة وأجهزة التكيف الهوائي، والإسعافات الأولية.
٨. أن يكون الشخص البائع للمبiddات بال محل لديه رخصة بيع مبiddات سارية المفعول حسب الشروط المطلوبة، ويلزم تواجده بشكل دائم ويغلق المحل في حال عدم تواجده.
٩. أن يتعهد صاحب المحل بالالتزام بقانون (نظام) المبiddات والأسمدة ومحسنات التربة الزراعية والبذور والتقاوي والشتلات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك بالنظام واللائحة.

## المادة التاسعة والعشرون:

يتم تحديد المقابل المالي للتراخيص بالتنسيق مع مقدم الخدمة.



## الفصل الثالث: التأييدات والموافقات والشهادات

### المادة الثالثون:

تتولى الوزارة إصدار التأييدات والموافقات الالزمة لأنواع نشاط القطاع الزراعي وممارساتها (الثروة النباتية، والثروة الحيوانية، والثروة المائية الحية، والمنشآت البيطرية، والزراعة العضوية، والخدمات الزراعية المساندة والتسويقية والنقل والصناعات الزراعية التحويلية، وجهات التوثيق الزراعي، ومكاتب الاستشارات الزراعية، والخدمات السياحية الريفية)، وما في حكمها، ولها في سبيل ذلك، ما يأتي:

١. إصدار التأييدات والموافقات الالزمة لأنواع نشاط القطاع الزراعي، للمنشآت والخدمات المساندة والتسويقية والصناعات الزراعية التحويلية وفق الشروط والضوابط الفنية المنظمة في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٢. إصدار التأييدات لترخيص النشاطات السياحية الزراعية والنزل الريفية حسب أحكام النظام واللائحة، بشرط أن تكون حاصلة على ترخيص للنشاط الزراعي، وإحدى شهادات الجودة في الإنتاج الزراعي أو الممارسات الزراعية الجيدة.
٣. إصدار تأييد طلب الحصول على العمالة الزراعية بالتنسيق مع الجهة ذات العلاقة.
٤. منح تأييد (إضافة أو تعديل أو إلغاء) نشاط في السجل التجاري لمقدم الخدمة/الممارس الزراعي وفق الإجراءات المتبعة، ويحق لها عدم تأييد إلغاء السجل التجاري في حال وجود مساحقات مالية لها لم تتم تسويتها من قبل مقدمي الخدمة/الممارسين الريفيين.
٥. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتأييد طلب مقدم الخدمة/الممارس الزراعي للحصول على العمالة الزراعية حسب أحكام النظام واللائحة، ودليل ضوابط وشروط منح تأييد العمالة الزراعية الذي تصدره الوزارة، بشرط حصوله على سجل زراعي من الوزارة.
٦. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتأييد طلب مقدم الخدمة/الممارس الزراعي للحصول على قرض تمويلي للأفراد والمستثمرين، بشرط حصوله على ترخيص زراعي من الوزارة.
٧. منح تأييد ترخيص للتطبيقات الإلكترونية الخاصة بتسويق منتجات القطاع الزراعي وفق الإجراءات المتبعة.
٨. التعاون مع الجهات ذات العلاقة بغرض متابعة مقدمي الخدمة/الممارسين الريفيين ومدى التزامهم بالأنظمة واللوائح ذات الصلة.

### المادة الحادية والثلاثون:

تقوم الوزارة أو من تفوضه بإصدار الشهادات الصحية لإرساليات القطاع الزراعي ومنتجاتها غير المصنعة بالمنشآت الزراعية المخصصة لأغراض التصدير لخارج المملكة، وذلك بعد استيفاء الإجراءات المخبرية الالزمة ووفقاً لشروط الدول المستوردة.

### المادة الثانية والثلاثون:

١. تتولى الوزارة أو من تفوضه إصدار الشهادات الصحية للمنشآت والمشاريع المرخصة والتي تلتزم بضوابط الترخيص وشروط الأمان الحيوي، وغيرها من المتطلبات التي تعلنها الوزارة.
٢. يقتصر منح الشهادة الصحية على الثروة المائية الحية التي يكون منشؤها داخل المملكة وعلى المنتج السمكي من مشروع استزراع مائي داخل المملكة، وتصدر الوزارة الضوابط المنظمة لهذا الشأن.



## الفصل الرابع: التسويق الزراعي

### المادة الثالثة والثلاثون:

تقوم الوزارة بتنظيم وترخيص المنشآت الزراعية التسويقية، وفق الأحكام الآتية:

- لا يجوز قيام أي منشأة زراعية بتسويق منتجات القطاع الزراعي دون الحصول على ترخيص من الوزارة.
- تقوم الوزارة بالإشراف والرقابة الدورية على تلك المنشآت للتأكد من التزامها بأحكام النظام واللائحة والضوابط والتعليمات التي تحددها.
- يلتزم صاحب الترخيص بتقديم البيانات والتقارير التي تطلبها الوزارة وفق النشاط لمرخص.
- تلزم المنشآت الزراعية التسويقية بالشروط الفنية والضوابط الصحية الصادرة من الهيئة والجهات المختصة.

### المادة الرابعة والثلاثون:

تقوم الوزارة بتنظيم وترخيص أسواق النفع العام والرقابة والإشراف عليها وفق الآتي:

- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في إنشاء أسواق النفع العام لمنتجات القطاع الزراعي والإشراف الفني والإداري عليها.
- تحديد المواقع المناسبة لإقامة أسواق النفع العام الدائمة والموسمية لمنتجات القطاع الزراعي -بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة-حسب الضوابط والاشتراطات والإجراءات التي تحددها لإقامة وتنظيم تلك الأسواق.
- وضع القواعد الازمة لتنظيم عمليات البيع والشراء والمزاد في أسواق النفع العام.
- تحديد أيام وساعات العمل بالسوق واتخاذ الإجراءات الازمة لحسن إدارته مع مراعاة الاختلافات بين الأسواق والمواسم المختلفة.
- تسجيل بيانات الكميات والأسعار في نظام الوزارة وإصدار التقارير الإحصائية عن السوق.
- سن إجراءات الأمان الحيوي في أسواق النفع العام للحفاظ على الصحة العامة وسلامة ثروات القطاع الزراعي.
- إلزام جميع المتعاملين بالسوق (الممارسين الزراعيين- الباعة- الوكلاء- التجار- مقدمي الخدمة/ المستثمرين- الجمعيات- وغيرهم)، بالحصول على التصاريح الازمة لممارسة العمل في هذه الأسواق، وذلك حسب الضوابط والمعايير التي تحددها.
- ضبط المخالفات وايقاع العقوبة على المخالفين لقواعد عمل السوق.

### المادة الخامسة والثلاثون:

مع مراعاة ماورد بشأن تنظيم وترخيص أسواق النفع العام من أحكام ، يجب على الأفراد والمنشآت التي تعمل في مجال أسواق الأسماك الالتزام بالمتطلبات والضوابط والاشتراطات الواردة في دليل أسواق الأسماك الذي تصدره الوزارة.

### المادة السادسة والثلاثون:

يجب أن تتوفر في المنتجات الزراعية المتدولة في السوق الشروط الآتية:

- أن تكون مطابقة للمواصفات القياسية وأو القواعد الفنية الخاصة بكل منتج، وفي حال عدم توفر مواصفة قياسية سعودية أو خليجية وأو قاعدة فنية تعمد المواصفة القياسية المرخصة للمنتج بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- أن تكون عبوات ومواد التغليف مطابقة للمواصفات القياسية وأو القواعد الخاصة بكل منتج.
- أن تحمل العبوات بطاقة المنتج.

### المادة السابعة والثلاثون:

- يجب الالتزام عند نقل وتداول المنتجات الزراعية أن تكون مواصفات حاويات وسائل النقل مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة، وأن تراعي شروط وضوابط وسائل النقل قبل وأثناء وبعد التحميل.
- يكون نقل الثروة الحيوانية ومنتجاتها وفق ما ورد في دليل نقل الثروة الحيوانية ومنتجاتها الذي تصدره الوزارة.

### المادة الثامنة والثلاثون:

تنظم الوزارة أعمال مقدمي الخدمة في أسواق النفع العام وفق الضوابط التي تحددها.



## المادة التاسعة والثلاثون:

تكون شروط وضوابط العمالة داخل أسواق النفع العام وفق ما يأتي:

1. يلتزم مقدم الخدمة في أسواق النفع العام بأن تكون العمالة نظامية ومرخصة من الجهات المختصة وحسب المهن لكل عامل.
2. حصول جميع العاملين في السوق على شهادة صحية بخلوهم من الأمراض.
3. عدم تشغيل عاملة ليست على كفالة مقدم الخدمة.
4. تحديد زمي موحد ومتخصص لكل فئة من العمالة.
5. أن تكون النظافة الشخصية للعمالة على مستوى عالي.
6. أن يلتزم مقدم الخدمة بأي شروط أخرى تراها الوزارة.





## الفصل الأول: ضبط جودة المنتجات الزراعية

### المادة الأربعون:

مع مراعاة ما ورد في القرارات والتعليمات والاشتراطات الصادرة عن الوزارة أو الجهات المختصة، يشترط في المنتجات الزراعية المحلية أو المستوردة أن تكون تلك المنتجات وعبواتها مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة الخاصة بكل منتج، وفي حال عدم توفر تلك المواصفات فتعتمد المواصفة القياسية المرجعية للمنتج.

وتقوم الوزارة بجمع العينات وفحصها وفق المواصفات القياسية المعتمدة، أو وفق القواعد الفنية الخاصة بتلك العينات.

### المادة الحادية والأربعون:

تطبق في شأن "بطاقة المنتج" الأحكام الآتية:

١. يلتزم الممارس الزراعي بعدم تسويق أي منتجات زراعية لا تحمل بطاقة المنتج من الوزارة أو من تفويضه.
٢. يجب أن يوضع ملصق "بطاقة المنتج" على كل عبوة من منتجات القطاع الزراعي، على أن يشتمل على البيانات الآتية:
  - أ- اسم المنشأة الزراعية ورقم سجلها وترخيصها الزراعي.
  - ب- مصدر المنتج (محلي / مستورد).
  - ج- قيود الاستهلاك.
  - د- الأنواع والكميات المنتجة في العبوة.
  - هـ- البيانات المتصلة بالمواصفات الأخرى المعتمدة من الهيئة لتلك المنتجات.

### المادة الثانية والأربعون:

تتولى الوزارة تنظيم استيراد وتصدير منتجات ودخلات القطاع الزراعي والإشراف عليها وإصدار المواقف اللازمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

### المادة الثالثة والأربعون:

تصدر الوزارة ترخيص استيراد الخضار والفواكه الطازجة للمستورد متضمناً البيانات الأساسية للمستورد ومدة صلاحية الترخيص.

### المادة الرابعة والأربعون:

يقسم المستوردون إلى قسمين، وفقاً للآتي:

١. مستورد فئة (أ) يصدر له ترخيصاً محدد المدة بـ (١٠) سنوات قابلة التجديد، بشرط أن يثبت ملكيته للعقارات التي بها مستودعات وثلاجات التبريد المزمع تفريغ شحنات الخضروات والفواكه الطازجة المستوردة بها، أو للماركز التجارية لتسويق الشحنة، وما يثبت ملكيته لوسائل نقل مبردة.
٢. مستورد فئة (ب) يصدر له ترخيصاً محدد المدة بـ (٣) سنوات قابلة التجديد.

### المادة الخامسة والأربعون:

مع عدم الإخلال بمتطلبات استيراد المنتجات النباتية المنصوص عليها في نظام (قانون) الحجر الزراعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية، والقرارات التي تصدرها الوزارة، يجب على المستورد الذي يرغب في استيراد (خضروات أو فواكه طازجة) إلى المملكة، التقدم للوزارة (الكترونياً) بطلب الحصول على ترخيص استيراد، وذلك وفق الاشتراطات الآتية:

١. يجب أن يتمتع المستورد بإحدى الاشتراطات الآتية:
  - أ. أن يكون شخصاً معنوياً سعودياً مرخص له بمزاولة النشاط.
  - ب. أن يكون مستثمراً أجنبياً مرخصاً له بمزاولة النشاط، وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي.
٢. يجب أن تتوفر المتطلبات العامة الآتية لإصدار الترخيص:
  - أ. أن يرفق مع الطلب المعلومات الآتية: عنوان المستورد، وتاريخ الاستيراد وبلد التصدير. وبالنسبة للمستورد فئة (أ) يرفق إحداثيات المستودعات وثلاجات التبريد المزمع تفريغ شحنة (الخضروات والفواكه) المستوردة فيها، ليتمكن مفتشو الوزارة من التسخنوص إلى تلك المستودعات والثلاجات لمعاينتها للتتأكد من سلامتها و المناسبتها للتخزين، أما بالنسبة للمستورد فئة (ب) فيرفق عقود موثقة مع مراكز تجارية أو موزعين لتوريد الشحنات إليهم مباشرة، وبيان بوسائل النقل المبردة.



- ب. الملاعة المالية للمستورد.
٣. تكون إجراءات إصدار الترخيص وفق الآتي:
- أ. تستقبل الوزارة طلب الترخيص بعد التحقق من اكتمال ما ورد في البندين (١) و (٢) من هذه المادة ، وتصدر الترخيص (الكترونياً) خلال مدة لا تزيد على (٣) أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.
  - ب. في حال عدم قبول طلب الترخيص، فيتم إبلاغ مقدم الطلب (الكترونياً) خلال مدة لا تزيد على (٣) أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.
  - ج. يتم إصدار تراخيص الاستيراد من قبل الوزارة، على أن يوضح في الترخيص البيانات الأساسية للمستورد، ومدة صلاحية الترخيص.

## المادة السادسة والأربعون:

١. يتم التعامل مع الإرساليات المخالفة بحجزها لحين تقرير إمكانية فسحها أو رفضها ومن ثم إتلافها أو إرجاعها إلى مصدرها أو إعادة تصديرها لطرف ثالث أو تغيير صفة استعمالها وفقاً للقرارات والتعليمات والاشتراطات الصادرة عن الوزارة أو الجهات ذات العلاقة.
٢. يجب أن تتم عملية إتلاف المنتجات الزراعية المعيبة وفق الإجراءات الواردة في اللائحة.

## المادة السابعة والأربعون:

- يحظر تداول أي نوع أو صنف من الثروة النباتية أو زراعته أو نقله في أي من الحالات الآتية:
١. أن يكون النوع أو الصنف يسبب ضرراً على النظام الزراعي والتنوع الإحيائي في المملكة.
  ٢. أن يكون النوع أو الصنف يسبب أمراضاً أو أن يكون ناقلاً للآفات والأمراض أو الحشرات التي تسبب ضرراً بالنظام الزراعي.
  ٣. أن يكون النوع أو الصنف نباتاً غازياً يستوطن بالبيئة المحلية وينافس النباتات المحلية المتأقلمة.
  ٤. أن يكون النوع أو الصنف ساماً أو مخدراً أو يسبب ضرراً للإنسان أو غير ملائم للنظام الزراعي.

## المادة الثامنة والأربعون:

- يجب أن تكون أساليب حصاد وتداول منتجات المنشآت الزراعية طبقاً لما يأتي:
١. أن تتم بطريقة تتناسب مع نوع المنتج وأن تكون المعدات والحاويات والأوعية المستخدمة نظيفة تقادياً لتلويث المنتج أو تلفه.
  ٢. أن تكون العووات والأدوات والمعدات المستخدمة مصنوعة حسب المواصفات القياسية المحددة لذلك.



## الفصل الثاني: الممارسات الزراعية الجيدة

### المادة التاسعة والأربعون:

- تولى الوزارة في مجال نشاط الممارسات الزراعية الجيدة، ما يأتي:
- الإشراف على الممارسات الزراعية الجيدة وإصدار التراخيص الالزمة بهذا الشأن وفقاً للمعايير الواردة في دليل المعايير ونقط تحكم للممارسات الزراعية الجيدة الذي تصدره الوزارة.
  - تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة على جميع أنواع نشاط القطاع الزراعي، ووضع الآلية المناسبة لتطبيق تلك الممارسات.
  - متتابعة نشاط الممارسات الزراعية الجيدة، ولها القيام بجولات ميدانية تفتيشية على جميع المنشآت الزراعية، والتأكيد من التزام أصحابها بالشروط والمعايير الالزمة.
  - تحديد متطلبات الملصقات وبيانات بطاقة المنتج الحاصل على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة.
  - إصدار التراخيص الالزمة لجهات التوثيق وذلك وفق الشروط والمعايير التي تضعها الوزارة، وتتولى جهات التوثيق المرخصة مهام التوثيق لمجالات الممارسات الزراعية الجيدة للمزارع.
  - وضع الاشتراطات المتعلقة باعتماد المؤهلين والمفتشين للعمل في جهات التوثيق المرخصة للقيام بجميع أنواع النشاط المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة.

### المادة الخمسون:

يكون الحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة وفق الآتي:

- يقدم مالك وحدة الإنتاج أو من ينوب عنه عند الرغبة في الحصول على الشهادة طلباً إلى الوزارة أو من تفوضه، ويلتزم مقدم الطلب بتقديم المستندات الالزمة والوفاء ببيانات الوزارة في الطلب واتباع جميع معايير الممارسات الزراعية الجيدة.
- تعمل الوزارة على دراسة الطلب والتحقق من استيفاء جميع البيانات المطلوبة، وفي حال عدم المطابقة يرفض الطلب، أما في حال قبوله فتتم زيارة وحدة الإنتاج من قبل المختصين لتطبيق المعايير ونقط تحكم، ويلتزم مالك وحدة الإنتاج خلال فترة ما بعد زيارة التأهيل بتطبيق جميع المعايير ونقط تحكم الأساسية.
- تمنح وحدة الإنتاج شعار الممارسات الزراعية الجيدة بعد التحقق من الالتزام بالمعايير المطلوبة، على أن تكون صلاحية الشعار سنة قابلة التجديد.

### المادة الحادية والخمسون:

فيما يتصل بشهادة الممارسات الزراعية الجيدة يتبع ما يأتي:

- على جهات التوثيق الزراعي أن تقدم الشهادة عن أي منتج يخضع لضوابطها وذلك في مجال أنواع النشاط الواردة في اللائحة، على أن تقدم هذه الشهادة على الأقل تعرضاً بالمنتج وتحديد نوع وكمية المنتجات بالإضافة إلى مدة صلاحيتها.
- يجب أن يكون المنتج مصحوباً بشهادة صادرة من الوزارة أو جهات التوثيق في بلد المنشأ، والتي تؤكد أن المنتج مستوفٍ للشروط المنصوص عليها في اللائحة.

### المادة الثانية والخمسون:

تولى الوزارة إصدار التراخيص لجهة التوثيق الزراعي وفقاً للضوابط الآتية:

- أن تقدم جهة التوثيق ضمانات كافية تدل على تحقق الموضوعة والنزاهة لديها، ويكون لديها الموظفون المؤهلون والموارد الالزمة لتنفيذ مهامها.
- أن يكون لجهة التوثيق مقر دائم أو ممثل مقيم في المملكة.
- أن تقدم جهة التوثيق المستندات الدالة على أن لديها الخبرة الرقابية والتجهيزات والبني التحتية المطلوبة.
- أن تكون جهة التوثيق معتمدة وفق دليل المنظمة الدولية للمعايير رقم (١٧٠٦٥) للمتطلبات العامة لجهات تشغيل أنظمة إصدار الشهادات للمنتج أو الأنظمة التي تعاملها.
- أن تقدم جهة التوثيق وصفاً تفصيلياً لإجراءات وتدابير الرقابة التي ستقوم بها على المنتجين، والإجراءات التي تعزم تطبيقها عند وجود المخالفات.
- أن تلتزم جهة التوثيق بتطبيق إجراءات الرقابة على المنتجين الذين سيخضعون لمراقبتها.

### المادة الثالثة والخمسون:

تولى الوزارة وضع الاشتراطات المتعلقة باعتماد المؤهلين والمفتشين للعمل في جهات التوثيق المرخصة للقيام بجميع أنواع النشاط المتعلقة بالممارسات الزراعية الجيدة.



## المادة الرابعة والخمسون:

تلزم جهة التوثيق الزراعي بما يأتي:

- الاحتفاظ بقائمة محدثة تتضمن أسماء المنتجين المسجلين لديها وعناوينهم، ويجب أن تكون هذه القائمة متاحة لدى الأطراف المعنية.
- إبلاغ الوزارة عن نتائج عمليات المراقبة التي تقوم بها بانتظام أو حسب طلب الوزارة، وإذا كانت نتائج عمليات المراقبة تبيّن عدم الامتثال أو تشير إلى احتمال عدم الامتثال تقوم جهة التوثيق على الفور بإبلاغ الوزارة. وللوزارة عند الضرورة أن تُعين أو تحدد قواعد الإجراءات المتبعة في تقديم الفاصلات المتعلقة بالمعلومات المطلوبة التي يتم تضمينها في البلاغ.
- تزويد الوزارة خلال مدة أقصاها نهاية شهر فبراير من كل عام بقائمة المنتجين الذين كانوا تحت رقابتها حتى نهاية شهر ديسمبر من العام السابق، وبنقرير موجز لجميع أنواع نشاط الرقابة التي أُنفذت خلال نفس العام.
- تمكين مفتشي الوزارة من دخول منشآتها، وتقييم جميع المعلومات والتسهيلات الالزمة لضمان وفاء جهة التوثيق بالتزاماتها، وتطبيق الإجراءات النظامية في حال ضبط أي مخالفات أو تجاوزات. وفي حال عدم التزام جهة التوثيق بالقيام بالمهام التي فوّضت بها، يحق للوزارة إلغاء ترخيص الجهة وإيقاف نشاطها.

## المادة الخامسة والخمسون:

على كل مفتش تابع لجهة توثيق، حضور الدورات الالزمة التي تحددها الوزارة للحصول على بطاقة عمل سارية، وعليه تطبيق معايير وأشتراطات توثيق المزارع.

## المادة السادسة والخمسون:

على جهة التوثيق أن تقم شهادة التوثيق عن أي منتج على أن تتضمن هذه الشهادة تعريفاً بوحدة الإنتاج والمساحات الزراعية ونوع المنتجات الموثقة وكمية الإنتاج.

## المادة السابعة والخمسون:

تولى الوزارة عملية التنسيق مع جهة التوثيق لإجراء التفتيش لوحدة الإنتاج خلال فترة أو فترات زمنية مناسبة للتأكد من استيفاء جميع متطلبات الحصول على شهادة الممارسات الزراعية الجيدة.



## الفصل الثالث: مكافحة الجراد الصحراوي وسوسنة النخيل الحمراء

### المادة الثامنة والخمسون:

١. يتبع في شأن مكافحة الجراد الصحراوي الآتي:

أ- تقوم الوزارة أو من تفوضه عند مكافحة الجراد الصحراوي بعمليات رش المبيدات بالإعلان عن ذلك قبل فترة لا تقل عن أسبوع عن طريق وسائل الاتصال المتاحة بخلاف الأعمال الطارئة التي تستوجب المكافحة العاجلة لبعض الآفات ومنها الجراد الصحراوي لضمان عدم تضرر المزارع والغطاء النباتي ولعدم السماح بتكاثر الآفة.

ب- تقوم الجهة المنفذة للرش من غير الوزارة ومراعتها التابعة لها بإبلاغ فرع الوزارة بالمنطقة رسمياً بمواعيد وأماكن الرش قبل أسبوعين على الأقل من أول عملية رش وفي حال احتمال استمرار الرش في نفس المكان، تحدد الفترة حتى يتلافي النحالون تسمم نحلهم خلال تلك الفترة.

ج- يلتزم النحالون بمراجعة فروع الوزارة بالمناطق أو المكاتب بالمحافظات أو الوحدات بالمرأكز لمعرفة فترات الرش المتوقعة سنوياً وللحصول على جداول ومواعيد رش المبيدات وأخذ الاحتياطات الالزمة لحماية مناحلهم بما فيها وضع علامات مميزة (رأيات ملونة) حول المناحل مباشرة لتلافي الرش المباشر على النحل وكذلك التنسيق والتواصل مع أصحاب المزارع المجاورة لمناحلهم لمعرفة أي عملية رش متوقعة.

د- تعمل الوزارة والجهات القائمة بالرش على اتخاذ جميع الاحتياطات الالزمة لتنقيل حدة التسمم ببطوائف النحل وإلزام فرق الرش باتباع هذه الاحتياطات ومن ذلك استخدام مبيدات ذات سمية أقل للنحل والرش في الأوقات التي يقل فيها سروح النحل ما أمكن ذلك ووضع علامات تحذيرية مثل لوحات مكتوبة أو علامات بلون معين عند المناطق والأماكن المتوقع رشها.

٢. يتبع في شأن مكافحة حشرة سوسنة النخيل الحمراء ماورد في الدليل الإجرائي لمكافحة حشرة سوسنة النخيل الحمراء الذي تصدره الوزارة، من شروط وضوابط وإرشادات وتدابير واحتياطات.



## الفصل الرابع: الآلات والمعدات الزراعية

### المادة التاسعة والخمسون:

1. يمنع الاتجار بالآلات والمعدات الزراعية ما لم تكن مطابقة للمواصفات القياسية، في حال عدم توفر مواصفة قياسية سعودية أو خليجية وأو قاعدة فنية تعمّد المعاصفة القياسية المرخصة للمنتج بالتنسيق مع الجهات المختصة.
2. لا يجوز استيراد الآلات والمعدات الزراعية إلا بعد الحصول على موافقة من الوزارة أو من تفويضه على استيرادها، ولا تفسح إلا بموافقة من الوزارة أو من تفويضه على فسحها.

### المادة الستون:

يكون استيراد الآلات والمعدات الزراعية، وفق الضوابط الآتية:

1. يقدم مستوردو الآلات والمعدات الزراعية طلب موافقة على الاستيراد متضمناً ما يثبت مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة.
2. أن يلتزم المستورد ووكيله بالآتي:
  - أ- توفير قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات الزراعية والكوادر الفنية المدربة، والخدمات المساعدة لها.
  - ب- ملاءمة الآلات والمعدات الزراعية فنياً لبعضها البعض.
3. عند بيعهم للمضخات الزراعية يجب طلب أحد تقرير اختبارات تحليل نوعية المياه وتقرير اختبارات حفر البئر من المشتري لضمان مناسبة هذه المضخات لحال البئر، ويلتزم المشتري بتقديم هذه التقارير للبائع ويوقع كل منهما لآخر بما يفيد تنفيذ التزامه، وينحمل من يمتنع عن التنفيذ النتائج المترتبة على ذلك.
4. تزويذ المشتري بكتيب التشغيل والصيانة المتعارف عليه باللغة العربية وتقديم الدعم الفني المناسب له.

### المادة الحادية والستون:

يلتزم مستوردو الآلات والمعدات الزراعية بتقديم طلب الاستيراد قبل مدة لا تقل عن (٣٠) يوم من التاريخ المحدد لوصول شحنة الآلات والمعدات الزراعية، على أن يتم إرفاق المستندات الآتية:

1. الفاتورة التجارية مصدقة من الغرفة التجارية.
  2. بوليصة الشحن.
  3. بيان التعبئة.
  4. شهادة المنشأ.
  5. شهادة مطابقة للآلات والمعدات الزراعية من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس وجودة.
  6. صورة من السجل التجاري (للشركات والمؤسسات والجمعيات الزراعية) ساري المفعول مضان في نشاط الاتجار بالآلات والمعدات الزراعية.
- وتقوم الوزارة أو من تفويضه بتضمين وثيقة الموافقة على الاستيراد مدته وآلية تجديده وإلغائه.

### المادة الثانية والستون:

تحدد متطلبات فسح الآلات والمعدات الزراعية وفق الآتي:

1. طلب فسح مقدم من المستفيد للجهة المختصة أو مقدم الخدمة يتضمن عدد الآلات والمعدات وأنواعها ومواصفاتها، ويحدد به ميناء الدخول.
  2. صورة من فاتورة الشراء النهائية لتلك المعدات مطابقة لطلب الفسح.
  3. صورة من بوليصة الشحن.
  4. صورة من شهادة المنشأ لتلك الآلة أو المعدة.
  5. صورة من شهادة مطابقة للآلات والمعدات الزراعية المراد فسحها من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس وجودة.
  6. صورة من السجل التجاري (للمؤسسات والشركات والجمعيات الزراعية) ساري المفعول، وفي حال كونه للاستخدام الخاص فيقدم المزارع ما يثبت ذلك.
  7. صورة للهوية الوطنية(للأفراد) سارية المفعول.
- وتقوم الوزارة أو من تفويضه بتضمين وثيقة الموافقة على الفسح مدته وآلية تجديده وإلغائه.

### المادة الثالثة والستون:

تعامل الوزارة أو من تفويضه مع الإر ساليات المخالفة بحجزها لحين تقرير إمكانية فسحها أو رفضها ومن ثم إتلافها أو إرجاعها إلى مصدرها أو إعادة تصديرها لطرف ثالث على نفقة المستورد، وفقاً للقرارات والتعليمات والاشتراطات التي تصدرها الوزارة.



## المادة الرابعة والستون:

تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بوضع الضوابط الازمة لإدخال الآلات والمعدات الزراعية لفترة زمنية مؤقتة في حال إقامة المعارض داخل المملكة بغرض العرض والمشاركة.

## المادة الخامسة والستون:

للوزارة أو من تفوضه أو مقدم الخدمة الحق بالكشف عن الآلات والمعدات الزراعية في بلد المنشأ للتأكد من الاشتراطات الفنية.

## المادة السادسة والستون:

يجب على مصنيعي ومستوردي الآلات والمعدات الزراعية الالتزام بالشروط والضوابط والتعليمات التي تضعها الوزارة.

## المادة السابعة والستون:

يتم تنظيم تأجير الآلات والمعدات الزراعية وفق ما يأتي:

- أن تكون الآلات والمعدات الزراعية مملوكة للمؤجر بموجب استماراة سارية المفعول لهذه الآلات والمعدات الزراعية تثبت ملكيتها للمؤجر.
- أن تكون الآلات والمعدات الزراعية التي يزيد عمرها على عشر سنوات صالحة للعمل بموجب شهادة من وكيلها المعتمد، وللوزارة التتحقق من أنها تعمل على النحو المطلوب.

## المادة الثامنة والستون:

يكون تأييد استقدام العمالة للآلات والمعدات الزراعية وفقاً للأحكام الواردة بدليل ضوابط واحتياطات منح تأييد العمالة الزراعية الذي تصدره الوزارة.

## المادة التاسعة والستون:

على مقدم الخدمة /الممارس الزراعي التقيد باحتياطات السلامة المرتبطة باستخدام الآلات والمعدات الزراعية وفقاً لما هو مقرر من الجهات ذات العلاقة في هذا الشأن.





فيما يتصل بالجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات الأهلية الزراعية تتولى الوزارة ما يأتي:

١. تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية الزراعية وما في حكمها، وإيصال أهميتها للعاملين في القطاع ومدى العائد عليهم من تأسيس تلك الجمعيات.
٢. دراسة طلبات تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية الزراعية وما في حكمها، وتسهيل إجراءات تأسيسها بعد استكمال الطلب ومسوغاته وإعطاء تأييد بالموافقة أو الرفض خلال (١٥) يوماً من استكمال الطلب ومسوغاته وفق مستهدفات القطاع الزراعي.
٣. الإشراف الفني والرقابة والتفتيش على الجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية الزراعية وما في حكمها، ومتابعة أعمالها ونشاطاتها وإعداد التقارير الفنية عنها.
٤. تشجيع مشاركة القطاع التعاوني في النشاط والخدمات الزراعية.
٥. عقد اتفاقيات وشراكات ومتذكرة تفاهم مع الجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية الزراعية وما في حكمها، لتقديم الخدمات الزراعية.
٦. تقديم الدعم والامتيازات للجمعيات التعاونية الزراعية والأهلية الزراعية وما في حكمها ذات الأداء الجيد والمتميز.





## المادة الحادية والسبعون:

١. تكون ضوابط الأبحاث العلمية وفق الآتي:
  - أ. تصدر الوزارة وفق ما تراه تصريحاً مؤقاً لمن يرغب في إجراء الأبحاث الزراعية على المدخلات الزراعية.
  - ب. لا يتم نشر بحث عن وجود أي آفة نباتية أو مرض حيواني أو مرض في الأحياء المائية في المملكة إلا بعد تقديم ما يثبت وجودها للوزارة وتأييدها لذلك.
  - ج. يلزم أخذ موافقة الوزارة على إجراء أي مراسلات بحثية أو تجارب حقلية أو بحث في مجال الزراعة.
  - د. يكون اعتماد أي منتج جديد أو تقنية حديثة لها علاقة بتحسين وتطوير نظم القطاع الزراعي في المملكة من قبل الوزارة بعد اتخاذ الإجراءات الازمة.
٢. يمكن للمنشآت الزراعية الاستعانة بالوزارة لإجراء الأبحاث والدراسات والفحوصات المخبرية التي يرغبونها المتعلقة بأنواع النشاط الزراعي لقاء مقابل مالي تحدده الوزارة وفق ماتراه.

## المادة الثانية والسبعون:

تكون ضوابط الإرشاد الزراعي وفق الآتي:

- ١- لا يتم نشر أي مطبوعات إرشادية فيما يخص قطاع الزراعة إلا عن طريق الوزارة أو من تفوضه.
- ٢- يلتزم المزارع الذي أقامت الوزارة في مزرعته أو تحت حيازته حفلاً إرشادياً بالسماح للمزارعين الراغبين في الاسترشاد والاطلاع على التقنيات المطبقة في الحقل الإرشادي وفق الضوابط التي تحددها الوزارة.
- ٣- لا يسمح بتنفيذ أي نشاط أو حملات أو قوافل إرشادية أو فعاليات زراعية إلا بعد موافقة الوزارة أو من تفوضه.

## المادة الثالثة والسبعون:

للوزارة تقديم وتنظيم وإدارة خدمات توزيع الشتلات الزراعية والبذور والتلقيوي والأسمدة ومحسنات التربة والمستحضرات البيطرية والمبيدات والمعدات والآلات والمستلزمات الزراعية والبيطرية والنحل ومستلزمات المناحل ويرقات وإصبعيات الأحياء المائية والمعدات والآليات لصيد وتربيبة الأحياء المائية وسلالات الثروة الحيوانية المحسنة وما في حكمها وفق ما تراه.





## الفصل الأول: منشآت إنتاج الثروة الحيوانية والمنشآت البيطرية

### المادة الرابعة والسبعون:

- فيما يتصل بمنشآت الإنتاج الحيواني، يتم الالتزام بما يأتي:
1. يجب أن تكون منشآت إنتاج الثروة الحيوانية الجديدة بأنواعها المختلفة خارج النطاق العمراني للمدن والمحافظات والقرى والمراکز، وفق ما تقرره الجهات المختصة بتحديد ذلك النطاق.
  2. يجب أن تتوفر لدى المنشآت الزراعية الحيوانية محرقة مطابقة للمواصفات البيئية للتخلص من الحيوانات الناقفة.
  3. الالتزام بتخزين واستخدام المستحضرات البيطرية بطريقة صحيحة، ومراعاة فترة التحرير للمنتجات الحيوانية وفق اشتراطات الشركة المصنعة.
  4. الالتزام بالمارسات الصحية الجيدة في الإنتاج الحيواني.

### المادة الخامسة والسبعون:

تصنف الوزارة أو من تفوضه المنشآت الزراعية الحيوانية وتحدد لها المسافات النظامية داخل المنشآة الزراعية أو بين المنشآة الزراعية ومتيلتها أو بين المنشآة الزراعية ونشأة زراعية أخرى أو بين منشآة زراعية ونطاق التنمية العمرانية والسكنية أو بين المنشآة الزراعية والمشاريع الصناعية والسياحية والمجمعات الطبيعية والمناطق ذات الصفة الخاصة، وللوزارة أو من تفوضه السماح للمنشآت الزراعية ذات التقنيات الحديثة التي ترى أنها لا تضر بالمنشآت الزراعية أو المشاريع الأخرى أو التجمعات السكانية أو التنمية العمرانية، بالعمل دون تحقيق المسافات النظامية المقررة للمنشآت الزراعية التقليدية.

### المادة السادسة والسبعون:

يجب على الجهة المختصة بترخيص حدائق الحيوان ومراکز إكثار الكائنات الفطرية أخذ الموافقة المسبقة على الموقع من الوزارة أو من تفوضه.

### المادة السابعة والسبعون:

1. يشترط الحصول على ترخيص من الوزارة قبل إنشاء أو تشغيل أي منشآة زراعية أو بيطرية أو تقديم خدمة ذات صلة بالثروة الحيوانية.
2. تتولى الوزارة أو من تفوضه التأكيد من توافر الشروط الازمة لإنشاء وتشغيل المنشآة الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية أو المنشآة البيطرية قبل إصدار الترخيص لها من الوزارة، ولها معانينة الموقع والمكان والمباني المخصصة لهذا الغرض وإبداء ملاحظاتها في هذا الشأن والتبيه إلى استكمال ما لم يتوافر من هذه الشروط.

### المادة الثامنة والسبعون:

على كل من يملك منشآة زراعية ذات علاقة بالثروة الحيوانية أو منشآة بيطرية لم ترخص لها الوزارة المسارعة بتسجيل بياناته لدى الوزارة أو من تفوضه وتعديل أوضاعها وفقاً للفترة الزمنية التي تعلنها، ويستثنى من ذلك كل من صدر في حقه قرار إزالة أو نقل واجب النفاذ قبل صدور النظام.

### المادة التاسعة والسبعون:

1. على صاحب المنشآة الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية أو المنشآة البيطرية طلب تجديد الترخيص الممنوح له قبل انتهاء بفترة لا تقل عن شهرين.
2. للوزارة عدم تجديد ترخيص المنشآة أو عدم تعديله حال وجود مستحقات مالية على المنشآة نتاج مخالفتها للنظام أو اللائحة.
3. يلغى الترخيص بانتقال ملكية المنشآة الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية أو المنشآة البيطرية إلى مالك آخر، أو تغيير نشاطها أو المكان المرخص لها بممارسة النشاط فيه دون موافقة الوزارة المسبقة، وللوزارة اتخاذ إجراء الإغلاق الفوري على المنشآة البيطرية وتوقيع الجزاءات النظامية.
4. لصاحب المنشآة المرخص له طلب إلغاء الترخيص إذا لم يكن للوزارة أو الجهات العامة المرتبطة بها مستحقات مالية على المنشآة.



## المادة الثمانون:

يحظر على المنشأة الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية تزويد أي منشأة إنتاجية للثروة الحيوانية باحتياجاتها من مدخلات الإنتاج أو التسويق لها مالم تحمل ترخيصاً ساري المفعول من الوزارة لممارسة النشاط.

## المادة الحادية والثمانون:

- للوزارة إصدار قرار بإغلاق المنشأة الزراعية الحيوانية أو نقلها بعد انتهاء العمر الافتراضي لها أو قربها من المساكن ووجود ضرر منها وذلك وفق الشروط والإجراءات التي تحددها الوزارة، ولها كذلك إلغاء الترخيص بقرار من الوزير بناء على قرار من لجنة النظر.
- لصاحب المنشأة الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية الاعتراض على قرار الوزارة بإغلاق أو نقل المنشأة أو عدم الترخيص وتقديم المسوغات الداعمة لاعتراضه خلال (٣٠) يوماً من صدور القرار ويكون الاعتراض وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة التي تحددها الوزارة.

## المادة الثانية والثمانون:

فيما يتصل بالتربيبة الريفية للثروة الحيوانية تنظم الأحكام المتعلقة بذلك وفق ما تضمنه دليل التربيبة الريفية للثروة الحيوانية الذي تصدره الوزارة.

## المادة الثالثة والثمانون:

دون إخلال بالأنظمة ذات العلاقة ومنها على وجه الخصوص نظام مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٣٣) وتاريخ ١٤٣٤/٦/٥ ولاته التنفيذية، يشترط في المنشآت البيطرية الآتي:

- أن تتوافر في مبني المنشأة البيطرية الخاصة الشروط الصحية والمواصفات الهندسية والتوزيع المناسب وفق أحكام نظام تطبيق كود البناء السعودي، وأن يكون محتواً على الأثاث والمعدات والأجهزة الطبية وغير الطبية الازمة.
- أن تحصل المنشآت البيطرية على ترخيص بيئي يتضمن طرق معالجة النفايات الخطرة الناتجة عن تلك المنشآت وفق ما تحدده الوزارة.
- أن يكون مبني المنشأة البيطرية المستأجر موافقاً في شبكة إيجار.
- أن تستوفى الأجهزة التشخيصية المخبرية ذات الاستخدام المزدوج (البشري، والبيطري) المواصفات المعتمدة لدى الهيئة.

## المادة الرابعة والثمانون:

يحظر على المنشآت البيطرية غير العلاجية - عدا الصيدليات البيطرية - بيع مستحضرات بيطرية وكذلك تقديم أي خدمات علاجية، إلا ما تستثنيه الوزارة.

## المادة الخامسة والثمانون:

تصدر الوزارة ترخيص المنشأة البيطرية الخاصة، ويكون الترخيص لمدة (ستين) قابلة للتجديد.

## المادة السادسة والثمانون:

- على جميع الممارسين البيطريين وغيرهم من العاملين بالمنشأة - أثناء فترة الدوام فيها - إبراز بطاقة العمل بطريقة واضحة تبين الاسم، والتخصص حسب ترخيص مزاولة المهنة الصادر من الوزارة، وتلتزم المنشأة الخاصة بوضع قائمة شهرية محدثة بأسماء جميع الممارسين البيطريين.
- على جميع العاملين بالمنشآت البيطرية الحصول على شهادات صحية تثبت خلوهم من الأمراض المعدية.
- على صاحب المنشأة وضع الترخيص في مكان ظاهر داخل المقر.

## المادة السابعة والثمانون:

يسري على فروع المنشأة البيطرية الخاصة ما يسري على المنشأة الرئيسة من أحكام.



## الفصل الثاني: حماية الثروة الحيوانية المحلية وتنميتها

### المادة الثامنة والثمانون:

يجوز للوزارة أو من تفوضه في سياق محافظتها على سلالات الثروة الحيوانية المحلية القيام بأي مما يأتي:

١. فرض قيود على البيع أو الشراء أو الهبة أو النقل أو الذبح أو التداول أو التصرف بأي شكل من الأشكال بأي نوع من أنواع الثروة الحيوانية، وكذلك منتجاتها أو مخلفاتها حسب اشتراطات الوزارة.
٢. منع استيراد أو تصدير أي حيوان حي أو نافق أو منتجاته أو مخلفاته قد يشكل تصديره أو استيراده أو تداوله أو نقله خطراً على الثروة الحيوانية بالمملكة.
٣. إعداد الضوابط الازمة لتنظيم نقل الثروة الحيوانية داخل المملكة وإليها، ولها في هذا الشأن التعاون مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.
٤. تنظيم عملية استيراد أو تصدير السائل المنوي أو البوصات المخصبة أو الأجنة المجمدة أو المادة الوراثية لأي نوع من أنواع الثروة الحيوانية.
٥. إجراء اختبارات تحديد النسب والشفرة الوراثية للفصائل الحيوانية، وحفظ وتسجيل وتوثيق وتأصيل وتحسين وتطوير الموارد الوراثية للسلالات الحيوانية المحلية ووضع الضوابط الخاصة بذلك.
٦. التواصل مع الجهات ذات العلاقة داخل الوزارة وخارجها، لتوجيهه ودعم الأبحاث الخاصة بالإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية وتحسين نظم الإنتاج بالمملكة.
٧. وضع أسس وضوابط تنظيم وترخيص المعارض العامة أو المنافسات أو عروض الحيوانات لأغراض تجارية أو أي أغراض أخرى.
٨. وضع شروط ومعايير الممارسات العملية الإلزامية للرفق بالحيوان لجميع أنواع الحيوانات بما يتناسب مع طبيعتها ونوعيتها، وتمكين الجمعيات الأهلية العاملة في ذات المجال من المساهمة في دعم هذا الجانب.
٩. وضع قائمة للأمراض الحيوانية الواجب التبليغ عنها للوزارة وطرق التعامل معها وتحديثها وفق الوضع الوبائي للأمراض الحيوانية بالمملكة.

### المادة التاسعة والثمانون:

١. يمنع تصدير إناث الماشية إلا بموافقة الوزارة.
٢. يجب على كل ذي صلة بالثروة الحيوانية عدم ذبح إناث الماشي إلا بموافقة ذبح صادرة ومعتمدة من الوزارة أو من تفوضه في الحالات الآتية: الإناث المصابة بعقم، أو غير الصالحة للتربية أو غير المنتجة، أو المصابة بكسور أو أورام، وكذلك الإناث المسنة التي يبلغ عمرها (خمس) سنوات في الضأن والماعز، و(ثمان) سنوات في الأبقار، و(خمس عشرة سنة) في الإبل، وإناث القطيع التي تقرر التخلص منها من قبل الوزارة.



## الفصل الثالث: تسجيل وترقيم الثروة الحيوانية

### المادة التسعون:

تتولى الوزارة أو من تفوضه تسجيل أنواع الثروة الحيوانية، وترقيمهما، وتحصينها، ويشمل ذلك الكائنات الحيوانية الفطرية، وفق الأحكام الآتية:

١. إعداد قاعدة بيانات عن أعدادها وتوزيعها في جميع أنحاء المملكة، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
٢. تحديد تقنيات التسجيل والتعقب لها.

### المادة الحادية والتسعون:

للوزير - أو من يفوضه - ما يأتي:

١. إزام مالكي الثروة الحيوانية أو الكائنات الحيوانية الفطرية بتسجيلها وترقيمهها، وفق ما تحدده الوزارة.
٢. منع تداول أو نقل أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية أو الكائنات الحيوانية الفطرية لم يتم تسجيله أو ترقيمه.
٣. يلتزم المستوردون بترقيم الثروة الحيوانية والفطرية المستوردة.

### المادة الثانية والتسعون:

على مالكي الثروة الحيوانية أو الكائنات الحيوانية الفطرية ترقيمهما وتسجيلها لدى الوزارة خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ ولادتها وإسقاطها من بيانات الوزارة في حال نبضها أو نفوقها، وتبليغ الوزارة في الحالات الآتية:

١. إصابة أو الاشتباه بإصابة الحيوان بأحد الأمراض المعدية أو الوبائية.
٢. فقد أو نفوق الحيوان.
٣. نقل ملكية الحيوان.
٤. إصابة شخص أو وفاته نتيجة التعرض لاعتداء من أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية.
٥. سقوط الشريحة الإلكترونية أو تلفها أو فقدانها.



## الفصل الرابع: الرفق بالثروة الحيوانية

### المادة الثالثة والتسعون:

يجب عند التعامل مع الثروة الحيوانية الالتزام بما يأتي:

١. إيواؤها وفق الشروط المناسبة لها بحسب كل نوع، وتُعد الوزارة الاشتراطات الالزمة في هذا الشأن.
٢. تغذيتها بالأعلاف المناسبة لنوعها وزونها والأمنة صحياً في معالف ومشارب سليمة وقابلة للتنظيف والتطهير، بكميات تكفيها طوال اليوم وبخاصة في المنشآت التجارية.
٣. المسارعة بعلاج أي حيوان تظهر عليه أي أعراض مرضية، وعرضه على الطبيب البيطري المختص.
٤. عدم إجهاد الحيوانات في العمل أو السباقات أو خلافه، ومراعاة عمرها وحالتها الصحية، وإعطاؤها قسطاً كافياً من الراحة في المنافسات.
٥. عدم استخدام أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية بصورة منافية لطبيعتها في أداء العروض الفنية أو الترفيهية.

### المادة الرابعة والتسعون:

١. يجب على كل ذي صلة بالثروة الحيوانية اتخاذ الاحتياطات الكافية لعدم تعريضها للأذى أو النفق مثل الإهمال في تخزين المواد الخطرة داخل مسكنها أو تغطية الفتحات الخاصة بمسكنها أو الإنشاءات المعرضة للخطر أو عدم وضع الاحتياطات الكافية لهروبها أو افتراسها من قبل الحيوانات الأخرى أو تعرضها للحوادث المرورية.

٢. يحظر التخلص من الثروة الحيوانية بطريقة غير رحيمة كاستخدام طرق الموت البطيء أو أي طريقة تسبب لها رعباً أو فزعًا أو تحدث لها ألمًا شديداً دون أي مبرر أو تقديم السبب لها.

٣. يحظر الإساءة أو الإيذاء أو الإهمال أو العبث بأي نوع من أنواع الثروة الحيوانية أو تركها سائبة أو تعريضها لسوء التغذية أو تركها وهي حية دون تقديم الغذاء الكافي والعلاج اللازم.

٤. يحظر إعطاء الثروة الحيوانية أي مستحضرات بيطرية أو أعلاف أو إضافات عافية أو مستحضرات تجميل غير مصرح بها من الجهات ذات العلاقة لأي غرض كان، أو إعطاؤها أي مستحضرات محفزة للنمو أو هرمونات أو منشطات أو أي أغذية أو مواد أو مستحضرات بنائية أو منشطة لأسباب غير طيبة ومن ذلك إعطاء الثروة الحيوانية المنشطات للمشاركة في أي نوع من أنواع المنافسات مثل: مسابقات السرعة، مسابقات التحمل، مسابقات الجمال.

٥. يحظر التخلص من الحيوانات إلا في حالات الضرورة الفصوى مثل حدوث وباء مرضي أو إصابة الحيوان بأي إعاقة تتحول دون استمرار حياته بصورة طبيعية، وتُعد الوزارة الإجراءات والضوابط الالزمة في هذا الشأن.

٦. يجب التعامل مع الحيوانات غير القادرة على القيام بطريقة رفقة وعدم سحبها بطريقة مؤلمة تسبب لها الجروح أو الكدمات أو الكسور أو الخلع.

٧. تُعد أي ممارسة لتغيير شكل الحيوان بدون مبرر طبي من الإساءة للثروة الحيوانية، ومن ذلك ما يأتي:

- ١- إجراء العمليات الجراحية لأغراض جمالية أو تسويقية، ويشمل ذلك قطع الأذان أو الذيل أو الشفاه أو أي عضو من جسم الحيوان وهو حي.

٢- حقن أي مستحضرات دوائية بشكل موضعي أو عام لتغيير شكل الحيوان لأغراض تسويقية.

٣- الكي بال النار (الوسم) في الوجه.

٤- صبغ الحيوانات بأي أصباغ غير مرخصة من الوزارة.

٥- استئصال أي من أعضاء الحيوان أو القيام بعمليات جراحية دون حاجة صحية للحيوان وإشراف طبيب بيطري مرخص من قبل الوزارة.

٦- الشخصي الكيميائي.

٨. يحظر إيذاء الثروة الحيوانية، ويشمل ذلك (تعدم اتخاذها هدفاً للرمي أو للصيد أو الإغراق أو الحرق أو السحل أو التعذيب أو السحب أو الضرب المبرح أو الصدم أو الدهس أو الخنق وهي حية أو التسميم أو التعدي الجنسي أو التجويع بقصد الأذى أو التحرير فيما بينها أو العبث المؤذن لها لتعيير شكلها مثل التقطيع والشد والقطع) وما في حكم ذلك من أوجه الإيذاء.

٩. لا يجوز عرض الحيوانات الأليفة للتبني مع اشتراط الشراء من المنشآة الزراعية أو البيطرية المرخصة بمبلغ معين أو اشتراط دفع مبلغ مادي مقابل الحيوان، عدا المقابل المادي للتحصينات التي تلقاها الحيوان أو المعاملات الصحية التي تمت للحيوان قبل عرضه مع اشتراط وجود ما يثبت ذلك وجود دفتر تحصينات يوضح التحصينات التي تلقاها الحيوان وتاريخها، وأن يكون من الجهات المرخص لها من الوزارة بممارسة نشاط تبني الحيوانات.



## المادة الخامسة والتسعون:

يجب عند حث الحيوان على الحركة الالتزام بما يأتي:

١. يسمح باستخدام العصى البلاستيكية والأعلام والسياط القصيرة (بالسننة جلدية أو قماشية) دون التسبب في إنهاء الحيوان.
٢. يمنع استخدام الوسائل الآتية لثح الحيوانات على الحركة:
  - أ- استخدام الصعق الكهربائي ومن ذلك الأسواط الكهربائية، إلا في حالات الدفاع عن النفس، كما يحظر استخدامها إطلاقاً في وخر الأماكن الحساسة للحيوانات ولا يسمح بتكراره في حال عدم استجابة الحيوانات أو عدم التقدم في السير.
  - ب- استخدام العصا الكبيرة وذات الرأس الحاد أو المعدني.
  - ج- استخدام أي وسيلة مؤلمة مثل لوي الذنب (الذيل) وكماشة الأنف أو الضغط على العينين والأذنين والأعضاء التناسلية الخارجية.

## المادة السادسة والتسعون:

١. يجب الالتزام بالرفق بالحيوان في المسالخ، ومن ذلك: الالتزام بالتعاليم الإسلامية وسقيا الحيوانات قبل الذبح وإراحتها عند ذبحها وعدم جعلها ترى الوسيلة المستخدمة للذبح أو الدم المراق أو أي حيوان آخر يذبح أمامها بحيث يتم وضع حواجز بينها بحيث لا ترى أحدهما الآخر.
  ٢. يمنع استخدام الوسائل الآتية في المسالخ:
    - أ- الصعق الكهربائي قبل الذبح أو أثناءه أو بعده.
    - ب- دفع الحيوانات المعدة للذبح للحركة بسرعة أكثر من حركة سيرها الطبيعية مما يعرضها لخطر الإصابة.
    - ج- تقييد الحيوانات عند الذبح.
    - د- التعدي بكسر الرجل أو قطع الأوتار أو تعميمة الحيوانات أو قطع الحبل الشوكي أو الضرب على الرأس أو قطع أربطة المفاصل أو فقر العيون.
    - هـ- تعليقها من الأرجل أو الأيدي قبل الذبح ما عدا الدواجن.
- وتصدر الوزارة القواعد والتعليمات الازمة لتطبيق الأحكام المشار إليها أعلاه.

## المادة السابعة والتسعون:

١. يحظر ترك الثروة الحيوانية مهملاً دون إشراف مباشر من مالكها أو من يكافه بالإشراف عليها، ويتحمل مالك الحيوانات أي تبعات تسببها كالحوادث المرورية والاعتداء على الأشخاص أو المرافق العامة، أو المحبيات الطبيعية أو أملاك الآخرين ومن ذلك إتلاف المحاصيل ونحوها.
٢. للوزارة أو من تفويضه حجز أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية المحلية المهملة أو السائبة أو المعرضة للإيذاء أو الإساءة في حجز خاص لمدة لا تتجاوز (٥) أيام، فإن لم يراجع صاحبها الوزارة أو الجهة المفوضة بالحجز لتسليمها خلال تلك المدة، فتقوم الوزارة بالتصريف فيها وفقاً لما تراه دون الإخلال بالأحكام ذات الصلة، ويتحمل مالك الحيوان تكاليف تغذيتها وعلاجها خلال فترة التحفظ، إضافة إلى أي تكاليف أخرى ناتجة عن ذلك تكاليف النقل من وإلى موقع مالك الحيوان، والعقوبات المالية المترتبة على ذلك.
٣. للوزارة أو من تفويضه الحق بالتحفظ على الحيوانات المستوردة أو المصدرة المهملة أو المعرضة للإيذاء أو الإساءة لمدة (٣) أيام من وصولها للمنفذ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كل فيما يخصه، وفي حال عدم تجاوب مالك الحيوان يتم اتخاذ الإجراءات النظامية للتصريف بالحيوان وفق وضعه الصحي وعلى نفقة مالكه.



## الفصل الخامس: تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها وعرضها

### المادة الثامنة والتسعون:

١. تتولى الوزارة أو من تفوضه تحديد المواقع المناسبة لإقامة الأسواق الموسمية والدائمة؛ لتداول وبيع أنواع الثروة الحيوانية، وبحظر التداول في غير الأماكن المخصصة من قبل الوزارة.
٢. يجب أن تكون أسواق الثروة الحيوانية التي تنشأ بعد صدور اللائحة خارج النطاق العمراني للمدن والمحافظات والقرى، وأن تتوفر فيها عيادة بيطرية للإشراف البيطري على صحة الثروة الحيوانية المعروضة للبيع.
٣. يمنع بيع أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية ما لم تكن مستوفية لبرامج التحصينات التي تقرها الوزارة، وأن يتم تحصينها من قبل شخص أو جهة مختص لها من قبل الوزارة بالقيام بذلك.
٤. يحظر بيع أي حيوان تظهر عليه أي علامة إعياء أو إجهاد أو أعراض مرضية، ويجب المسارعة بعزله في مكان بعيد عن بقية الحيوانات السليمة.

### المادة التاسعة والتسعون:

فيما يتصل بأسواق الماشية، و محلات بيع الحيوانات الأليفة وأطعمنتها ومستلزماتها، و محلات عرض الحيوانات الأليفة، يجب على المنشآت التي تعمل في مجال تجارة الثروة الحيوانية الالتزام بالمتطلبات والضوابط والاشتراطات الواردة في دليل نقل الثروة الحيوانية ومنتجاتها الذي تصدره الوزارة.



## الفصل السادس: الصحة الحيوانية

### المادة المائة:

للوزير أو من يفوضه إلزام مالكي الثروة الحيوانية أو الكائنات الحيوانية الفطرية بتحصين بعض أنواعها أو كلها ضد أي مرض تحدده الوزارة في موعد أو مواعيد محددة.

### المادة الأولى بعد المائة:

تقوم الوزارة أو من تفوضه بإجراء الاختبارات الصحية البيطرية أو المسوحات الوبائية لبعض أنواع الثروة الحيوانية أو منتجاتها أو مخلفاتها لتشخيص الأمراض الحيوانية أو وجود أي تلوث مكروبي أو كيميائي أو إشعاعي أو بقايا للمستحضرات البيطرية، في موعد محدد أو مواعيد دورية أو حسبما تقتضي الحاجة.

### المادة الثانية بعد المائة:

لتلزم المنشآت الزراعية ذات الصلة بالثروة الحيوانية والمنشآت البيطرية بتطبيق جميع إجراءات برامج الأمن الحيوى ومكافحة العدوى وبرامج التحصينات وفقاً لما تقرره الوزارة، وما تضمنه دليل الصحة الحيوانية ودليل الأمان الحيوى في المنشآت الزراعية الحيوانية اللذان تصدرهما الوزارة.

### المادة الثالثة بعد المائة:

- على مالك الحيوان إبلاغ الوزارة أو من تفوضه عن ملاحظة أو الاشتباه بإصابة حيوانه بالمرض (الوبائي، أو المعدى) وسرعة فحصه بواسطة الطبيب البيطري.
- تقوم الوزارة أو من تفوضه بالوقوف فوراً على موقع بلاغ المرض (الوبائي، أو المعدى) والتثبت من صحة البلاغ واتباع الإجراءات اللازمة.
- يحظر الإعلان عن الوضع الصحي للحيوانات في وسائل الإعلام إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة.

### المادة الرابعة بعد المائة:

يتم التخلص الصحي الآمن من الثروة الحيوانية المصابة بالأمراض الوبائية وفق ما ورد بدليل الصحة الحيوانية الذي تصدره الوزارة.

### المادة الخامسة بعد المائة:

تقوم الوزارة أو من تفوضه بإنشاء وحدات للوبائيات والمخاطر للتحكم والسيطرة على الأمراض الحيوانية داخل المملكة والإشراف عليها، وتنولى المهام الخاصة بالمحافظة على الصحة الحيوانية التي منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

- رصد الأمراض الحيوانية المحلية والإقليمية والدولية ومتابعة تطوراتها وتحديد الإجراءات الوقائية للتصدي لها والحد من تأثيراتها على الثروة الحيوانية ومنتجاتها بالمملكة.
- رصد الأمراض المتوضنة والغابرة للحدود.
- تقييم الآثار الصحية والاقتصادية لتلك الأمراض ووضع أولويات مكافحتها.
- استقبال بلاغات الطوارئ في هذا الشأن والإشراف على مبادرتها وتقويم الوضع حتى انتهاء البلاغ.
- جمع البيانات الخاصة بالثروة الحيوانية، وتحليلها.
- إعداد التقارير الدورية عن الوضع الصحي الوبائي.
- إدارة عملية تطبيق خطط الطوارئ وإدارة الأزمات وإعداد تقارير المتابعة اليومية في حالات الطوارئ والأزمات الصحية المتعلقة بالثروة الحيوانية.
- تقييم خطورة الأمراض الحيوانية بناءً على معطيات تلك الأمراض داخلياً وخارجياً، مثل أعدادها المسجلة وانتشارها الجغرافي وأثارها الاقتصادية المسجلة أو المحتملة؛ بما في ذلك تأثيراتها على الصحة العامة.
- الإشراف على البرامج الوطنية في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية ونواقتها؛ ومتابعتها.
- تنفيذ المسوحات الوبائية والاستقصاء الوبائي للأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية.



١١. تقييم مستوى الخدمة لدى مقدمي الخدمة للثروة الحيوانية المرخص لهم من قبل الوزارة.
١٢. عمل جولات تفتيشية على مقدمي الخدمة والمسالخ وأسواق النفع العام والتأكيد من التزام أصحابها بالشروط والمعايير الازمة.
١٣. رصد وتقييم المخاطر المرتبطة بالثروة الحيوانية والاندلاعات الوبائية والميکروبات المقاومة للمضادات وتحديد طرق التعامل معها وتقليل أخطارها وفق الأحكام والإجراءات الواردة في دليل الصحة الحيوانية الذي تصدره الوزارة.

#### المادة السادسة بعد المائة:

- تولى الوزارة أو من تفوضه إعلان وتحديد المناطق الموبوءة لمنع انتشار الأوبئة الحيوانية، ولها في سبيل ذلك القيام بما يأتي:
١. تقييد حركة الأشخاص ذوي الصلة أو وسائل النقل من المنطقة أو الموضع المصابة أو إليها أو عبرها.
  ٢. منع تداول أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية الحية أو الكائنات الفطرية أو منتجاتها أو الأدوات المستخدمة في رعايتها في مناطق الحظر أو بعضها.
  ٣. التنسيق مع الجهات الأمنية لتطبيق الحظر المطلوب للفترة الزمنية التي تقتضيها إجراءات مكافحة المرض والحد من انتشاره.
  ٤. متابعة سريان الحظر، والإعلان وفق الإجراءات الفنية المعتمدة عن خلو المنطقة من المرض، ورفع الحظر المفروض على المنطقة أو الموضع الموبوءة، وإبلاغ الجهات المعنية بذلك.

#### المادة السابعة بعد المائة:

يتم التعامل مع الأمراض الحيوانية في المصالح وفق ما ورد في دليل المصالح وفحص اللحوم ونقلها الذي تصدره الوزارة.

#### المادة الثامنة بعد المائة:

للوزارة اعتماد منشآت الإنتاج الحيواني ذات الحالة الصحية المتميزة (المربعات الصحية البيطرية المستقلة)، وفق الضوابط الواردة في دليل المربعات الصحية البيطرية المستقلة الذي تصدره الوزارة.



## الفصل السابع: المنشآت البيطرية

### المادة التاسعة بعد المائة:

دون إخلال بالأنظمة ذات العلاقة ومنها على وجه الخصوص نظام مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٣٣/٦٥) وتاريخ ١٤٣٤هـ وlawاته التنفيذية، تنظم مهنة الطب البيطري وفق الأحكام الواردة في اللائحة ودليل المهن والمنشآت البيطرية الذي تصدره الوزارة.

### المادة العاشرة بعد المائة:

تقوم الوزارة بوضع قواعد ومعايير الجودة النوعية للرعاية البيطرية ومراقبة تطبيقها في المنشآت البيطرية الحكومية والخاصة، والتتأكد من الممارسة الصحيحة للمهن البيطرية، ومدى التزام العاملين بقواعد المهنة وأخلاقياتها.

### المادة الحادية عشرة بعد المائة:

تقوم الوزارة بإبلاغ الجهات المختصة في حال عدم صحة الشهادات والمستندات التي بموجبها تم التعاقد مع الطبيب البيطري أو الممارس البيطري من قبل المنشآة البيطرية، على أن يدرج في قائمة عدم التعاقد وعدم الترخيص، وعلى المنشآة البيطرية استبعاد وإنهاء إجراءات الترحيل لغير السعوديين، وفي حال المطالبة بالحق الخاص يحال إلى الجهة المختصة.

### المادة الثانية عشرة بعد المائة:

تنشئ الوزارة أو من تفويضه سجلات لقيد الممارسين البيطريين المرخص لهم بمزاولة مهنة الطب البيطري والمهن الطبية البيطرية المساعدة، وينقسم السجل بحسب تصنيف المنشآت البيطرية الواردة بدليل المهن والمنشآت البيطرية الذي تصدره الوزارة، إضافة إلى العاملين في المجالات الآتية:

- العاملون في المراكز الدراسية والبحثية والجامعات والمعاهد.
- العاملون في مجال الصحة العامة.
- العاملون في المستودعات الدوائية البيطرية أو شركات المستحضرات البيطرية ومؤسسات إنتاج وتناول المستحضرات البيطرية، والعاملون كذلك في مجال الدعاية وترويج المستحضرات البيطرية.

على أن يبين في السجل رقم و تاريخ القيد وبيان بالشهادة العلمية الحاصل عليها الممارس البيطري وتاريخ حصوله عليها والجهة الصادرة منها وعنوان ومكان الإقامة والعمل واسم الجهة التي يعمل بها.

### المادة الثالثة عشرة بعد المائة:

يُعد ترخيص مهنة الطب البيطري ملغى في الحالات الآتية:

- إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص دون العمل به.
- إذا ألغى ترخيص المنشآة البيطرية أو الحيوانية الخاصة التي يعمل بها أو انتهت عقد التشغيل للشركة التي استقدمته ما لم ينتقل لمنشأة مرخص لها، أو انتهت مدة زيارة الطبيب المرخص له بالعمل خلالها.
- إذا غير الممارس البيطري تخصصه دون موافقة الوزارة.
- إذا صدر قرار من الجهة المختصة بايقاف الترخيص أو الغائه.
- وفاة المرخص له.

### المادة الرابعة عشرة بعد المائة:

لصاحب المنشآة التقدم بطلب نقل أو التعاقد مؤقتاً مع أحد الأطباء البيطريين المرخص لهم بمزاولة المهنة في حال عدم وجود طبيب بيطري على كفالته وذلك إلى حين استقدام طبيب بيطري أو عودة طبيبه إذا كان يتمتع بإجازته وفقاً لأنظمة العمل والإقامة بالمملكة بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة مع مراعاة الضوابط الآتية:

١. أن يقدم بطلب رسمي يوضح فيه للوزارة مسوغات الاحتياج.
٢. أن يكون النقل أو التعاقد بموافقة من صاحب العمل المرخص له من قبل الوزارة.
٣. تقديم صورة من رخصة مزاولة المهنة ساري المفعول.
٤. تقوم الوزارة بدراسة الطلب وإصدار الموافقة على النقل أو إصدار ترخيص مؤقت لا يزيد على ستة أشهر حداً أقصى للمتعاقد في حال الموافقة على الطلب.

#### المادة الخامسة عشرة بعد المائة:

يسمح لصاحب المنشأة البيطرية بأخذ تأييد استقدام خبير (استشاري، أخصائي) زائر في أحد التخصصات البيطرية المهمة، وفقاً للضوابط الآتية:

١. أن يقدم بطلب رسمي للوزارة يوضح فيه مسوغات الاحتياج.
٢. لا تزيد مدة الزيارة عن ثلاثة أشهر في المرة الواحدة ويمكن أن تمدد بطلب رسمي يقدم به صاحب المنشأة للجهة الحكومية المختصة.
٣. إرفاق صورة من الشهادات العلمية وشهادات الخبرة للاستشاري المطلوب.
٤. تقوم بالوزارة بدراسة الطلب وإعطاء تأييد إصدار تأشيرة زائر لمكتب الاستقدام.
٥. يعطى الاستشاري أو الأخصائي ترخيص مزاولة مهنة باسم (ترخيص استشاري أو أخصائي زائر) لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تجديده لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

#### المادة السادسة عشرة بعد المائة:

يجوز الندب للكوادر البيطرية فيما بين المنشآت البيطرية وفقاً للضوابط الآتية:

١. أن تكون كلتا المنشآتين البيطريتين تحمل ترخيصاً سارياً المفعول.
٢. أن يكون الطبيب البيطري المنتدب يحمل ترخيص مزاولة المهنة سارياً المفعول.
٣. أن يكون الندب ضمن اتفاق تعاوني بين المنشآتين.
٤. أن يعمل المنتدب في مجال تخصصه فقط.
٥. أن تكون مدة الندب محددة وبموافقة المنشأة النادبة، وأن لا تتجاوز مدة الندب ستة أشهر، ويجوز تمديدها لمدد أخرى بما لا يتجاوز ستة أشهر أخرى.
٦. لا يجوز ندب الطبيب البيطري لأكثر من جهة في نفس الوقت.

#### المادة السابعة عشرة بعد المائة:

يحظر على الممارس البيطري ما يأتي:

١. استخدام غير المرخص لهم من ذوي المهن البيطرية، أو تقديم مساعدة إلى شخص يمارس مهنة بيطرية بصورة غير مشروعة.
٢. الاحتفاظ في مقر العمل بأدوية أو لقاحات بالمخالفة لما تسمح به تعليمات الوزارة، عدا الصيدليات البيطرية.
٣. بيع الأدوية، باستثناء بيعها في الصيدليات البيطرية.
٤. استخدام أجهزة محظورة أو غير مرخصة للكشف أو العلاج.
٥. إعطاء أي تشخيص مؤكد في الحالات الجنائية مالم يكن مؤهلاً لذلك من الوزارة.
٦. الحصول على أي منفعة لقاء الترويج، أو الالتزام بوصف أدوية أو أجهزة أو توجيه المستفيدين إلى صيدلية معينة، أو مستشفى أو مختبر محدد، أو ما في حكم ذلك.

#### المادة الثامنة عشرة بعد المائة:

تلتزم المنشآت البيطرية الخاصة بتمكين الممارسين البيطريين من حضور برامج التعليم البيطري المستمر في مجال تخصصهم وفق ما تحدده الوزارة.

#### المادة التاسعة عشرة بعد المائة:

على الطبيب البيطري أن يراعي أخلاقيات المهنة البيطرية، ومنها:

١. أن يعمل على تنمية معلوماته، وأن يتابع التطورات العلمية والاكتشافات الحديثة في مجال تخصصه، وعلى إدارات المنشآت البيطرية تسهيل حضوره للندوات والدورات وفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.



٢. الامتناع عن أساليب الدعاية والإعلان بمختلف الوسائل.
٣. إبلاغ الوزارة أو من تفويضه في حال تشخيص أو رصد مرض يشكل خطورة على الثروة الحيوانية أو الصحة العامة.
٤. أن يوضح لمالك الحيوان الآتي:
  - أ- النتائج الطبية المتوقعة من أي من الممارسات الطبية البيطرية التي سوف يتخذها، ولمالك الحيوان الحق في قبول ذلك أو الرفض ما لم يكن الحيوان مصاباً بمرض معد أو وراثي.
  - ب- تكاليف العلاج المتوقعة بشكل مكتوب.
- ج- في حال العمليات الجراحية يجب على الطبيب المعالج الحصول على إقرار كتابي بموافقة مالك الحيوان على إجراء العملية.

## المادة العشرون بعد المائة:

كل خطأ طبي صدر من الممارس البيطري، وترتبط عليه ضرر للحيوان المريض؛ يتحمل الممارس مسؤولية الضرر الناتج عنه، ويلتزم من ارتكابه بالتعويض، ويعد من قبيل الخطأ الطبي ما يأتي:

١. الإهمال والتقصير مثل الخطأ في العلاج، أو نقص المتابعة.
٢. الجهل بأمور علمية وفنية يفترض في من كان في مثل تخصصه معرفتها.
٣. إجراء العمليات الجراحية التجريبية وغير المسروقة، بالمخالفة لقواعد المنظمة لذلك.
٤. إجراء تجارب أو أبحاث لم تعتدتها الجهة المختصة.
٥. صرف أدوية على سبيل الاختبار.
٦. استخدام أدوية غير مسجلة بالجهة المختصة، أو باستخدامها بطريقة غير المذكورة بالنشرة الدوائية.
٧. استخدام آلات أو أجهزة طبية دون علم كافٍ بطريقة استعمالها، أو دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع حدوث ضرر جراء هذا الاستعمال.
٨. التقصير في الرقابة والإشراف.
٩. عدم استشارة من تستدعي حالة الحيوان المريض الاستعانة به.

## المادة الحادية والعشرون بعد المائة:

يجب أن تتوفر في المنشأة البيطرية العلاجية قبل تشغيلها ما يأتي:

١. طبيب بيطري مرخص له بمزاولة مهنة الطب البيطري من الوزارة.
٢. وجود ترخيص للمنشأة البيطرية الخاصة
٣. وجود سجلات وفقاً للنموذج الذي تعدد جهه الاختصاص تقييد فيها البيانات الخاصة بأعمال المنشأة البيطرية.



## الفصل الثامن: اللحوم

### المادة الثانية والعشرون بعد المائة:

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالمسالخ وفحص اللحوم ونقلها الواردة في دليل المسالخ وفحص اللحوم ونقلها الذي تصدره الوزارة، تولى الوزارة الإشراف على المسالخ وتنظيمها وفق الآتي:

- الإشراف على مسالخ الثروة الحيوانية، وتحديث بيانات الحيوانات المذبوحة وإسقاطها من قاعدة البيانات، وفق القواعد التي تעדتها الوزارة والاشتراطات والمعايير المتعلقة بالصحة الحيوانية.
- يمنع ذبح الثروة الحيوانية خارج المسالخ المرخصة إلا في الحالات الاضطرارية، ووفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة الفنية لفحص اللحوم التي تصدرها الوزارة.
- للوزارة تحديد مسالخ معينة لذبح نوع أو أكثر من الثروة الحيوانية وفق ما يحقق المصلحة العامة.
- يجب أن يكون الذبح وفق الطريقة الإسلامية، وأن تكون لدى العمالقة في المسالخ المعرفة الكاملة بشروط التذكرة الشرعية وأدابها، ومنها الرفق بالحيوان وفق ما ورد في اللائحة.
- يجب أن يحصل القائمون بالذبح على شهادة مهنية تخلوهم العمل في ذبح الحيوانات، وشهادة صحية سارية تثبت سلامتهم من الأمراض.
- يجب الالتزام بالشروط والضوابط التي تصدرها الوزارة لإنشاء المسالخ الأهلية وتشغيلها.
- يجب إبلاغ الوزارة في حال الاشتباه بوجود مرض وراثي أو معدى داخل المسالخ.
- يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية للتأكد من عدم انتقال مسببات الأمراض إلى العاملين أو إلى اللحوم في المسالخ.
- يجب التخلص من مخلفات المسالخ وخصوصاً الإعدامات واللحوم غير الصالحة للاستهلاك الآدمي بطرق صحية وعلمية سليمة.

### المادة الثالثة والعشرون بعد المائة:

يجب أن يُفحص الأفراد العاملون في المسالخ من قبل الجهات الصحية الرسمية المختصة قبل تعيينهم، وأن يحمل كل منهم شهادة صحية سارية المفعول، تثبت خلوهم من الجروح والتقيحات والأمراض المعدية كالطفيليات والسلالمونيلا وأمراض الجهاز التنفسى والهضمى، وأن تتم إعادة فحصهم بطريقة دورية مناسبة، ومراعاة سلامتهم بصفة مستمرة.

### المادة الرابعة والعشرون بعد المائة:

تولى الوزارة أو من تفوضه مراقبة أماكن وطرق الذبح في المسالخ التابعة لها بواسطة موظفيها المختصين بالطريقة التي تراها مناسبة.

### المادة الخامسة والعشرون بعد المائة:

يجب أن تُتبَحُ الثروة الحيوانية في الأماكن المخصصة لذلك التي تخضع لإشراف الوزارة أو من تفوضه وتحت رقابتها، وتقوم الوزارة أو من تفوضه بمراقبة الثروة الحيوانية المذبوحة والمعروضة للبيع بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والتأكد من ظهور الختم الرسمي على النبات الذي يؤكد صلاحيتها ونوعيتها.

### المادة السادسة والعشرون بعد المائة:

يحظر ذبح الحيوانات لأغراض تجارية من قبل شخص أو جهة لا يحمل ترخيصاً لممارسة هذه المهنة وشهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض الخطيرة.

### المادة السابعة والعشرون بعد المائة:

يجب سحب عينات من اللحوم دورياً للتأكد من خلوها من بقايا المستحضرات البيطرية والمبيدات أو وجودها ضمن الحدود المسموح بها والمنصوص عليها في المعايير القياسية ذات الصلة.

### المادة الثامنة والعشرون بعد المائة:

يحظر ذبح الدجاج البياض بعد انتهاء دورته الإنتاجية إلا في المسالخ الحاصلة على موافقة من الوزارة أو من تفوضه لذبح الدجاج البياض، ويتم الالتزام بالآتي:



١. تلتزم منشآت الدجاج البياض بتقديم تقرير مكتوب يتضمن طريقة التخلص من الدجاج بعد انتهاء الدورة الإنتاجية لكل دفعة بشكل دوري، ويشمل أعداد الطيور ونوع الطيور وتاريخ التخلص.

٢. تلزم المسالخ الحاصلة على موافقة ذبح الدجاج البياض بتقديم تقارير شهرية توضح بيانات الدفعات المذبوبة (اسم المنشأة الوارد منها، العدد، النوع، التاريخ، المعلومات الأخرى ذات الصلة) وأالية تسويقها، ويتم إرسالها إلى الوزارة.

## المادة التاسعة والعشرون بعد المائة:

في حال ذبح الدجاج البياض ودفنه داخل المنشأة يجب التنسيق مع فرع أو مكتب الوزارة الواقع في نطاقها المنشآة، لحضور مراقب الوزارة، وإعداد محضر بذلك، ويحضر تسليم الدجاج البياض أو بيعه للأفراد أو المؤسسات أو المسالخ أو غيرها غير الحاصلة على موافقة الوزارة.

## المادة الثلاثون بعد المائة:

يجب مراعاة الضوابط الخاصة بنقل الثروة الحيوانية عند نقل الدجاج البياض، وأن تُصحب كل سيارة ناقلة للدواجن بصورة من موافقة الوزارة لنقل الدجاج البياض لغرض الذبح.

## المادة الحادية والثلاثون بعد المائة:

يتم التعامل مع السيارات التي تضبط وهي تنقل دجاج بياض لا تحمل موافقة نقل للطيور صادرة من الوزارة وفق الآتي:

١. التحقيق مع السائق من قبل الجهات المختصة أو مراقب الوزارة لمعرفة بياناته الأساسية (رقم الهوية، رخصة القيادة، رخصة سير المركبة) وكذلك بيانات الشحنة، والمنشأة المصدرة، والمسالخ أو الوجهة أياً كانت.

٢. التخلص من الدواجن بالطرق الصحية، وعلى نفقة مالك الشاحنة أو المنشأة المصدرة، بعد التنسيق مع البلدية في المحافظة أو الأمانات في المناطق.

٣. تحريز مخالفة للنظام واللائحة، وفق نموذج الضبط المعتمد بسمى (نقل دواجن بدون الحصول على موافقة الوزارة)، على كل من: (سائق الشاحنة، المنشأة المصدرة، المنشأة الوجهة أو الشخص المستلم).

٤. وفي حال كانت المنشأة (المصدرة أو الوجهة) تقع في محافظة أو منطقة أخرى غير مكان ضبط الشحنة فيتم مخاطبة الفرع التابعة له المنشأة لرفع المخالفة من خلاله.



## الفصل التاسع: المستحضرات البيطرية والمتبقيات

### المادة الثانية والثلاثون بعد المائة:

تتولى الوزارة أو من تفوضه التنسيق مع الهيئة في الآتي:

١. تحديد شروط وضوابط ومعايير استخدام المستحضرات البيطرية والمتبقيات في الثروة الحيوانية والمائية الحية والتقويم المستمر لآثارها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة وفق نهج الصحة الواحدة.
٢. تنظيم تداول المستحضرات البيطرية في المنشآت الزراعية والبيطرية، والرقابة والتفتيش عليها.
٣. تنظيم تداول المبيدات الزراعية في المنشآت الزراعية ومنافذ البيع الخاصة بالقطاع الزراعي، والرقابة والتفتيش عليها.
٤. إصدار المواقف الالزامية قبل تسجيل المستحضرات البيطرية المتعلقة بالثروة الحيوانية أو المائية الحية، وفق خطط الوزارة للمحافظة على تلك الثروات بالمملكة، وبما لا يتعارض مع برامج التقصي والمراقبة والمسح وخطط المكافحة التي تقوم بها الوزارة.
٥. تنظيم نشاط النيقط الدوائي للمستحضرات البيطرية في مجال صحة الحيوان في المنشآت التابعة للوزارة أو في نطاق إشرافها.
٦. ترشيد استخدام مضادات الميكروبات، وخصوصاً شديدة الأثر على صحة الإنسان، والنظر في منع استخدامها، أو استيرادها أو تصنيعها محلياً أو تداولها.
٧. وضع الخطط التي تحد من استخدام المضادات الحيوية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

### المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة:

١. يحظر استخدام أي مستحضر بيطري في المنشآت الزراعية، عدا ما رخص من الهيئة، ووفقاً للضوابط التي تحددها الوزارة.
٢. تتولى الوزارة التنسيق مع أي جهة داخل أو خارج المملكة لإنتاج مستحضرات بيطرية بغرض تغطية الاحتياجات المحلية.
٣. يجب لا تزيد نسبة متبقيات المستحضرات البيطرية والمتبقيات الأخرى في منتجات المنشآت الزراعية على الحدود القصوى المحددة وفق المواصفات القياسية المعتمدة بالمملكة.
٤. يحظر استخدام المستحضرات البيطرية في المنشآت الزراعية إلا لعلاج ووقاية الثروات الحيوانية والمائية الحية الخاصة بها، ولا تصرف إلا تحت إشراف طبيب بيطري مرخص ويحدد فيها النوع والجرعة ومدة إعطاء المستحضر وفترة التحرير.
٥. يحظر بيع المستحضرات البيطرية في المنشآت الزراعية إلا لعلاج ووقاية الثروات الحيوانية والمائية الحية الخاصة بها، ولا تصرف إلا تحت إشراف طبيب بيطري مرخص.
٦. يجب عزل الثروات الحيوانية والمائية الحية المريضة الخاضعة للعلاج، ويُحظر جمع أو تسويق أي من تلك الثروات للاستهلاك الآمني أو الحيواني قبل انقضاء فترة التحرير، مع ضرورة إجراء الاختبارات الالزامية للتأكد من أن متبقيات المستحضر في تلك الأحياء التي خضعت للعلاج لا تتجاوز الحد المسموح به.

### المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة:

يلتزم مقدم الخدمة/الممارس الزراعي بما يأتي:

١. تسجيل بيانات كل دفعة من دفعات الإنتاج التي تم تربيتها، ونتائج التحاليل التي أجريت خلال مراحل التربية، بالإضافة إلى البيانات الآتية:
  - أ. نوع الثروات الحيوانية والمائية الحية المعالجة.
  - ب. نوع وكمية المستحضرات البيطرية المستخدمة وطريقة إعطائهما.
  - ج. تاريخ بدء وانتهاء المعالجة.
  - د. فترة التحرير للمستحضرات المستخدمة.
٢. إصدار شهادة خطية لكل دفعة من منتجات المنشآة الزراعية توضح فيها المستحضرات البيطرية المستخدمة، وفترة خروج تلك المستحضرات وعدم تجاوز المتبقيات الحد المسموح به.



## الفصل العاشر: الاستيراد والتصدير والعبور والحجر

### المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة:

يكون استيراد أو تصدير أي نوع من أنواع الثروة الحيوانية الحية والكائنات الحيوانية الفطرية عبر المحاجر المعتمدة من الوزارة.

### المادة السادسة والثلاثون بعد المائة:

تتولى الوزارة أو من تفوضه، بالتنسيق مع الجهة ذات العلاقة، منح موافقات استيراد أو تصدير أو عبور أي نوع من أنواع ثروات القطاع الزراعي ومنتجاته والكائنات الفطرية، ولها منع استيراد أي نوع منها بما يحقق المصلحة العامة والرفق بالحيوان، على أن تضع الوزارة الإجراءات والاشتراطات الصحية الازمة لذلك.

### المادة السابعة والثلاثون بعد المائة:

تتولى الوزارة أو من تفوضه إجراءات فحص الإرساليات الحيوانية الواردة للمملكة، وتشمل الفحوص المخبرية والظاهرية والتحقق من صحة الشهادات الصحية المرافقة، والقيام بالإجراءات الكافية للتحقق من سلامة الإرساليات الواردة ومأمونيتها ومراعاة النافل لاشتراطات الرفق بالحيوان.

### المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة:

تقوم الوزارة أو من تفوضه بإصدار أنواع استيراد والتصدير للكائنات الحيوانية الفطرية بعد موافقة المركز الوطني للحياة الفطرية، وتضع الوزارة الإجراءات والاشتراطات الصحية الازمة لتنظيم ذلك.

### المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة:

للوزارة حظر استيراد أي حيوان أو منتج حيواني من الدول التي يتأكد تعرضها لانتشار أمراض حيوانية وبائية، أو تلوث إشعاعي، أو كيميائي، وإجراء الفحوص المخبرية على ما يتم استيراده، واتخاذ اللازم حيالها لحماية المستهلكين، بما في ذلك إتلاف تلك المنتجات قبل أو أثناء أو بعد تداولها في الأسواق، أو إعادة تصديرها إذا اقتضت الحاجة لذلك، والتنسيق في ذلك مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

### المادة الأربعون بعد المائة:

يجب الحصول على موافقة الوزارة أو من تفوضه لاستيراد الكواشف والأجهزة المخبرية البيطرية المستوردة وفق الآتي:

١. تعبئة نموذج طلب الفسح من قبل الجهة المستوردة إلكترونياً متضمناً البيانات الأساسية المطلوب تحديدها ومنها: اسم الشركة المصنعة، بلد المنشأ، بلد الشحن، اسم المستفيد، وصف الشحنة (اسم كل بند)، كمية كل بند في الشحنة.
  ٢. نسخة من السجل التجاري وشهادة الركaka.
  ٣. نسخة من فاتورة الشراء (إن وجدت) متضمنة البيانات الأساسية المطلوب تحديدها ومنها: (وصف الشحنة، كمية كل بند، رقم التشغيل للمنتج، تاريخ الإنتاج، تاريخ انتهاء الصلاحية).
  ٤. إرفاق خطاب تعميد من الجهة المستفيدة أو إرفاق تعهد من المستورد بموافقة الوزارة عن الجهات المستفيدة في حال طلب الاستيراد لصالح مستودعات الشركة أو المؤسسة مع إرفاق ما يثبت ترخيص هذه المستودعات وتمكين المختصين بالوزارة من زيارتها.
  ٥. يجب توفير جهاز لتسجيل الحرارة في كل طرد في الشحنة مفعلاً من وقت الشحن.
  ٦. في حال صدور فاتورة الشراء من أحد الوكلاء أو الموزعين للشركة الصانعة فيجب إرفاق ما يثبت بأن الموزع معتمد من الشركة الصانعة.
  ٧. إرفاق صورة من النشرات العلمية للمنتجات المراد فسحها.
- ويتم رفع جميع المستندات السابقة من خلال بوابة الوزارة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض.

### المادة الحادية والأربعون بعد المائة:

تتولى الوزارة أو من تفوضه، حسب الأحوال، تنفيذ إجراءات فرض الحجر أو رفعه على الدول وفق المخاطر التي تحددها الوزارة في تقييم مخاطر الثروة الحيوانية.



## المادة الثانية والأربعون بعد المائة:

تتولى الوزارة أو من تفوضه، حسب الأحوال، تقييم مستوى مخاطر الاستيراد، وزيارة بلد المنشأ للتحقق من الوضع الصحي العام وكفاءة الخدمات البيطرية، ومراجعة واعتماد المحاجر للتصدير إلى المملكة.

## المادة الثالثة والأربعون بعد المائة:

يحق للوزارة فرض أي نوع من أنواع التحصينات على الحيوانات المستوردة قبل تصديرها إلى المملكة أو فور وصولها لأراضيها.

## المادة الرابعة والأربعون بعد المائة:

يجوز للوزارة اعتماد منشآت لتصدير الثروة الحيوانية أو منتجاتها إلى المملكة في الدول المصدرة وفقاً للمعايير التي تصدرها الوزارة.

## المادة الخامسة والأربعون بعد المائة:

يُحظر تصدير المنتجات والمخلفات الحيوانية خارج المملكة إلا بشهادة صحية بيطرية من الجهة المختصة تثبت خلوها من المسببات المرضية.

## المادة السادسة والأربعون بعد المائة:

للوزارة اعتماد المربعات الصحية البيطرية المستقلة كمنشآت وطنية معتمدة لتصدير المنتجات الحيوانية إلى خارج المملكة بعد استيفاء المنشآت الزراعية التي تطلب الاعتماد للمعايير المطلوبة، وتقديم المستندات والوثائق الالزامية، وفق أحكام الصحة الحيوانية الواردة في اللائحة.

## المادة السابعة والأربعون بعد المائة:

يلزム مستوردو ومصورو الثروة الحيوانية بما يأتي:

- التقيد بالشروط الصحية التي تعتمدتها الوزارة على الإرسالية الحيوانية في البلد المصدر.
- التقيد بمتوسط الأوزان للإرساليات الحيوانية الواردة للمملكة، وفق الشروط التي تعطنها الوزارة.
- نقل الحيوانات بوسائل نقل تراعي الرفق بالحيوان وفق الأحكام الواردة في اللائحة، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.
- أن يوفروا على نفقتهم تكاليف تغذية وعلاج أي من الحيوانات الحية المملوكة لهم من وصولها للمحجر حتى يتم الفسح أو إعادة التصدير.
- الحصول على تصاريح لوسائل النقل البحرية والبرية وطاقتها الاستيعابية، وفق الشروط التي تعطنها الوزارة.

## المادة الثامنة والأربعون بعد المائة:

تطبق على جميع الإرساليات الواردة والصادرة من وإلى المملكة الضوابط والشروط والإجراءات الفنية للحجر الزراعي والبيطري وفق دليل الإجراءات المجرية للحجر الزراعي والحجر البيطري الذي تصدره الوزارة.

## المادة التاسعة والأربعون بعد المائة:

مع مراعاة ما ورد في دليل الإجراءات المجرية للحجر الزراعي والحجر البيطري الذي تصدره الوزارة، تكون التدابير والاحتياطات والإجراءات الواجب اتباعها لحماية ثروات القطاع الزراعي وموارده، ومنع دخول الأمراض المعدية والآفات والأوبئة وانتشارها، وأحكام المتعلقة بمراكيز الحجر وتشغيلها، وفقاً للآتي:

- تقوم الوزارة بمهام استشعار أمراض ثروات القطاع الزراعي الجديدة والمستحدثة ومتابعة تطوراتها وتحديد الإجراءات الوقائية من أجل تطبيق المقاومة المبكرة لها، وذلك وفقاً لمستجدات الوضع الصحي العالمي لأمراض ثروات القطاع الزراعي الوبائية العابرة للحدود.
- تتولى الوزارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، تنظيم إجراءات حجر ثروات القطاع الزراعي للحد من أخطار دخول الأمراض أو الأوبئة أو انتشارها.
- يُحظر على أي جهة أو فرد استيراد أي نوع من أنواع ثروات القطاع الزراعي من أي دولة تفرض الوزارة عليها حظراً بسبب إصابة الدولة أو القطر المحدد داخلها بأي مرض وبائي أو تلوث قد يهدد القطاع الزراعي أو الصحة العامة بالمملكة.



٤. على مقدمي الخدمة/الممارسين الزراعيين وكل ذي صلة بالقطاع الزراعي الإبلاغ الفوري للوزارة أو من تفوضه، عند الاشتباه بوجود أي آفة نباتية أو مرض معد أو وباء أو نفوق غير اعتيادي في الثروة الحيوانية أو المائية الحية، خلال فترة لا تتجاوز (٢٤) ساعة من الإصابة أو الاشتباه.
٥. تتولى الوزارة أو من تفوضه إعلان مناطق الحجر لمنع انتشار الأمراض أو الآفات أو الأوبئة، ولها في سبيل ذلك منع حركة الأشخاص أو ثروات القطاع الزراعي أو منتجاتها أو وسائل النقل من مناطق الحجر أو إليها.
٦. يحظر نقل ثروات القطاع الزراعي أو منتجاتها المصابة أو المشتبه في إصابتها بأي مرض أو آفة أو وباء، أو تداولها، أو التصرف بها، دونأخذ موافقة الوزارة أو من تفوضه.
٧. يمنع إدخال جميع أنواع الثروة المائية الحية غير المستوطنة إلى مياه المملكة إلا بموافقة الوزارة.
٨. تُحظر حيازة الأحياء المائية (أسماك أو روبيان أو غيرها) المصيّدة في موسم حظر صيدها، وكذلك تداولها ونقلها.
٩. يحق للوزارة التخلص الصحي الآمن لأي إرسالية زراعية ورديت أو صدرت أو عبرت إلى المملكة بطرق غير نظامية عن طريق منافذ أو حدود غير معتمدة صادرة من الوزير أو من يفوضه، ويتم معاقبة حاملها أو ناقلها وفق أحكام هذه اللائحة وبما لا يتعارض مع الأنظمة والأحكام الأخرى التي تصدر بهذا الشأن.

## المادة الخمسون بعد المائة:

يلزム مقدمو الخدمة/الممارسون الزراعيون بما يأتي:

١. التقيد ببرنامج سحب العينات الذي تحدده الوزارة.
٢. التقيد بتطبيقات وضوابط برامج الأمان الحيوي، ومتابعة ما يتم تديثه من الوزارة دورياً في هذا الشأن.

## المادة الحادية والخمسون بعد المائة:

فيما يتعلق بمراكيز الحجر وتشغيلها، تتولى الوزارة أو من تفوضه ما يأتي:

١. تحديد نطاقات معينة لتنقل ثروات القطاع الزراعي داخل المملكة لأي غرض كان.
٢. تخصيص مراكز للحجر في مناطق المملكة أو محافظاتها وذلك بحسب الحاجة، وتشغيلها بشكل مباشر أو من خلال تقديم الخدمة.
٣. حظر نقل ثروات القطاع الزراعي بناءً على دراسة الوضع الصحي لكل منطقة من مناطق المملكة.
٤. إصدار أنواع تنقل ثروات القطاع الزراعي الحية بين المناطق، بناءً على الوضع الصحي في حالات الطوارئ وكذلك في التراخيص.
٥. وضع نقاط تفتيش بين المناطق وداخلها لتطبيق أنظمة الحجر الداخلي والتنسيق في ذلك مع الجهات المعنية.
٦. التنسيق مع الجهات المعنية في حالات الأزمات والطوارئ لضبط مخالفي أحكام الحجر الداخلي وفقاً للنظام واللائحة.

## الفصل الحادي عشر: تربية النحل

### المادة الثانية والخمسون بعد المائة:

١. تُصدر الوزارة تراخيص مزاولة مهنة تربية النحل (تراخيص نحال) وتراخيص إنشاء مناحل الأفراد الحديثة (خلايا حديثة) أو التقليدية (خلايا بلدية) سواءً (مناحل ثابتة أو مناحل متنقلة) وتتولى الإشراف عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للآتي:
  - أ- تُنصَرَ مزاولة مهنة تربية النحل على السعوديين فقط.
  - ب- يشترط على جميع النحالين تسجيل بياناتهم في بوابة الوزارة الإلكترونية والتقديم بطلب التراخيص الازمة.
  - ج- تبعاً للنطاق الإداري المتواجد به منحل المستثمر يتولى المكتب في المدينة أو المحافظة أو الوحدة بالمركز، الإجراءات المبدئية لإصدار التراخيص وعمليات الكشف الميداني على المناحل.
  - د- يجب أن يكون الموقع المقام به المنحل ملائماً لنشاط تربية النحل وذا وفرة بنباتات النحل الرعوية.
  - ه- يشترط أن يكون موقع المنحل بعيداً عن التجمعات السكانية.
  - و- يشترط أن يكون موقع المنحل بعيداً عن مصادر التلوث مثل مخازن الأسمدة والمبيدات وبعيداً عن مصادر الروائح المنفرة لطواائف نحل العسل مثل حظائر المواشي ومزارع الدواجن.
  - ز- يشترط أن تكون المسافة كافية وفقاً لما تراه الوزارة بين المنحل وأقرب منحل إليه.
  - ح- بالنسبة لمنحل الأفراد الثابت، يشترط إرفاق مستند شرعي أو نظامي للموقع.
  - ط- يلتزم النحال بتزويق الخلايا ووضع لوحة تعريفية على المنحل يوضح فيها المعلومات المرجعية للمنحل.
  - ي- تكون مدة ترخيص منحل الأفراد ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.
٢. مع مراعاة توفر الاشتراطات ذات العلاقة الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة، تُصدر الوزارة تراخيص منشآت تربية النحل وإنتاج العسل، وتتولى الإشراف عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً للآتي:
  - أ- يصدر تراخيص المنشآت للمستثمرين من الأفراد والقطاع الخاص.
  - ب- على المستثمرين تسجيل بياناتهم في بوابة الوزارة الإلكترونية والتقديم بطلب التراخيص.
  - ج- ملائمة الأرض المقام عليها المنشآة، وأن تكون خارج نطاق التخطيط العمراني للمدن والقرى والمحافظات والمرانز مع إرافق موافقة وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
  - د- إرفاق مستند شرعي أو نظامي للأرض التي تقام عليها منشآة تربية النحل وإنتاج العسل الثابت.
  - ه- تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمنشآة، وأي دراسة أخرى تطلبها الوزارة.



## المادة الثالثة والخمسون بعد المائة:

يتبع في شأن تربية النحل وتغذيته التدابير والاحتياطات والإجراءات والضوابط الآتية:

١. يلتزم النحالون وأصحاب المناحل ومنشآت النحل بإعطاء البيانات الصحيحة التي يطلبها موظف الوزارة أو الجهة ذات العلاقة والسماح له بفحص طوائفها وأخذ عينات من النحل أو أدواته أو منتجاته أو من المواد العلاجية والغذائية عند الضرورة.
٢. إذا حدث مرض أو آفة تشكل تهديداً لطوائف النحل أو أصبحت أي من مواد أو أدوات النحل مصدراً لعدوى مرضية ربما تؤدي إلى خسارة اقتصادية يجب اتخاذ واحد أو أكثر من الإجراءات الآتية:
  - أ. على النحال التبليغ بوجود المرض أو الآفة لدى أقرب فرع أو مديرية أو إدارة عامة لزراعة وتربية النموذج الخاص بذلك.
  - ب. على النحال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المرض أو الآفة باستخدام المواد المسجلة بشأن إجراءات المكافحة واتباع الإرشادات التي على ملصق العبوة، وفي حال عدم معرفته بسبل العلاج يتوجب عليه الاتصال بالفرع أو المديرية أو الإدارة العامة لشؤون الزراعة (الأقرب له) ليقوم فني النحل بالفحص اللازم وإعطائه التوصية الكاملة بنوع العلاج وكيفية التطبيق وتوفيقه.
  - ج. توضع النحل و/ أو الأدوات التي تشكل مصدراً للعدوى بالمرض أو الآفة تحت الحجر الزراعي الداخلي لمدة تحددها الوزارة ويعنى نقلها من مكان الحجر نهائياً.
  - د. تقوم الوزارة بإصدار تعليمات المكافحة لدى النحالين للحد من انتشار المرض والآفة في المنطقة.
  - هـ. تقوم الوزارة بإعلان المنطقة الموبوءة منطقة مغلقة يمنع دخول أو خروج أي نحل أو منتجاته منها وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ويرفع الحجر بعد صدور قرار من الوزارة بذلك.
  - وـ. لموظف الوزارة وبناء على تقرير فني الوزارة وفي وجود صاحب النحل أو من يمثله إبادة طوائف النحل و/ أو الأدوات في حال كون ذلك هو العلاج الوحيد الفعال للقضاء على المرض أو الآفة.
  ٣. يمنع استخدام المبيدات الكيميائية أو المضادات الحيوية لمكافحة أمراض أو آفات النحل أثناء مواسم تزهير النباتات وقيام النحل بتخزين العسل، ويستثنى من ذلك العلاج بالمواد أو المبيدات الطبيعية التي ليست من أصل كيميائي ومصرح بها.
  ٤. يجب أن تكون المواد العلاجية التي تستخدم لمكافحة آفات وأمراض النحل مسجلة رسمياً لدى الوزارة أو إحدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويعنى استخدام أي مبيد أو مادة مجهولة المصدر أو غير مخصصة للنحل أو لا تحتوي عبوتها على معلومات كاملة وواضحة عن التركيب وطريقة التطبيق.
  ٥. يمنع استخدام أي مادة غير مرخصة مع تغذية النحل من أجل العلاج داخل الخلايا أو خارجها (على سبيل المثال لا الحصر: الأدوية البيطرية بما فيها المضادات الحيوية والفيتامينات أو بروتينات المواشي أو الدواجن).
  ٦. تقوم الوزارة في الحالات الطارئة التي قد تهدد مهنة تربية النحل بشكل كبير بتوفير المبيدات وأدوات النحل وتوزيعها مجاناً على النحالين.
  ٧. يسمح بالتجزئة الكربوهيدراتية (السكرينة) و/ أو البروتينية (حبوب اللقاح أو مكمليها أو بدائلها) في الحالات الآتية:
    - أ. عدم توفر مصادر الغذاء الطبيعية للنحل أو قلتها أثناء فصل الصيف أو فترات الجفاف، ويكون الهدف من ذلك هو المحافظة على حياة النحل.
    - بـ. تقوية طوائف النحل بغرض إنتاج الملకات أو الطرود في مواسم التكاثر.
    - جـ. تقوية طرود النحل المسكنة حديثاً أو الناتجة من التقسيم.
  ٨. يمنع استخدام أي مادة غير مخصصة لطوائف النحل أو غير مسجلة لتغذية النحل بهدف التنشيط أو العلاج سواء داخل الخلايا أو خارجها.
  ٩. يمنع استخدام المواد المسجلة في تغذية النحل أثناء فترة التزهير وفرز العسل.

## المادة الرابعة والخمسون بعد المائة:

تتولى الوزارة تنظيم استيراد النحل الحي، ومنح أذونات الاستيراد – وفق الشروط الآتية:

١. أن يكون الراغب في الاستيراد (جمعية أو شركة أو مؤسسة) لها سجل تجاري مضاف إليه نشاط زراعي باستيراد وتصدير النحل الحي.
٢. يتشرط لكل إرسالية الحصول على (موافقة استيراد نحل حي) من الوزارة.
٣. أن يكون لدى المستورد موقع أو أكثر (ملك أو إيجار) لا تقل مساحة الموقع الواحد عن ٥ دونم لاستخدامه لتسكين طرود النحل أو لبيع الطرود المرزوم بشرط أن يكون بعيداً عن التجمعات السكنية والمدارس والمتزهات والمراعي النحلية الخاصة بمربي السلالات المحلية ومنشآت الدواجن وحظائر المواشي مع توفير غرف تبريد وسيارات مبردة.
٤. يستخرج للموقع ترخيص من الوزارة ويلتزم المستورد بتهيئة الموقع للنحل من خلال إنشاء مظلات ومصدر دائم للمياه وغرف ملحة ومستودع مع توفر مواد التغذية والعلاج وصناديق التسكين (خلايا لانجستروث أو سفر) بشكل دوري.



٥. توفير طاقم فني متخصص في تسكين وتنمية النحل يشرف عليه مهندس أو فني متخصص في تربية النحل مع توفير عماله تربية نحل.
٦. أن يكون للمستورد عقد سنوي مبرم مع محطة واحدة ل التربية ملكات النحل وإنتاج الطرود أو أكثر في بلد المنشأ واستكمال إجراءات اعتمادها كجهة مصدرة لملكات وطرود النحل لدى الجهة المختصة بالمحاجر في المملكة.
٧. يتم اتفاق الرزム أو مخلفات النحل النافق والمصاب بالمنفذ بالطرق الصحية (محارق صديقة للبيئة) ويقوم المستورد بتأمين وسيلة آمنة للتخلص من المخلفات والنحل التالف والمصاب في أماكن تسكين النحل.
٨. خلو سجل المستورد من أي مخالفات لأحكام النظام واللائحة فيما يخص تربية النحل للسنوات الخمس الأخيرة.
٩. إلزام المستورد باتباع تعليمات الوزارة في عملية أخذ العينات العشوائية وفحصها ومن ثم نقلها بشكل فوري لموقع التسكين وإبلاغ من صدرت منه الموافقة على الاستيراد فوراً لحضور المنوب.
١٠. الالتزام بكمية الاستيراد السنوي التي تحددها الوزارة لكل مستورد.
١١. الالتزام بالشروط والضمانات بين مربى النحل والمورد بما يضمن حقوق الطرفين.
١٢. تقوم الوزارة بتحديد فترات استيراد النحل، ولها إيقاف الاستيراد متى ما رأت المصلحة في ذلك.
١٣. يسمح باستيراد النحل على هيئة طرود نحل مرزوم فقط (شغالات النحل مع الملكة دون أفراد) في أقفاص مصنوعة من الخشب والسلك أو أي هيئة أخرى تقرها الوزارة وفق الطرق القياسية للتعبئة والتغليف.
١٤. يسمح باستيراد ملكات النحل منفردة في أقفاص إرسال الملكات مع شغالات مصاحبة.
١٥. يشترط إرفاق شهادة منشأ وشهادة صحية بخلو النحل و/أو الملكات المستوردة من أي أمراض أو آفات، على أن يكون تاريخ إصدار الشهادة الصحية بما لا يزيد عن أسبوعين من تاريخ الوصول.
١٦. يتم فحص عينات نحل بالغ تؤخذ من طرود النحل أو الشغالات المصاحبة للملكات في المنفذ للتأكد من خلوها من الأمراض أو الآفات خصوصاً الآفات الخطيرة مثل حلم الفاروا، أو خنفساء الخلية الصغيرة، أو مرض النوزيميا سيرانا أو أي أمراض أخرى تحددها الوزارة.
١٧. يمنع استيراد أنواع النحل الآسيوي (Apis cerana) والنحل الهندي العملاق (Apis dorsata) إلا لأغراض البحث العلمي عن طريق الجهات العلمية ومراكز الأبحاث وبموافقة الوزارة، كما يمنع استيراد الملكات أو طرود من السلالات الأفريقية (Apis mellifera capensis) و (Apis mellifera scutellata).
١٨. خلو بلد المنشأ من نحل العسل الآسيوي المهجن، والإفريقي المهجن، والأوروبي المهجن بالإفريقي.
١٩. المتابعة المستمرة للوضع الصحي العالمي للنحل من خلال البلاغات الصادرة من المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE) وذلك لاتخاذ الإجراء المناسب على الدولة المسجل بها المرض لمنع دخول المرض إلى المملكة.

## المادة الخامسة والخمسون بعد المائة:

تصدر الوزارة الأذونات الخاصة بتصدير النحل الحي وفق الشروط الآتية:

١. يشترط على المنشأة الزراعية المصدرة أن يكون لها سجل تجاري مضان إلى نشاط استيراد وتصدير طرود نحل العسل الحي.
٢. يسمح بتصدير طرود وخلايا النحل على أن يرفق معها شهادة منشأ وشهادة صحية بيطيرية صادرة من الوزارة تقييد بخلوها من الآفات والأمراض المدرجة في قائمة المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE)، وكذلك الآفات والأمراض المدرجة في قائمة الوزارة.
٣. تلتزم الجهة المصدرة بشروط الدولة المستوردة.
٤. للوزارة الحق في إيقاف تصدير طرود وملكات النحل متى ما رأت المصلحة في ذلك حفاظاً على سلالة النحل المحلية.

## المادة السادسة والخمسون بعد المائة:

تصدر الوزارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، تراخيص استيراد وتصدير أدوات ومواد النحل وفق الآتي:

١. أن يضاف النشاط إلى السجل التجاري الخاص بالمنشأ.
٢. يسمح باستيراد وتصدير أدوات النحلة ومستلزمات تربية النحل بشرط مطابقتها للمواصفات والمقياس المعتمدة عالمياً، في حال عدم وجود مواصفة سعودية قياسية.
٣. يشترط لاستيراد وتصدير المواد المستخدمة داخل خلايا النحل وعلاجات ومعذيات ومنظفات النحل أن تكون مسجلة بالوزارة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.



**المادة السابعة والخمسون بعد المائة:**

إضافة إلى مasic من أحكام شأن تربية النحل، جب الالتزام بالشروط والضوابط الأخرى الواردة في الدليل الفني لنشاط تربية النحل الذي تصدره الوزارة.



## الفصل الأول: صيد الثروة المائية الحية

### المادة الثامنة والخمسون بعد المائة:

يُعد نشاطاً مرتبطاً بالثروة المائية الحية كل نشاط ذا علاقة بالأسماك، والصيد بجميع أنواعه (التقليدي، التجاري، السياحي، أعلى البحار)، والاستزراع المائي بجميع أنواعه (الأنظمة المفتوحة، الأنظمة المغلقة، الأنظمة شبه المغلقة، الأقاصاص العائمة، الأنظمة التكاملية، أسماك الزيينة). وتطبق في شأنها معايير وإجراءات ضبط الجودة لمنتجات الثروة المائية الحية، ومعايير وإجراءات التسويق لمنتجات الثروة المائية الحية، ومعايير وإجراءات الامن الحيوي وإجراءات التصدير والاستيراد للثروة المائية الحية.

### المادة التاسعة والخمسون بعد المائة:

- نقوم الوزارة بتحديد المناطق ذات الأهمية الاقتصادية للثروة المائية الحية التي تتطلب خططاً إدارية وتشغيلية خاصة تساهم في توطين المهن، سواء في المناطق البحرية أو الساحلية أو الجزر التابعة للمملكة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- في حال ضرورة ارتباط المنشأة الزراعية بالمنطقة الساحلية يلزم تقديم دراسة توضح مدى تأثير الثروة المائية الحية من جراء إقامتها، وأن عملية تنفيذها ستقصر على الحد الأدنى من التأثير السلبي عليها، ويلزم كذلك توفير وسائل معالجة المياه الراجعة، وأيضاً معالجة مخلفات المنشأة الزراعية ذات التأثير السلبي على الثروة المائية الحية مهما كان نوعها، مع إزالة الأضرار.
- لا يجوز ممارسة الصيد لأنواع الثروة المائية الحية كافة في المياه البحرية الداخلية والبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة (الملاصقة) والمنطقة الاقتصادية الخالصة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة وفقاً للشروط التي تحددها.
- تحظر ممارسة أي نوع من نشاط الصيد غير القانوني غير المبلغ وغير المنظم في مياه المملكة، والتي منها: الصيد في المحميات الطبيعية، والصيد بدون تصريح، والصيد في الأوقات المحظورة، والصيد بطرق الإيادة الجماعية باستخدام وسائل أو مواد محظورة مثل الصعق بالكهرباء أو استخدام المتفجرات أو المبيدات أو المواد الكيميائية أو المواد السامة، أو ما يستجد في هذا الشأن.
- تحدد الوزارة أنواع الأحياء المائية الممنوع صيدها ومواسم حظر الصيد ومناطقه والحد الأدنى من الأطوال المسموح بصيدها لأهم أنواع الأسماك الاقتصادية، وعلى جميع الصيادين وغيرهم التقيد بذلك، كما يمنع تسويق (بيع أو شراء) أنواع الثروة المائية الحية المحظورة صيدها خلال مواسم الحظر.
- تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية حيال تصدير المصيد من الثروة المائية الحية بما يخدم التنمية المستدامة.
- على جميع مالكي وسائل الصيد الاستثماري والصيد في أعلى البحار ومشاريع الاستزراع المائي تزويذ الوزارة ببيانات وإحصائيات عن منتجاتهم من الثروة المائية الحية بصفة دورية حسب التمذاج المعدة لذلك.

### المادة ستون بعد المائة:

- تكون صلاحية امتلاك واسطة الصيد حسب اشتراطات الهيئة العامة للنقل.
- تصدر الوزارة رخصة صيد مؤقتة مدة صلاحيتها ثلاثة أشهر لأبناء الصيادين وذويهم وعمالهم، ويجوز للوزارة إصدارها في الحالات التي تقدرها لأي من المواطنين وفق ضوابط الوزارة.
- تصدر الوزارة رخصة صيد مؤقتة (موسمية) لصيد بعض الاحياء المائية، وفق ضوابط الوزارة .

### المادة الحادية والستون بعد المائة:

على جميع من يرغب استيراد أو تصدير الثروة المائية الحية أخذ موافقة الوزارة وفق الضوابط المنظمة لذلك.

### المادة الثانية والستون بعد المائة:

تتولى الوزارة إعداد البرامج الإرشادية والتوعوية للصيادين بهدف المشاركة في تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية وما في حكمها ذات العلاقة بمجالات الصيد والاستزراع المائي في المناطق والمدن والقرى والمحافظات الساحلية، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتقدم الوزارة الدعم الفني لهذه الجمعيات.

### المادة الثالثة والستون بعد المائة:



يجوز للمترzin من صيد الثروة المائية الحية للاستهلاك الشخصي باستخدام الخيط والسنارة فقط (أحادية الخطاف)، على الألا تزيد كمية الصيد عن عشرين (٢٠) كيلوجرام لشخصين، أو (٣٠) كيلوجرام لأكثر من شخصين في الرحلة الواحدة.

### المادة الرابعة والستون بعد المائة:

1. يمنع تداول أو تسويق الكائنات المائية المصيدة بطرق غير نظامية في الأسواق التجارية ومرآكز بيع الأسماك وغيرها، مثل الأسماك الصغيرة التي يطبق عليها ضوابط الحد الأدنى من الأطوال المسموح بصيدها.
2. يحظر حيارة أو تداول أو نقل الأحياء المائية (أسماك أو روبيان أو غيرها) في مواسم حظرها، بالقرب من الشاطئ أو في الأسواق أو غيرها، وعلى الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يحوزونهم كميات من الأحياء المائية الممنوع صيدها في مواسم حظر الصيد، الإعلان عن تلك الكميات وتسجيلها خلال (١٥) يوماً من نهاية كل موسم صيد لدى الوزارة، ويكون التعامل في الكميات المسجلة وفق تراخيص تصدرها الوزارة لأصحاب الشأن.
3. يمنع صيد أسماك الزينة أو الروبيان أو شوكات الجلد أو استخراج الأصداف والقواقع البحرية أو الإسفنج ، أو نجم البحر، وجميع الثروة المائية الحية أو الاتجار فيها إلا بعد الحصول على موافقة وترخيص من الوزارة.
4. على الصياديون وعمال الصيد وقباطنة وسائط الصيد إعادة صغار الأسماك فوراً إلى البحر إن وجدت بين الأسماك المصيدة وفقاً للحد الأدنى للأطوال المسموح بصيدها والمحدد من الوزارة.
5. يمنع جمع خيار البحر وصيده في المياه الإقليمية التابعة للمملكة.
6. يمنع صيد الثروة المائية الحية أثناء موسم التكاثر وفي الأوقات التي تحددها الوزارة وعلى الصياديون إعادتها إلى البحر فوراً.
7. يحظر استخدام أدوات الصيد من شباك وقرافير على الشعاب المرجانية.

### المادة الخامسة والستون بعد المائة:

يحظر الصيد بوسائل الصيد الصناعية ووسائل الصيد ذات المكائن الداخلية في حدود ثلاثة أميال بحرية من خط الساحل أو الجزر، ويحظر الصيد بشباك الجر القاعية للروبيان وشباك الصيد لوسائل الصيد التقليدية ذات المكائن الخارجية في حدود ميلين بحريين من خط الساحل أو الجزر.

### المادة السادسة والستون بعد المائة:

يحظر استخدام شباك أو معدات الصيد الآتية:

1. شباك الجر القاعية للأسماك.
2. شباك الكنار (الشباك الثلاثية الطبقات).
3. الشباك الخيشومية العائمة المتحركة (الهيلالي).
4. جميع شباك النايلون أحادي أو متعدد الخيوط.
5. الشباك الخيشومية التحويطية (المكير) لصيد أسراب السمك.
6. القرافير (السخاوي) المصنوعة من البلاستيك أو الحديد المجلف أو الحديد المشغول أو أي معدن آخر، وما في حكمها.

### المادة السابعة والستون بعد المائة:

1. يحظر استخدام وسائل أو طرق صيد أو وضع شباك أو معدات أو أدوات أو مواد محظور الصيد بها على واسطة الصيد، ولا تجوز حيازتها في الواقع الساحلي وغير الساحليه ولا محلات بيع معدات وأدوات الصيد.
2. يحظر استخدام الطعوم غير النظامية مثل (الدقيق) في عملية الصيد.
3. - يحظر إدخال أكياس النايلون وعبوات الشرب البلاستيكية وما في حكمها إلى داخل البحر.
4. - يحظر التخلص من معدات الصيد التالفة والمتدهلة والحاويات البلاستيكية والخشبية وعلب الزيت والمواد البلاستيكية ونحوها في المناطق الساحلية أو البحرية أو في مرفأ الصيد، وفي حال تلفها في البحر يجب إحضارها على واسطة الصيد البحرية.
5. يحظر نصب وسائل أو معدات صيد فوق الشعب المرجانية باستخدام وسائل إثارة الأسماك والأحياء المائية.
6. يحظر استخدام المرساة للوسائل البحرية في مناطق الشعب المرجانية.

### المادة الثامنة والستون بعد المائة:

1. يمنع الصيد بجميع أنواع الشباك التي تقل فتحة العيون (الماجة) فيها عن المقاسات الآتية:
  - أ- شباك الجر القاعية للروبيان (٨,٣ سم أو ٥,١ بوصة في كيس الجمع).
  - ب- الشباك الخيشومية (٥,٥ سم أو ٢,٠ بوصة).
  - ج- الشباك الحلقية أو الشنشولا لصيد أسماك الباغة والساردين: فتحة الجناح (٠,٥ سم أو ٢,٠ بوصة)، فتحة الكتف إن وجدت (٠,٨ سم أو ١,٥ بوصة)، فتحة البطن (٢,٣ سم أو ٢,٥ بوصة).



- د- المخدجة، السالية، البلمية (١٥ سم أو ٦٠ بوصة).
- هـ- الفخاخ (السخاوي والقرافير) (٠٥ سم أو ٤٠ بوصة).
- وـ- مناصب الكنعد والدرارك (١٠ سم أو ٤٠ بوصة)، ويكون أقصى طول للشباك (٢٤٠٠) متر، والارتفاع لا يزيد عن (٣) أمتار، وسمك الخيط لا يقل عن (١) ملم.
- ٢. يمنع استخدام القرافير (السخاوي) للصيد في البحر إلا بعدأخذ موافقة الوزارة وحسب الأعداد النظامية، ولا يتم تعويض الصيد بعد جديد إلا بعد استبعاد ما لا يقل عن (٨٠%) من أعداد القرافير المستهلكة.
- ٣. تقوم الوزارة بتحديد كميات الصيد الجانبي لجميع وسائل الصيد من شباك الجر القاعي للروبيان والشباك التحويطية (الشنشو لا) أو غيرها.
- ٤. تحدد الوزارة الشروط والمواصفات الخاصة بمعدات وأدوات الصيد كشباك الصيد والقرافير وخيوط الصيد المصرح باستخدامها والمحظورة في المياه التابعة للمملكة.

## المادة التاسعة والستون بعد المائة:

- يجب عند استخدام معدات الصيد المصرح بها مراعاة القواعد الآتية:
- ١. عدم وضعها في مناطق الملاحة وحركة السفن والقارب، وفي مناطق الشعب المرجانية الطبيعية، وبالقرب من العلامات البحرية (البويات)، والمنشآت البحرية المستعملة والمهجورة.
  - ٢. وضع علامات بارزة تدل على شباك التحويط.
  - ٣. وضع علامات مميزة وواضحة للقرافير وتحديد موضعها بواسطة الأجهزة التي تعمل بنظام تحديد الموضع الجيوغرافي (GPS) لتسهيل الاستدلال عليها.

## المادة السبعون بعد المائة:

- ١. يحظر استخدام أو اقتناء أي نوع من بنادق الصيد البحري بجميع أنواعها، والرماح ونحوها، في عملية الصيد من قبل الصيادين أو الغواصين أو المتنزهين.
- ٢. يحظر على الغواصين انتشال الأحياء البحرية أو صيدها دون الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة.
- ٣. يحظر استخدام مولادات الهواء في عملية الصيد من قبل الصيادين أو الغواصين أو المتنزهين.
- ٤. يحظر استخدام أي شباك أو معدات للصيد لم ترد في اللائحة إلا بعد موافقة الوزارة عليها.

## المادة الحادية والسبعون بعد المائة:

- ١. يحظر استيراد أي معدات أو شباك أو أدوات صيد من خالل منافذ الحدود إلا بموافقة الوزارة عليها.
- ٢. يحظر على محلات البيع الاحتفاظ بأدوات ومعدات الصيد غير النظامية.

## المادة الثانية والسبعون بعد المائة:

- ١. للوزارة إجراء أي تعديل يتعلق بمواصفات وفتحات الشباك ومعدات الصيد.
- ٢. للوزارة إيقاف إصدار رخص الصيد أو المنشآت الزراعية الجديدة.
- ٣. للوزارة تقليل جهد الصيد في الأماكن والأوقات التي تراها والأنواع التي تحددها.

## المادة الثالثة والسبعون بعد المائة:

يكون تصدير الثروة المائية الحية ومنتجاتها ذات المنشأ المحلي سواءً من مصايد البحر الأحمر أو الخليج العربي أو الأحياء المائية المستزرعة (المحلية) بترخيص من الوزارة

## المادة الرابعة والسبعون بعد المائة:

تتولى الوزارة تحديد عدد الأيدي العاملة السعودية أو الأجنبية للعاملين لكل واسطة صيد في مجال الثروة المائية الحية ذات العلاقة بالصيد أو الاستزراع المائي ، وذلك بحسب الضوابط التي تحددها.

## المادة الخامسة والسبعون بعد المائة:

تقوم الوزارة بإصدار رخص الصيد الحرفي والصيد المستمر وتتجديدهما وفق الشروط الآتية:

- ١. رخصة الصيد الحرفي :



- أ. أن يكون حاصلاً على رخصة بحار سارية المفعول وصادرة قبل مدة لا تقل عن سنة.
- ب. أن يكون حاصلاً على موافقة الوزارة بامتلاك واسطة صيد حسب مواصفاتها.
- ج. أن يقوم بتعديل مهنته إلى صيد حرفياً في حال حصوله على موافقة الوزارة مع إرفاق ما يثبت ذلك من جهة الاختصاص.
- د. يمنح المتقدم موافقة مبدئية لمدة سنة لتنزيل الوزارة بسند تملك القارب، وفي حال لم يقم بذلك تعد الرخصة لاغية.
٢. رخصة الصياد المستثمر :
- أ. أن يكون المتقدم سعودياً، وأن يجتاز الكشف الطبي.
- ب. لا يكون موظفاً حكومياً.
- ج. تقديم ثلاث نسخ باللغة العربية ونسخة إلكترونية من دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المقترن إقامته من قبل أحد المكاتب المعترف بها من قبل الوزارة، على أن تشمل الدراسة على العناصر الأساسية التي تحددها الوزارة.
- د. تحديد وسائل ومعدات الصيد التي سيستخدمها.
٣. تجديد الرخص :
- يتم تجديد رخصة الصياد الحرفى ورخصة الصياد المستثمر، وفق الشروط الآتية:
- أ. أن تكون رخص عمل وسائط الصيد سارية المفعول.
- ب. لا يكون عليه غرامات مستحقة للوزارة أو جزاءات قيد التنفيذ.
- ج. الالتزام بتنزيل الوزارة بإحصاءات الصيد من قبل المستثمر.

## المادة السادسة والسبعون بعد المائة:

١. تقوم الوزارة بإصدار أو تجديد رخصة بحار، وذلك وفق الشروط الآتية:
- أ- أن يكون المتقدم سعودياً، وألا يقل عمره عن (١٨) سنة.
- ب- اجتياز الكشف الطبي.
- ج- اجتياز اختبار السباحة.
- د- لا يكون عليه غرامات مستحقة للوزارة أو جزاءات قيد التنفيذ.
- هـ- استيفاء متطلبات الجهات الأخرى ذات العلاقة.
٢. تعديل المهنة إلى صيد في حال حصوله على الموافقة مع إرفاق ما يثبت ذلك من جهة الاختصاص.
٣. لا يشترط لإصدار الرخصة أو تجديدها أن يكون التسجيل على واسطة صيد محددة.

## المادة السابعة والسبعون بعد المائة:

١. تقوم الوزارة بإصدار أو تجديد رخصة بحار مارافق، وذلك وفق الشروط الآتية:
٢. أن يكون المتقدم سعودياً، وألا يقل عمره عن (١٨) سنة.
٣. أن يكون مسجلاً للعمل على واسطة صيد محددة.
٤. موافقة جهة العمل.
٥. اجتياز الكشف الطبي.
٦. اجتياز اختبار السباحة.
٧. لا يكون عليه غرامات مستحقة للوزارة أو جزاءات قيد التنفيذ.

## المادة الثامنة والسبعون بعد المائة:

١. تقوم الوزارة بإصدار أو تجديد رخصة عامل الصيد الأجنبي، وذلك وفق الشروط الآتية:
- أ- أن يكون المتقدم حاصلاً على إقامة نظامية سارية المفعول وعلى كفالة مالك الواسطة.
- ب- اجتياز الكشف الطبي.
- ج- أن تكون المهنة المدونة في جواز السفر صياد أسماك أو ما يدخل في مجال الصيد.
- د- لا يكون عليه غرامات مستحقة للوزارة أو جزاءات قيد التنفيذ.
٢. لا يجوز إصدار أو تجديد رخصة عامل الصيد الأجنبي إلا في حال سريان رخصة الكفيل ورخص عمل وسائط الصيد، وبعد طلب الكفيل أو من ينوب عنه بوكالة شرعية.

## المادة التاسعة والسبعون بعد المائة:

١. تكون صلاحية رخصة البحار سنتين قابلة للتجديد، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء مدتھا النظامية أو ببالغها من قبل الوزارة أو بوفاته.
٢. تكون صلاحية رخصة البحار المرافق سنة واحدة قابلة للتجديد، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء مدتھا النظامية أو ببالغها من قبل الوزارة أو بوفاته.
٣. تكون صلاحية رخصة عامل الصيد الأجنبي سنتين قابلة للتجديد، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء مدتھا النظامية أو ببالغها من قبل الوزارة أو بانتهاء إقامته النظامية أو بوفاته.



٤. تكون صلاحية رخصة الصياد الحرفي ثلاثة سنوات قابلة التجديد، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء مدتھا النظامية أو بإنفاذھا من قبل الوزارة أو بوفاته.

٥. تكون صلاحية رخصة الصياد المستمر ثلاثة سنوات قابلة التجديد، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء مدتھا النظامية أو بإنفاذھا من قبل الوزارة أو بوفاته.

## المادة الثمانون بعد المائة:

- ١- تصدر رخصة بحار مراقب للمواطنين والموظفين السعوديين العاملين بالقطاع الحكومي أو الخاص.
- ٢- لا يجوز لحامل رخصة بحار مراقب ممارسة الصيد منفرداً أو مع عاملة أجنبية، وإنما يمارس الصيد برفقة صياد سعودي مرخص، ويمارس الصيد في منطقة الإصدار فقط.
- ٣- لا يحق لحامل رخصة بحار مراقب تسجيل واسطة صيد باسمه، أو الحصول على أي نوع من أنواع الدعم المقدم للصيد.
- ٤- يتم سحب رخصة البحار المراقب نهائياً في حال ارتكابه مخالفات لمرة الثالثة للأحكام المتعلقة بالصيد في النظام واللائحة.
- ٥- لا يحق لمالك واسطة الصيد تسجيل أكثر من مرافقين أثنتين من حاملي رخصة بحار مراقب.

## المادة الحادية والثمانون بعد المائة:

١. يتحمل مالك واسطة الصيد في جميع الأحوال مسؤولية عمالته أمام الجهات الحكومية والغير.
٢. يتلزم مالك واسطة الصيد بعدم استخدام أي عاملة أجنبية ليست على كفالتھ، واستثناء من ذلك، وفي أضيق الحدود، يمكن له استخدام العاملة الأجنبية التي ليست على كفالتھ وفق الشروط الآتية:
  - أ- الحصول مسبقاً على موافقة الوزارة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
  - ب- وجود عقد عمل نظامي بين الأطراف ذوي العلاقة ومصادق عليه من الجهات المختصة بهذا الشأن.
  - ج- أن تكون مهنة العامل الأجنبي المدونة في جواز سفره صياد أسماك أو أي مهنة تدرج تحت مجال الصيد
  - د- أن يكون العامل الأجنبي تحت كفالة صياد آخر.

## المادة الثانية والثمانون بعد المائة:

١. تتولى الوزارة تحديد العاملة غير السعودية لكل واسطة صيد وفق دليل ضوابط واشتراطات منح تأييد العاملة الزراعية الذي تصدره الوزارة.
٢. لا يجوز نقل كفالة عامل الصيد الأجنبي من صياد إلى آخر إلا بعد أخذ موافقة الوزارة، ولا يعوض الصياد عن عاملة الصيد المتنازل عنهم ويؤخذ عليه تعهد بذلك.
٣. يجوز للوزارة تعويض مالك واسطة الصيد عن عمالته بعد إعادة رخص الصيد المنوحة لهم للوزارة، وإثبات عدم الاستفادة من التأشيرات المنوحة له أو المغادرة النهائية لعمالته، وذلك بعد التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
٤. يحق للصيد الحرفي والمستمر تشغيل عمالته في مجال الصيد على أي واسطة صيد يملکها.

## المادة الثالثة والثمانون بعد المائة:

تتولى الوزارة إصدار تراخيص لوسائل الصيد في المياه الإقليمية للمواطنين "الأفراد"، كما تقوم الوزارة بتحديد أعداد وسائل الصيد الجديدة العاملة لغرض الصيد، وذلك بحسب نتائج الدراسات والأبحاث التي تقوم بها.

## المادة الرابعة والثمانون بعد المائة:

يجب أن تحتوي وسائل الصيد العاملة في المياه الإقليمية للمواطنين "الأفراد" على المواصفات الفنية الآتية:

- ١- مواصفات وسائل الصيد الصناعية:
  - أ- أن يكون طولها يتناسب مع مناطق وطرق الصيد، على لا يزيد عن عشرين متراً.
  - ب- أن تحتوي على وسيلة حفظ مبردة أو مجمدة مناسبة وألة لجرش الثلوج.
  - ج- أن تكون مزودة - بحسب نوعها وطريقة صيدها - بالتجهيزات الحديثة التي تساعدها في البحث والصيد.
  - د- أن تكون مصنوعة من الخشب أو الحديد أو الألياف الزجاجية أو الألمنيوم أو أي مادة صالحة للاستخدام في صناعة وسائل الصيد تجيزها الوزارة.
  - ه- أن يكون فيها جهاز التتبع والأجهزة الملاحية الازمة.
- ٢- مواصفات وسائل الصيد التقليدية:
  - أ- أن يكون طول الواسطة يتناسب مع مناطق وطرق الصيد على لا يزيد عن عشرين متراً.
  - ب- أن تحتوي على وسيلة حفظ مبردة أو مجمدة مناسبة وألة لجرش الثلوج.



ج- أن تكون مصنوعة من الخشب أو الحديد أو الألياف الزجاجية أو الألمنيوم أو أي مادة صالحة للاستخدام في صناعة وسائط الصيد تجيزها الوزارة.

## المادة الخامسة والثمانون بعد المائة:

تكون الوزارة مسؤولة عن زيادة عدد وسائط الصيد العاملة في المياه الإقليمية وفق الشروط الآتية:

### ١- للصيد الحرفي:

أ- ألا يكون قد ترتب عليه جزاءات قابلة للتنفيذ.

ب- أن يحصل على موافقة الوزارة على وسائط الصيد المراد زيادتها.

ج- أن يكون سجله المهني خالٍ من الجزاءات الناتجة عن مخالفة أحكام النظام واللائحة.

### ٢- للمستثمر:

أ- ألا يكون قد ترتب عليه جزاءات قابلة للتنفيذ.

ب- الحصول على موافقة الوزارة على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لوسائل الصيد المراد زيادتها.

## المادة السادسة والثمانون بعد المائة:

يجوز لمالك واسطة الصيد الصناعية توفير واسطة مساندة لا يتجاوز طولها ستة (٦) أمتار، ولا تدخل الواسطة المساندة في عدد وسائط الصيد ولا يمنح عليها عماله، ولا يسمح لها بممارسة الصيد، مع مراعاة تعليمات الوزارة في هذا الشأن وشروط الأمن والسلامة للمديرية العامة لحرس الحدود والهيئة العامة للنقل.

## المادة السابعة والثمانون بعد المائة:

١- لا تستخدم الواسطة المرخصة إلا في الأغراض التي أصدرت من أجلها الرخصة.

٢- لا يجوز شراء وسائط الصيد أو بيعها أو تحديد رخص عملها أو تحويلها إلى نشاط آخر إلا بعد استيفاء الشروط الالزامية لذلك، وتستديد ما عليها من التزامات مالية وموافقة الوزارة.

٣- لا تُجدد رخصة واسطة الصيد بعد مضي ثالث (٣) سنوات على نهايتها.

## المادة الثامنة والثمانون بعد المائة:

١- لا يسمح بتعديل مواصفات وسائط الصيد أو إضافة أو استبدال أو تطوير معدات أو تجهيزات وسائط الصيد إلا بموافقة الوزارة.

٢- لا يسمح بزيادة أطوال وسائط الصيد إلى أكثر من (١٠) أمتار مع التقيد بمواصفات عمل المحرك (مكينة خارجية).

٣- لا يجوز في جميع الحالات الدمج بين وسائط الصيد لزيادة طولها.

٤- يمنع نقل ترخيص الصيد في البحر الأحمر إلى الخليج العربي وكذلك العكس.

## المادة التاسعة والثمانون بعد المائة:

لا يسمح لوسائل التزهه أو المراكب أو السفن أن تتحول إلى وسائط صيد إلا بعد استيفاء الشروط الالزامية على المراكب ومالكيها وموافقة الوزارة.

## المادة التسعون بعد المائة:

يحق للصيد استبدال واسطة صيده التي تم شطبها نهائياً من الهيئة العامة للنقل بعد موافقة الوزارة بنفس مواصفات واسطة الصيد المشطوبة.

## المادة الحادية والتسعون بعد المائة:

لا يجوز إصدار رخص جديدة لوسائل الصيد التقليدية والصناعية في المياه الإقليمية للمملكة بعمالة صيد أجنبية، كما لا يجوز إصدار موافقات لتجديد أو التنازل عن تراخيص عمل وسائط الصيد التي مضى عليها أكثر من (٣) سنوات من نهاية آخر تجديد إلا بعد تعهد المالك بسعودة جميع عماله الصيد.

## المادة الثانية والتسعون بعد المائة:

يسمح للصيد الحرفي بامتلاك واسطتي صيد تقليديتين وواسطتين صناعيتين بحد أعلى لا يتجاوز أربع وسائط، ولا يسمح للمستثمر بامتلاك أكثر من واسطتي صيد صناعيتين ولا يحق له امتلاك وسائط صيد تقليدية.



## المادة الثالثة والتسعون بعد المائة:

إذا توفي الصياد (الحرفي أو المستثمر) يُعطى الورثة / وكيل الورثة الشرعي موافقة الوزارة على تشغيل وسائط الصيد المسجلة باسمه لمدة سنة، وعلى الورثة خلالها نقل ملكية وسائط الصيد لمن تطبق عليه الشروط الواردة في اللائحة.

## المادة الرابعة والتسعون بعد المائة:

1. لا يجوز الصيد بالقرب من المنشآت البترولية والعسكرية والأمنية أو في بيئات أشجار المنجروف أو في أي مناطق أخرى تحددها الجهات الحكومية المختصة والممعنية، وعلى تلك الجهات إيضاح إحداثيات المواقع المحظورة، ووضع علامات ولوحات إرشادية توضح المواقع المحظورة بالتنسيق مع الوزارة.
2. لا يجوز تصنيع أو بيع معدات وأدوات وشباك الصيد إلا بتصريح من الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
3. يحظر إدخال أدوات أو تقنيات صيد جديدة للمملكة إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
4. يحظر نشر مقاطع أو صور عبر أي وسيلة بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي للكائنات البحرية الممنوع صيدها، أو في فترة الحظر أو التي تم اصطيادها بواسطة أدوات صيد ممنوعة وذلك بغرض عرضها للبيع أو التباهي.

## المادة الخامسة والتسعون بعد المائة:

تولى المديرية العامة لحرس الحدود - بالتعاون مع الوزارة - مراقبة الصياديين والغواصين والمتزهفين وتسجيل أعداد تراخيص النزول للبحر والإنتاج ووسائل ومعدات وطرق الصيد والغوص وتطبيق اللوائح والتعليمات الصادرة من الوزارة والجهات المعنية وتزويد كل منهما الآخر بصفة دورية بأسماء الصياديين والغواصين والمتزهفين الممنوعين من النزول إلى البحر بسبب ارتكاب أي مخالفة لأحكام النظام أو اللائحة.

## المادة السادسة والتسعون بعد المائة:

للوزارة في أي وقت، بالتعاون مع الجهات المعنية، المراقبة والتفتيش على معدات ووسائل الصيد والغوص والنزهة ووسائل حفظ منتجات الثروة المائية الحية المستخدمة لدى الصياديين الحرفيين والمستثمرين والمؤسسات والشركات وال محلات التجارية المتخصصة في هذا المجال وجمعيات الصياديين التعاونية ومشاريع الاستزراع المائي ونحوهم؛ للتأكد من الالتزام بأحكام الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

## الفصل الثاني: الضوابط الخاصة بترخيص الاستزراع المائي

### المادة السابعة والتسعون بعد المائة:

تحتخص الوزارة بإصدار التراخيص الالزامية لمشاريع الاستزراع المائي وذلك بعد استكمال الإجراءات والاشتراطات الالزامية في هذا الشأن.

### المادة الثامنة والتسعون بعد المائة:

يشترط لمشاريع الاستزراع المائي في المياه الداخلية أن تكون ضمن منشأة زراعية قائمة وأن يكون الإنتاج ذا جدوى اقتصادية وفق الإمكانيات المائية المتاحة في تلك المشاريع، أما التي ليست ضمن منشأة زراعية قائمة فيشترط استخدام تقنيات الأنظمة الحديثة المرشدة لاستخدام المياه.

### المادة التاسعة والتسعون بعد المائة:

على كل من يرغب في إنشاء مشروع استزراع مائي (للأراضي المملوكة للوزارة) التقدم بطلب إلى الوزارة للحصول على موافقة مبدئية، على أن تتم مراعاة الآتي:

١. تعيئة النموذج المخصص لذلك، وبيان أنواع الثروة المائية الحية المراد تربيتها ومصدرها وحجم الإنتاج السنوي المتوقع ونظام التربية وتدوين بيانات المستثمر ووسائل التواصل والمخطط التفصيلي للمشروع وتاريخ البدء المتوقع للمشروع ومدته.
٢. تحديد الموقع المقترن للمشروع ومساحته موضحاً المنطقة والمحافظة وإحداثيات الموقع.
٣. تقديم وثيقة السجل الزراعي أو السجل التجاري ( سعودي أو مستثمر أجنبي).
٤. إيضاح مدى القدرة المالية والخبرة الفنية للمستثمر على تنفيذ المشروع.
٥. تقديم إقرار موثق من المستثمر للسماح للجهة المختصة بالرقابة على مراحل تنفيذ المشروع والتأكد من التزامه بإتباع جميع التوجيهات والإرشادات الفنية الخاصة بالمشروع.
٦. عدم الإضرار بمصالح الصيادين والمحميات الطبيعية وشجيرات القرم والشعاب المرجانية.
٧. أن تكون قنوات دخول المياه إلى المشروع بعيدة عن قنوات خروجها، بما يمنع تلوث مصدر المياه إذا كان المشروع على اليابسة.
٨. أن يكون موقع المشروع بعيداً عن ممرات الملاحة البحرية.
٩. توفير شروط السلامة البحرية في المواد المستخدمة والعلامات التحذيرية والضوئية في المشروع.
١٠. تقديم المخطط التوضيحي لمكونات المشروع ومراحل الإنتاج.
١١. تحديد نوع المياه التي ستستخدم في المشروع وكمياتها ومصدرها وأليات التعامل معها بعد استخدامها في المشروع السكري.
١٢. الالتزام بما ورد في دليل السياسات والممارسات الوطنية للاستزراع المائي الذي تصدره الوزارة.

### المادة المائتين:

تقوم الوزارة بعد الموافقة المبدئية على إقامة مشروع الاستزراع المائي بمخاطبة الجهات الحكومية ذات العلاقة لأخذ موافقتها على إقامة المشروع، وتحدد الموافقة المبدئية ملحةً في حال رفض أي من تلك الجهات.

### المادة الأولى بعد المائتين:

يشترط للترخيص لإقامة مشروع الاستزراع المائي ، ما يأتي:

١. استيفاء متطلبات الموافقة المبدئية.
٢. تقديم دراسة تقويم الأثر البيئي لمشروع الاستزراع المائي.
٣. تقديم الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع.
٤. موافقة " لجنة البت في طلبات مشاريع الاستزراع المائي" على إصدار الترخيص.



## المادة الثانية بعد المائتين:

يشترط للترخيص لإقامة مشروع استزراع مائي في المياه الداخلية، ما يأتي:

١. تعبئة النموذج المخصص لذلك، وبيان أنواع الأحياء المراد تربيتها ومصدرها وحجم الإنتاج السنوي المتوقع وتحديد نظام التربية وتدوين بيانات المستثمر ووسائل التواصل والمخطط التفصيلي للمشروع وتاريخ البدء المتوقع للمشروع ومدته.
٢. تقديم المستندات النظامية الآتية: بطاقة الهوية الوطنية للأفراد، والسجل التجاري أو عقد التأسيس للمؤسسات والشركات والجمعيات التعاونية الزراعية وما في حكمها.
٣. تقديم صورة من صك الأرض المراد إقامة المشروع عليها مع الأصل للمطابقة أو عقد إيجار موثق لا تقل مدته عن عشر سنوات.
٤. تقديم شهادة تحليل معايير جودة المياه للموقع الذي سيقام عليه المشروع لبيان مناسبتها لأغراض الاستزراع المائي.
٥. قيام الوزارة بإعداد تقرير عن مدى مناسبة المشروع، وأخذ موافقة "اللجنة الفنية بالثروة المائية الحية" على إصدار الترخيص.

## المادة الثالثة بعد المائتين:

يشتمل ترخيص مشروع الاستزراع المائي الصادر من الوزارة على البيانات الآتية:

١. اسم المرخص له بالاستزراع وعنوانه.
٢. تحديد موقع المشروع ومساحته.
٣. نوع وكميات الثروة المائية الحية المرخص باستزراعها.
٤. تاريخ إصدار الترخيص ومدته ونوعه.
٥. رأس مال المشروع.
٦. رقم ضبط الجودة الخاص بالمشروع (يضاف إلى الترخيص لاحقاً).

## المادة الرابعة بعد المائتين:

يلتزم المستثمر بتنفيذ مراحل المشروع خلال المدة المحددة في دراسة الجدوى التي تمت الموافقة عليها، وإلا يُعد الترخيص ملغياً، ما لم يقدم عذرًا قبله الوزارة.

## المادة الخامسة بعد المائتين:

لا يجوز للمرخص له بالاستزراع المائي إجراء أي تعديل على مكونات المشروع إلا بعد إشعار الوزارة.

## المادة السادسة بعد المائتين:

يجب على المنشآت الخاصة بالمشاريع الساحلية التي تكون على البحر مباشرةً ألا تعيق خط سير الدوريات الأمنية التابعة للمديرية العامة لحرس الحدود، وألا تحجب الرؤية.

## المادة السابعة بعد المائتين:

يجب أن تتم عمليات تصنيع أو تصدير منتجات مشاريع الاستزراع المائي من قبل شركات أو مؤسسات مرخص لها من الجهات المختصة، وتلتزم تلك الشركات والمؤسسات بالآتي:

١. عدم قبول أي دفعة من منتجات مشاريع الاستزراع المائي تم إعطاؤها مستحضرات بيطرية غير مرخص بها.
٢. التأكد من أن دفعات منتجات مزارع الاستزراع المائي التي عولجت بمستحضرات بيطرية مرخص بها قد انقضت فترة خروج المستحضرات البيطرية منها وأن الحد الأقصى لمتبقيات المستحضرات البيطرية في الحدود المسموح بها.
٣. أن تصاحب كل دفعة شهادة ضبط الجودة صادرة من الجهة المختصة.



## المادة الثامنة بعد المائتين:

على الأفراد والمؤسسات والشركات والجمعيات التعاونية الزراعية وما في حكمها الراغبين في إقامة مشاريع الاستزراع المائي ، الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة، أما المستثمرين الأجانب الراغبين في مزاولة هذا النشاط فيجب الحصول على الترخيص بالتنسيق مع وزارة الاستثمار.

## المادة التاسعة بعد المائتين:

للوزارة إلغاء الترخيص، وعقد إيجار الأرض الساحلية إذا ثبت عدم جدية المستثمر بعد مرور سنتين على تاريخ إصدار الترخيص.

## المادة العاشرة بعد المائتين:

- يلتزم المرخص له بمزاولة الاستزراع المائي بالسماح لموظفي الوزارة المختصين أو من تفوضه الوزارة بالدخول لموقع الاستزراع المائي لمراقبته وتفوييمه وأخذ عينات من المياه والثروة المائية المستزرعة لفحصها والتأكد من سلامتها وخلوها من الأمراض والمتبقيات، والاطلاع على السجلات ذات العلاقة في أي وقت.
- يحظر على المرخص له بالاستزراع المائي استزراع ثروة مائية غير متواجدة في البيئة المائية للمملكة (الوافدة) إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من الوزارة.
- لا يجوز استغلال المصادر الطبيعية من المياه مثل المياه الجوفية والسدود وأي تجمعات مائية أو أراضٍ مجاورة لها لأغراض الاستزراع المائي إلا بموافقة الوزارة.

## المادة الحادية عشرة بعد المائتين:

يلتزم مقدم الخدمة/الممارس الزراعي بالمارسات والإجراءات والشروط والضوابط والمواصفات الواردة في الأدلة التي تصدرها الوزارة المتمثلة في: دليل الأمن الحيوي للروبيان المستزرع في المملكة، وفي دليل الأمن الحيوي لاستزراع الأسماك، وفي الدليل الوطني لتصدير منتجات الأحياء المائية، وفي الدليل التفصيلي لضوابط استيراد الأحياء المائية لعرض الاستزراع المائي إلى المملكة، وفي دليل ضوابط الاستزراع المائي، واشترطات جودة المنتجات السمكية المستزرعة سمك، ودليل السياسات والممارسات الوطنية للاستزراع المائي الذي تصدره الوزارة.



## الفصل الثالث: تنظيم مرافقي الصيد وإدارتها واستثمارها

### المادة الثانية عشرة بعد المائتين:

تتولى الوزارة من خلال مرافقي الصيد توفير العوامل الالزمة لسلامة الرسوّ الآمن للوسائل البحرية، وتقديم التسهيلات والخدمات الأخرى المرتبطة بنشاطي الصيد والنزهة.

### المادة الثالثة عشرة بعد المائتين:

تتولى الوزارة تنظيم عملية تداول الأسماك داخل المرفأ وذلك وفق الشروط والإجراءات الالزمة، ومن ذلك الآتي:

١. إزالة الأسماك حسب النظم التسويقية المتبعة داخل المرفأ.
٢. تطبيق معايير ضبط جودة الأسماك، ونظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة.
٣. تطبيق الشروط المعتمدة لحفظ الأسماك ونقلها وتداولها.
٤. الاحتفاظ بسجلات تداول الأسماك وإتاحتها للمختصين عند الطلب.

### المادة الرابعة عشرة بعد المائتين:

فيما يتصل بحماية مرافقي الصيد، يتبع الآتي:

١. يحظر وضع معدات الصيد وأدواته في غير الأماكن المخصصة لها داخل المرفأ، وفي حال عدم الالتزام بذلك يحق للوزارة إزالتها على نفقة أصحابها.
٢. تحظر ممارسة السباحة والرياضة المائية والصيد في المرفأ والقوافل والمرات الملاحية البحرية والأحواض والمراسي، وللوزارة حق اتخاذ ما يلزم لمراقبة هذا الحظر. وتنشئ من ذلك المناسبات المتعلقة بتنظيم المهرجانات الرياضية أو الثقافية شريطة الحصول على التصريح اللازم من الوزارة.
٣. يلتزم كل من أحدث ضرراً بالمرفأ بإصلاح هذا الضرر خلال مدة لا تزيد على شهرين تحت إشراف الوزارة، وإذا لم يقم بذلك خلال هذه المدة يحق للوزارة القيام بذلك على نفقة الخاصة.
٤. يلتزم كل صاحب نشاط استثماري أو خدمي بالمرفأ باستخراج بطاقة دخول المرفأ له وللعاملين معه، ويلتزم صاحب البطاقة بعد التنازل عنها أو استخدامها من قبل الغير، وتتصدر البطاقة من الوزارة أو الجهة ذات العلاقة، وتجدد سنوياً، وفي حال عدم الالتزام أو انتهاء الرخصة يمنع من دخول المرفأ.
٥. يُحظر دخول المركبات والأفراد إلى المرفأ أو الخروج منه إلا في الأوقات المخصصة لذلك ومن خلال المنافذ المسموح بها.
٦. يلتزم جميع العاملين والأفراد المصرح لهم بدخول المرفأ بتنفيذ التعليمات والإرشادات الصادرة من الوزارة أو الجهة ذات العلاقة، وللوزارة اتخاذ ما يلزم لضمان تنفيذ هذه التعليمات.
٧. لا يجوز للوسائل البحرية الرسوّ في مرافقي الصيد إلا بعد الحصول على موافقة خطية من الوزارة.
٨. يُحظر القيام بأي من الأعمال المخالفة في مرافقي الصيد، ومن ذلك:
  - أ- إشعال النار في أي موقع داخل المرفأ ولأي غرض كان، إلا بموافقة خطية من مشرف المرفأ الذي يقرر الاحتياطات والتدابير الواجب اتخاذها عند الضرورة.
  - ب- حيازة المواد الخطرة أو المواد القابلة للاشتعال على متن الوسائل البحرية أو في المرفأ، عدا المواد التي تُخصص لطلب النجدة والوقود والمحروقات الضرورية لنشاط الوسائل البحرية.
  - ج- إلقاء المياه الملوثة أو المحروقات أو المواد الخطرة أو المضرة بسلامة البيئة أو إلقاء الأتربة والفضلات؛ بالمرفأ.
  - د- تنظيف شبك الصيد من العوالق والتخلص من الأسماك ومخلفاتها بالمرفأ وطرح مخلفات الوسائل البحرية في غير الحاويات المخصصة لهذا الغرض، وبالأسلوب الذي تقرره الوزارة.
  - هـ- تخزين المواد المتعفنة أو المضرة بالصحة العامة بالمرفأ أو على ظهر الواسطة البحرية في المرفأ.
  - وـ- وضع أو تشيد مواد ثابتة داخل المرفأ مثل الأعمدة الإسمنتية كمرابط الوسائل البحرية.
  - زـ- القيام بأي عمل ينتج عنه انبعاث غازات ملوثة للهواء.
  - حـ- استخدام مياه المرفأ لغسل المركبات.
  - طـ- الوقوف في غير الأماكن المخصصة للمركبات.
  - يـ- إدخال القاطرات والمعدات، والوسائل البحرية وغيرها من المنشآت المائية العائمة الأخرى، دون الحصول على تصريح من الوزارة.



- كـ- إجراء أي تعديل أو تغيير على منشآت المرفأ ومعداته.
- لـ- ربط الواسطة البحرية بأي إشارات ملاحية أو أجسام عائمة أو ثابتة غير المخصصة لذلك الغرض.

## المادة الخامسة عشرة بعد المائتين:

مع مراعاة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، يلتزم قائد الواسطة البحرية بعد الانتهاء من عملية إزالة الأسماك بتنظيف المساحة المستخدمة من الرصيف وجمع بقايا الأسماك في أكياس الفضلات والتخلص منها في الأماكن المخصصة لذلك.

## المادة السادسة عشرة بعد المائتين:

مع مراعاة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، على سيارات نقل وتسويق الأسماك التخلص من المياه الموجودة داخل صناديق النقل وتنظيف هذه الصناديق في الأماكن المخصصة لذلك.

## المادة السابعة عشرة بعد المائتين:

يحظر على الوسائط البحرية تحمل أو إزالة الركاب والمتزهدين في غير الأماكن المخصصة لذلك.

## المادة الثامنة عشرة بعد المائتين:

فيما يتصل بتنظيم حركة رسو الوسائط البحرية في المرفأ، يتبع الآتي:

١. يُشترط لدخول ورسو الوسائط البحرية بالمرفأ ما يأتي:
  - أـ- تقديم الوثائق الرسمية للمختصين من موظفي الوزارة.
  - بـ- أن تكون الواسطة البحرية حاصلة على رخصة نقل سارية ويجب أن تتضمن الرخصة اسم الواسطة ورقم قيدها ونوعها وأبعادها ومتطلبات عملها وميناء قيدها واسم مالكها وعنوانه وعدد الأشخاص المسموح بحملهم على متنهما وحمولتها.
  - جـ- أن يحمل العاملون على متنه الواسطة البحرية تراخيص سارية لمزاولة مهنة الصيد صادرة من الوزارة.
  - دـ- أن تكون لوحات التسجيل المعتمدة من الهيئة العامة للنقل مثبتة في مكان بارز على جانبي الواسطة البحرية.
  - هـ- أن تكون الواسطة البحرية في حالة جيدة من حيث الصيانة واحتياطات الأمان والسلامة والصلاحية للعمل وفقاً للأحكام المنظمة لذلك.
  - وـ- أن تتوافر أدوات ومعدات السلامة البحرية على ظهر الواسطة البحرية.
٢. تلتزم الوسائط البحرية بالدخول إلى المرفأ والخروج منه عبر المرات المحددة لحركة مرور الوسائط البحرية، وبالسرعة المحددة من قبل المديرية العامة لحرس الحدود.
٣. تلتزم الوسائط البحرية الراسية لإزالة الأسماك بمعادرة رصيف الإنزال في أسرع وقت ممكن، ويجوز لمشرف المرفأ التدخل لإتمام ذلك وفق الضوابط التي تحددها الوزارة.
٤. يحظر القيام بأعمال صيانة للوسائط البحرية أو أي من مكوناتها كالمحركات داخل المرفأ في غير الأماكن المخصصة لهذا الغرض، ويشترط الحصول على تصريح من مشرف المرفأ للقيام بأعمال الصيانة.
٥. يحظر على الوسائط البحرية القيام بعمليات الصيد أو إلقاء المرساة في حوض الميناء أو في المرات البحرية المحددة لحركة دخول أو خروج الوسائط البحرية أو بقناة المرفأ أو في أي مكان من شأنه أن يعطى أو يؤثر على الملاحة البحرية، ويُستثنى من ذلك إلقاء المرساة في الحالات الطارئة، على أن يستخدم قائد الواسطة البحرية الإشارات التحذيرية المناسبة، ويبليغ الوزارة والمديرية العامة لحرس الحدود بذلك، ويرفع المرساة فور زوال السبب.
٦. يلتزم قائد الواسطة البحرية أثناء قيامه بمناورة الدخول إلى المرفأ أو الخروج منه باتخاذ الاحتياطات الالزامية وفقاً للأنظمة الأمنية والملاحية المقررة في هذا الشأن.
٧. على وسائط الصيد والتنزه البحرية - عند المراصدة والتوقف داخل المرفأ- استخدام المراقب المخصصة لها فقط والربط بطريقة صحيحة.
٨. يمنع ربط الوسائط البحرية في أعمدة تثبيت الأرصفة العائمة.

## المادة التاسعة عشرة بعد المائتين:

فيما يتصل بالوسائط البحرية غير المخصصة للصيد، يتبع الآتي:



١. لا يجوز للوسيط البحرية غير المخصصة للصيد استخدام مرافئ الصيد، إلا بعد الحصول على موافقة أو تصريح بذلك، ويُشترط للحصول على الموافقة أو التصريح تقديم طلب مكتوب إلى الوزارة مُسْتَوْفٍ للبيانات الآتية:

  - أ- اسم مالك الوسيط البحرية وفائدتها وعنوانهما وكيفية الاتصال بهما.
  - ب- الغرض من استخدام مرفأ الصيد.
  - ج- مواصفات الوسيط البحرية.
  - د- اسم المكاف بحرارة الوسيط البحرية وعنوانه وكيفية الاتصال به.
  - هـ- تاريخ دخول المرفأ والتاريخ المتوقع للمغادرة.
  - و- الرسو في المكان المحدد له وعدم الرسو في غيره.
  - ز- تقديم صورة من وثائق الوسيط البحرية للوزارة.

٢. تسرى على الوسيط البحرية المصرح لها بدخول المرفأ أو باستخدامه أحكام النظام واللائحة والتعليمات الصادرة من الوزارة والجهات ذات العلاقة.

٣. تلتزم الوسيط البحرية المصرح لها بدخول المرفأ أو باستخدامه بمخالفة المرفأ فور انتهاء المدة المحددة في التصريح أو زوال سبب الموافقة.

## المادة العشرون بعد المائتين:

فيما يتصل بتنظيم مرافع الصيد وإدارتها، تتولى الوزارة ما يأتي:

١. إدارة المرفأ بتنظيم دخول وخروج الوسائط البحرية من وإلى المرفأ، ولها أن ترفض دخول أو بقاء الوسائط البحرية التي تهدد سلامة المرفأ أو التي تخل بحسن استخدامه.
  ٢. التنسيق مع الجهات المختصة في حال حصول ثلث بحري داخل المرفأ، وذلك لاتخاذ التدابير الازمة.
  ٣. تقوم الوزارة -بواسطة المختصين- بإحصاء الثروة المائية الحية، بأخذ البيانات الإحصائية من الصيادين وفق البرامج الإحصائية المعدة لهذا الغرض، وعلى جميع العاملين بالصيد التعاون وتقديم البيانات الإحصائية المطلوبة.
  ٤. عند وجود واسطة بحرية مهملة أو غارقة داخل المرفأ تتكلف الوزارة مالكها أو قائدتها كتايباً أو بالإعلان في الوسائل المناسبة لانتشار الواسطة البحرية ونقلها خارج المرفأ خلال المدة التي تحددها الوزارة، وفي حال عدم استجابته لذلك تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة على نفقة المالك.

## المادة الحادية والعشرون بعد المائتين:

يتولى مشرف المرفأ الاختصاصات والمهامات الآتية:

١. مراقبة جميع العمليات المتعلقة ببرسق الوسائط البحرية.
  ٢. تنظيم ومراقبة دخول وتجول الأشخاص والمركبات والآليات داخل المرفأ.
  ٣. تطبيق قواعد السلامة البحرية في المرفأ وتحديد أماكن الرسو.
  ٤. التنسيق المباشر مع المديرية العامة لحرس الحدود في حال وجود ملاحظات أو مخالفات تتعلق بالنظام أو اللائحة.
  ٥. في الحالات الطارئة التي تحددها الوزارة أو الجهات الأخرى ذات العلاقة، لشرف المرفأ أن يقرر منع الدخول إلى المرفأ أو الخروج منه إلى حين زوال تلك الأسباب، وله إجراء التنسيق اللازم مع الوزارة إذا استدعي الأمر ذلك.

## المادة الثانية والعشرون بعد المائتين:

على مراقبى الصيد الذين تحددهم الوزارة القيام بـأعمال الرقابة لمتابعة تنفيذ أحكام النظام واللائحة، وأى قرارات تصدرها الوزارة، ولهم على وجه الخصوص الصلاحيات والمهمات الآتية:

١. الاطلاع على تراخيص مزاولة مهنة الصيد وتراخيص الوسائط البحرية للتأكد من تجديدها وصلاحيتها.
  ٢. التأكد من وجود اللوحات المرقمة على جانبي الوسائط البحرية.
  ٣. فحص الوسائط البحرية وأدوات الصيد ووسائل النزهة البحرية للتأكد من عدم وجود معدات وشباك محظوظ الصيد بها، أو أي مخالفات أخرى، واتخاذ ما يلزم بحسب الإجراءات المقررة.
  ٤. الرقابة على الوسائط البحرية للتأكد من خلوها من العمالة غير المصرح لها.
  ٥. الاطلاع على تراخيص سيارات نقل وتسويق الأسماك للتأكد من صلاحية التراخيص.
  ٦. التأكد من صلاحية صندوق حفظ الأسماك في سيارات نقل وتسويق الأسماك.
  ٧. فحص سيارات نقل الأسماك ومخازن التبريد؛ للتأكد من خلوها من الأسماك التي يحظر صيدها وتدالوها وقت ذلك الفحص.
  ٨. إرفاق سجل دخول وخروج زيت الماكينة.
  ٩. إبلاغ الوزارة بالمخالفات التي يتم اكتشافها حتى يتسرى لها التصرف فيها وفقاً للإجراءات النظامية المقررة.



### المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين:

١. يلتزم جميع الصيادين والمتزهدين بالحصول على تصريح إبحار من المديرية العامة لحرس الحدود بالمرفاً ويتضمن وقت إبحارهم وموقع الصيد المتوقع ومعدات الصيد المستخدمة والوقت المتوقع للعودة وعدد الركاب والطاقم والتأكد من بياناتهم.
٢. يلتزم كل من يدخل إلى المرفاً من متزهدين وصيادين ورواد البحر بالمحافظة على النظافة والسلوك والأداب الواجب مراعاتها في المملكة.
٣. يحظر على أي شخص الدخول إلى المرفاً إلا بعد إبراز ما يثبت السماح له بالدخول، وذلك بإحدى الوثائق الآتية:
  - أ- ترخيص ساري الصلاحية بمزاولة صيد الأسماك.
  - ب- ترخيص ساري الصلاحية بنقل وتسويق الأسماك، وذلك بالنسبة لأصحاب سيارات نقل وتسويق الأسماك.
  - ج- بطاقة دخول المرفاً سارية الصلاحية بالنسبة لعاملين في أنواع النشاط الأخرى المرتبطة بالمرفاً. ويشترط من ذلك المركبات والأشخاص التابعون للجهات الحكومية الذين تتطلب طبيعة عملهم دخول المرفاً.
  - د- بطاقة الهوية الوطنية أو الإقامة على أن تكون سارية الصلاحية.

### المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين:

على صاحب النشاط الاستثماري بالمرفاً الالتزام بالآتي:

١. توفير السلع المطلوبة والمسجلة في نشاطه الاستثماري لجميع من في المرفاً في كل الأوقات وبحسب الأسعار المقررة.
٢. ضمان نظافة الموقع الاستثماري وتوفير وسائل السلامة من المخاطر والمحافظة على البيئة.
٣. وضع المخلفات في الأماكن والأوعية المخصصة لذلك داخل المرفاً.





## الفصل الأول: ضوابط الإغلاق الفوري للمنشآت البيطرية التي لا تحمل ترخيصاً سارياً المفعول

### المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين:

يحق لمفتشي الوزارة الإغلاق الفوري لأي منشأة بيطرية لا تحمل ترخيصاً سارياً المفعول، وفقاً للإجراءات الآتية:

١. يتم شخوص المفتش المختص إلى موقع المنشأة البيطرية والتحقق من سريان الترخيص.
٢. في حال عدم وجود ترخيص العمل قبل إصدار الترخيص النهائي، فيتم إعداد محضر إغلاق يتضمن بيانات المنشأة المخالفة وموقعها ونشاطها وأسماء المخالفين وأي صور أو وثائق تثبت قيامها بالأعمال البيطرية وجرد الأدوات والمستحضرات البيطرية والأجهزة الموجودة وتوقيع صاحب المنشأة على هذا المحضر أو من ينوب عنه، وفي حال امتناعه عن توقيع المحضر فيتم إثبات ذلك ويسلم نسخة منه.
٣. يتم التحفظ في موقع المنشأة على جميع المستلزمات المستخدمة في ممارسة العمل البيطري من أدوات، أو مستحضرات أو أجهزة أو غيرها.
٤. يجب إفراغ المنشأة المخالفة من أي حيوانات وتسليمها لأصحابها قبل البدء بإجراءات الإغلاق الفوري للمنشأة.
٥. يتم إغلاق المنشأة المخالفة جزئياً أو كلياً بحسب النشاط البيطري في المنشأة وذلك بإغلاق المنشأة أو الجزء المخالف منها بسلسلة أو ملصق صعب الإزالة من قبل المراقب المخول بضبط مخالفات النظام.
٦. يتم إعداد محضر ضبط مخالفة ورفعه إلى لجنة النظر لقرار العقوبة المناسبة.
٧. يجوز للمنشأة البيطرية استئناف العمل بعد الحصول على التراخيص الالزامية من الوزارة، ويتم إزالة وسائل الإغلاق من قبل المراقب المختص.



## الفصل الثاني: التحفظ على ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته (الثروات أو المنتجات غير الآمنة)

### المادة السادسة والعشرون بعد المائتين:

للوزارة أو مقدم الخدمة التحفظ على أي من ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته غير الآمنة المصابة أو المشتبه في إصابتها بالأمراض أو الأوبئة أو الآفات.

### المادة السابعة والعشرون بعد المائتين:

يتم التحفظ على أي من ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته غير الآمنة في الحالات الآتية:

١. إصابة الثروات أو المنتجات بمرض أو آفة أو تلوث كيميائي أو نووي أو أي ملوث قد يسبب استهلاكه خطراً على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة.
٢. ثبوت أو الاشتباه بوجود بقايا أعلى من المسموح بها من المبيدات أو المستحضرات البيطرية أو المواد الكيميائية أو الحدود الميكروبية للمنتجات الزراعية.
٣. فساد أو تعفن أو تحلل أو تغير الشكل الخارجي للمنتجات.
٤. إذا تم تداول المنتجات في بيئة غير صحية تجعله غير صالح للاستهلاك أو ضار بالصحة.
٥. إذا كان المنتج ناتجاً عن حيوان مريض أو حاملاً لمرض قد يشكل خطراً على صحة الإنسان، أو من حيوان نافق قبل ذبحه، أو تم ذبح الحيوان بواسطة شخص لا يحمل شهادة صحية سارية المفعول، أو إذا تم ذبح الحيوان المخالط للحيوانات المريضة في حال الأمراض المعدية أو الوبائية.
٦. إذا كانت المنتجات مجهولة المصدر أو لا تحمل بطاقة منتج معتمدة من الجهات المختصة.
٧. إذا كانت الثروات أو المنتجات خارجة من منطقة محظورة بموجب خطط القضاء على الأمراض والآفات التي تقرها الوزارة.

### المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين:

يكون التحفظ على أي من ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته غير الآمنة وفق الآتي:

١. تحريز محضر ضبط بين فيه نوع المخالفة أو الاشتباه، ونوع الثروة أو المنتج، وعدها أو كميتها، ويوثق عليه المفتش ومسؤول المنشأة الزراعية أو الموزع أو البائع أو من ينوب عنه وفي حال عدم وجوده أو امتناعه عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر، وتسلم المنشأة نسخة منه.
٢. أخذ تعهد على المسؤول أو من ينوب عنه بعدم التصرف في ثروات القطاع الزراعي ومنتجاته والمحظوظ عليها إلا بعد موافقة الوزارة أو من تفوضه.
٣. سحب عينات من ثروات القطاع الزراعي ومنتجاته إذا دعت الحاجة لذلك.
٤. يتم أخذ الموافقة من قبل صاحب الصلاحية على التحفظ لمدة لا تزيد عن ٧ أيام على نفقة المخالف، ويجوز تمديده بقرار من لجنة النظر لمدة لا تتجاوز ١٠ أيام من تاريخ الضبط بعد تدعيمها بالمستندات الالزامية، وذلك في الحالات الآتية:
  - أ- إجراء فحوصات أو إجراءات إضافية تأكيدية.
  - ب- تتبع سلسلة المنتج.
  - ج- التعرف على المخالفين.

### المادة التاسعة والعشرون بعد المائتين:

للوزارة أو من تفوضه في حال وجود خطورة على ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته حصر تلك الثروات أو المنتجات، واتخاذ الإجراءات الآتية:

١. أخذ تعهد على صاحب المنشأة الزراعية أو المستورد بحجز الثروات أو المنتجات المخالفة أو منع تداولها أو عدم فسحها، إلى حين التأكيد من سلامتها.
٢. إغلاق المنشأة الزراعية أو جزء منها مؤقتاً.
٣. الأمر باسترئاجع المنتجات الغذائية أو الثروات الزراعية أو سحبها بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.



## المادة الثالثون بعد المائتين:

في حال أن الثروة أو المنتج يشكلان خطراً على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة ولا يمكن تفاديه بالتدابير والإجراءات المتخذة فللوزارة أو من تفويضه اتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات الآتية:

- إصدار إنذار للمنشأة بسحب الثروات الزراعية أو منتجاتها أو استرجاعها فوراً، خلال مدة محددة.
- إصدار أمر بمنع تداول المنتج أو عدم الموافقة على فحصه.
- سحب المنتج واسترجاعه على نفقة المنشأة في حال عدم التزامها بالمدة المحددة من قبل الوزارة.
- التحقق من اكتمال عملية السحب أو الاسترجاع.
- نشر إعلان تحذيري عن المنتج الذي تم سحبه أو استرجاعه.
- اتخاذ أي إجراء، تراه الوزارة أو من تفويضه، مناسباً.

## المادة الحادية والثلاثون بعد المائتين:

للوزارة أو من تفويضه إتلاف أي من ثروات القطاع الزراعي أو منتجاتها التي تسبب خطراً على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة، وفقاً لل التالي:

- يتم تحرير محضر إتلاف يوضح فيه نوع الثروة أو المنتج وكيفيتها وسبب الإتلاف.
- يتم عرض المحضر على لجنة النظر لاعتماده.
- يكون الإتلاف وفقاً للإجراءات التي تعتمدها الوزارة تحت إشرافها.
- تتحمل المنشأة الزراعية جميع النفقات المترتبة على الإتلاف.
- يكون الإتلاف بحضور مسؤول المنشأة أو من يمثله بقدر الإمكان.

## المادة الثانية والثلاثون بعد المائتين:

على المخولين بضبط مخالفات أحكام النظام واللائحة، في حال التحفظ على ثروات القطاع الزراعي أو منتجاتها أو أي مكونات استخدمت للمخالفات، القيام بما يأتي:

- تحرير المنتجات أو الثروات المخالفة في مكان مغلق وفقاً لطبيعة الثروة أو المنتج وبما لا يخل باحتياجاته أو يسبب ضرراً للبيئة، وفي حال تعذر التحرير فيتم تعيين مراقب عليها من قبل الوزارة أو من تفويضه متى دعت الحاجة لذلك.
- إعداد محضر تفصيلي يراعي فيه الدقة بوصف المضبوطات المحفوظ عليها، وتتعدد المحاضر بتنوع المخالفين الذين ضبطت بحوزتهم المنتجات المخالفة.

ويتحمل المخالف جميع النفقات والعقوبات المالية المترتبة على ذلك.

## المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين:

يتم التنسيق مع الهيئة ووزارة التجارة وأي جهات أخرى في حال استدعاء المنتجات الزراعية من الأسواق.

## المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين:

يجوز للوزارة الاستعانة بالجهات الأمنية لدعم أعمال التحفظ على الثروات أو المنتجات الزراعية المخالفة أو إتلافها.

## المادة الخامسة والثلاثون بعد المائتين:

في حال نقل أي من ثروات القطاع الزراعي من مناطق محظورة بدون أخذ موافقة الوزارة، فيتم إتلافها في أقرب مرمد، حسب الاشتراطات التي تحددها الوزارة.

## المادة السادسة والثلاثون بعد المائaines:

للوزارة مصادر المصيد البحري الناتج عن مخالفات أحكام النظام واللائحة، ويتم التعامل معها وفق الآتي:

- إذا كان المصيد المصادر مسروحاً بصيده فيعرض في المزاد العلني.
- إذا كان المصيد المصادر نتيجة مخالفة صيده في موسم حظره فيمنح للجمعيات الخيرية.
- إذا كان المصيد المصادر محظوراً أو من نوعاً صيده نهائياً فيتم إتلافه وفق الضوابط الواردة في اللائحة.



## الفصل الثالث: المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الزراعية وإجراءات الإتلاف والتعويض

### المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين:

تتولى الوزارة عملية فحص ثروات القطاع الزراعي وتحديد ما يلزم التخلص منه أو من منتجاته أو من مدخلات إنتاجه المصابة أو المشتبه في إصابتها بالأمراض أو الأوبئة أو الآفات كلياً أو جزئياً للمحافظة عليها، وذلك وفقاً لما تقتضيه سياسة الوزارة في التحكم والسيطرة على تلك الأمراض أو الأوبئة أو الآفات.

### المادة الثامنة والثلاثون بعد المائتين:

- دون الإخلال بالأنظمة ذات العلاقة، يجب عند القيام بنشاط المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الزراعية، التقيد بما يلي:أ- يُمنع إلقاء أو إيقاء أي مخلفات ناتجة عن المنشآت الزراعية والبيطرية داخل أو خارج تلك المنشآت بدون معالجة بيئية آمنة حسبما تحدده أحكام النظام واللائحة وتعليمات الوزارة والأنظمة ذات العلاقة.
- في حال تعذر معالجة مخلفات المنشآت الزراعية بدون معالجة بيئية آمنة، يجب دفنه داخل المنشآة الزراعية في حفر مبطنة ومحاطة بالجير الحي على عمق مترين على الأقل من سطح الأرض في أرض تربتها مستقرة وقليلة النفاذية، وفي حال تعذر ذلك يتم دفنه خارجها بعيداً عن المساكن وأماكن المنشآت الأخرى، ويحظر رمي المخلفات في المراجع أو بالقرب من الطرق أو المجاري المائية ومصادرها دون معالجة، ويحظر كذلك حرقها داخل المنشآة الزراعية أو خارجها بمحارق غير مرخصة من الجهات المختصة.
- أي ضوابط أو معايير تقرها الوزارة.
- يمكن للمنشآت الزراعية والبيطرية الاستعانة بالوزارة أو بعمق الخدمة للقيام بنشاط المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات الناتجة عن المنشآت الزراعية والبيطرية لقاء مقابل مالي تحدده الوزارة وفق ماتراه.

### المادة التاسعة والثلاثون بعد المائتين:

تحث الوزارة مقدمي الخدمة/الممارسين الزراعيين على اتباع الآليات المتطرفة للتخلص من المخلفات الزراعية أو إعادة استخدامها الاستخدام الأمثل لها.

### المادة الأربعون بعد المائتين:

يجب عند القيام بنشاط المعالجة والتخلص الآمن من المخلفات البيطرية في المنشآت البيطرية التقيد بالأحكام الواردة في النظام الموحد لإدارة نفاثات الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (٥٣/م) وتاريخ ١٦/٩/٤٢٦، والأنظمة ذات العلاقة.

### المادة الحادية والأربعون بعد المائتين:

في حال وجود متبقي مبيدات أو مستحضرات بيطرية على أي من منتجات القطاع الزراعي وظهرت عليه علامات الفساد أو مستويات ميكروبية أعلى من الحد المسموح به وفق المعايير القياسية المعتمدة بالمملكة، فيرجع عنه تقرير وفق آلية الضبط المعتمدة في الوزارة وتحال إلى لجنة النظر لاتخاذ الإجراءات النظامية، ويتم إبلاغ فرع الوزارة بالمنطقة أو المحافظة الوارد منها المنتج للكشف على المنشآة الزراعية ومتابعتها.

### المادة الثانية والأربعون بعد المائaines:

- تكون ضوابط إتلاف المنتجات الزراعية غير الصالحة للتسويق أو الاستهلاك البشري في أسواق النفع العام وفق الآتي:
- اعتماد نموذج رسمي للكشف الميداني بنسختين، تسلم نسخة لمقدم الخدمة ونسخة للاستعمال الرسمي.
  - تم عملية التفتيش وتبليغ نموذج الفحص الحسي قبل بدء عملية البيع في السوق.
  - يتم حصر الكميات المخالفة في السوق ومن ثم تحديدها من قبل موظف الوزارة المختص أو من تفوذه باستخدام شرط لائق.
  - يتم تسليم مقدم الخدمة نسخة من الكشف الحسي تتضمن الإجراء المطلوب بحق البضاعة.
  - يحفظ صاحب البضاعة أو من ينوب عنه بالبضاعة لحين حضور اللجنة المختصة.



٦. يتم إتلاف الكميات التي ضُبِطَت مُخالفة بعد انتهاء فترة البيع بالمزاد العلني في السوق وعلى نفقة صاحب البضاعة.
٧. في حال عدم تقييد مُقْدَم الخدمة بتنفيذ ما ورد في نموذج الكشف أو في حال التصرف بالبضاعة المخالفة سواء بالبيع أو بإخراجها من السوق أو لخلافها يتم تحرير مخالفة بحقة حسب أحكام النظام واللائحة، وتحتسب قيمة المخالفة على أساس السعر الأعلى لذلك المنتج في السوق في ذلك اليوم.
٨. في حال إتلاف البضاعة يكفي بإذار أولي، وإذا تكررت المخالفة من نفس الوسيط أو المنتج يُمنع من البيع لمدة ستة أشهر، ولا يتربى على صاحب البضاعة سوى دفع بدل خدمة إتلاف البضاعة الذي تتفاضله إدارة السوق.

وتقوم الوزارة أو من تفوضه بالقيام بجولات دورية على المنتجات الطازجة المعروضة للبيع في أسواق النفع العام بهدف منع الإتجار بأي منتج مخالف.

## المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين:

تُعَمَّد في عملية فحص وتقدير المنتجات النباتية المعروضة للبيع المعايير الآتية:

١. الأضرار الميكانيكية.
٢. الإصابات المَرَضِيَّة (الميكروبية والحسيرية).
٣. عدم نضج/عدم اكتمال نمو ونضج المنتج.
٤. عدم تجانس اكتمال النمو أو النضج.
٥. أضرار التبريد.
٦. أضرار فسيولوجية.
٧. خلو الإرسالية من متبقيات المبيدات الظاهرة.
٨. خلو الإرسالية النباتية من أي رطوبة زائدة على سطح المنتجات.

## المادة الرابعة والأربعون بعد المائتين:

يتم الإتلاف على النحو الآتي:

١. بالنسبة للإرساليات النباتية، في حال تجاوزت نسبة الأضرار الواردة في (المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين من اللائحة)، مجتمعة أو منفردة، ما مقداره (٥٥٪) من مجمل الكمية التي تم الكشف عليها يتم إتلاف كل المنتج.
٢. في حال كانت النسبة أقل من (٥٥٪) يسمح بفرز المنتج المخالف.
٣. على صاحب المنتج أو من ينوب عنه سحب المنتج المخالف من السوق فوراً.

## المادة الخامسة والأربعون بعد المائتين:

يعوض مالك ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته أو مدخلات إنتاجه، المسجل لدى الوزارة حال قامت الوزارة أو من تفوضه بالخلص من تلك الثروات أو المنتجات أو مدخلات إنتاجه المصابة أو المشتبه في إصابتها بالأمراض أو الأوبئة أو الآفات كلياً أو جزئياً، على أن يكون قد تقييد بالضوابط، والتعليمات، والإجراءات الوقائية، التي تصدرها الوزارة، وتكون إجراءات التقدير وصرف التعويض، وفق الآتي:

١. تقوم الوزارة -أو من تفوضه- بإشعار وزارة البلديات والإسكان، أو أمانة المنطقة أو المحافظة -بحسب الأحوال-، للمشاركة في حصر ما سيتم التخلص منه من ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته أو مدخلات إنتاجه، ويدون محضر خاص بأعدادها والحاجة التي دعت إلى التخلص منها.
٢. تقوم وزارة البلديات والإسكان بتقييد ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته أو مدخلات إنتاجه التي يتم التخلص منها وتصرف التعويض عنها بنسبة لا تتجاوز (٩٠٪) من القيمة الواردة في محضر لجنة التثمين، وذلك وفقاً للآتي:
  - أ- إحالة محاضر الحصر والتخلص من الوزارة -أو من تفوضه- إلى أمانة المنطقة أو المحافظة أو فرع البلدية بحسب الأحوال- لاستكمال إجراءات الصرف والتعويض.

ب- تحويل مستحقات المتضررين إلى حساباتهم مباشرة، بعد اكتمال مستندات الصرف الآتية:

١. الأفراد: (محاضر الحصر والتخلص والثمين، صورة من الهوية الوطنية للمستفيد أو الوكيل الشرعي المفوض باستلام المستحقات المالية، سجل زراعي أو تراخيص من الجهات المعنية بمزاولة النشاط سارية المفعول، رقم حساب الأبيان للمستفيد أو الوكيل الشرعي، صورة من الوكالة).



٢. الشركات أو المؤسسات: (محضر الحصر والتخلص والتخمين، رقم حساب الآبيان للشركة أو المؤسسة، سجل زراعي أو تراخيص من الجهات المعنية بمزاولة النشاط سارية المفعول، شهادة الزكاة والدخل، سجل تجاري، شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، شهادة سعودية).



## الفصل الرابع: التفتيش وضبط المخالفات

### المادة السادسة والأربعون بعد المائتين:

للوزير أو من يفوضه اتخاذ إجراء احترازي بيقاف أي نشاط جزئياً أو كلياً. في حال ضبط أي مخالفة تطلب إجراء عاجلاً واحترازياً، وفق الآتي:

1. إيقاف النشاط بشكل جزئي في حال كان الضرر لا يصل إلى درجة تهديد وبائي على القطاع الزراعي، إلا إذا رأى الوزير أو من يفوضه ضرورة إيقاف النشاط بشكل كلي.
2. يصدر الإيقاف بقرار من الوزير أو من يفوضه بناءً على محضر يعده مراقبو الوزارة أو من تفوضه، تبين فيه المخالفة التي ضبطت وتشكل خطراً يستوجب الإيقاف.
3. يتم احتساب فترة الإيقاف ضمن فترة عقوبة إيقاف الترخيص إذا تضمن قرار لجنة النظر أو المحكمة تلك العقوبة.

### المادة السابعة والأربعون بعد المائتين:

يصدر مدير الإدارات في الوزارة، ومديرو فروع الوزارة بالمناطق، ومديرو مكاتبها بالمحافظات؛ بطاقات تعريفية لمنسوبي إداراتهم -ال الصادر بتحديد قرار من الوزير- من الموظفين المخولين بضبط مخالفات أحكام النظام واللائحة، على أن تتضمن البطاقة التعريفية المعلومات الآتية (الاسم الثلاثي، ورقم الهوية، وصورة شخصية، وختم الإدارية) وأن تكتب باللغتين العربية والإنجليزية.

### المادة الثامنة والأربعون بعد المائتين:

للمفتشين ضبط المخالفات وفق الآتي:

1. دخول المنشآت الزراعية أو المنشآت البيطرية المرخصة أو غير المرخصة والتأكد من التزامها بتطبيق أحكام النظام واللائحة والقرارات والتعليمات التي أصدرتها الوزارة، وبماشة البلاغات.
2. رصد المخالفات عن طريق: التفتيش الميداني، والمصورات الجوية، وغيرها.
3. الاطلاع على السجلات والتأكد من سلامة الأجهزة والمعدات، ونظامية عمل الكوادر العاملة في تلك المنشآت وحصولهم على التراخيص اللازمة من الوزارة.
4. إعداد محضر ضبط مشتمل على الآتي:
  - أ. مكان وتاريخ ووقت حصول المخالفة.
  - ب. اسم المفتش/المفتشين.
  - ج. اسم المخالف ونشاطه وعنوانه ونسخة من سجلات المنشأة وبياناتها.
  - د. تحديد ثروات القطاع الزراعي محل المخالفة، وكذلك المركبات والأدوات المستخدمة أو المشتبه في استخدامها في ارتكاب المخالفة، ووصفها وصفاً دقيقاً.
  - هـ. المضبوطات محل المخالفة التي يسرع إليها التلف أو يستلزم حفظها نفقات كبيرة.
  - وـ. تحديد المخالفة، والأضرار الناتجة عنها، وتوثيق ما يثبت حصول المخالفة سواء من خلال تسجيل فيديو، أو صور، أو غيرها.
  - زـ. توقيع المحضر من المفتش، ومن المخالف إن وجد، وفي حال امتناعه عن التوقيع يثبت ذلك في محضر الضبط.
  - ويشعر المخالف بمراجعة الوزارة حسب النماذج المعتمدة لذلك.
5. التحقيق مع المسؤول عن المخالفة وكل من له علاقة بها وسماع أقوالهم وتحقيق دفاعهم، وتدوين ذلك في المحضر المعد لهذا الإجراء والذي يشتمل على الآتي:
  - جـ. مكان وتاريخ ووقت بداية التحقيق وانتهائه.
  - دـ. اسم المحقق.
  - هـ. اسم المحقق معه ونشاطه وعنوانه.
  - وـ. تحديد المخالفة المنسوبة إلى المحقق معه.
  - زـ. الأسئلة الموجهة للمحقق معه وإجاباته عليها.
6. توقيع المحضر من المحقق، ومن المحقق معه إن وجد، وفي حال امتناعه عن التوقيع يثبت ذلك في محضر التحقيق.
  - إذا لم يستدل على مرتكب المخالفة أو عنوانه، فيتبع الآتي:
  - أـ. إعداد محضر ضبط للمخالفة مشتملاً على البيانات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة، على أن تقوم الوزارة أو من تفوضه -بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة- بازالة المخالفة.



ب. يتحمل المخالف نفقات إزالة المخالفة والعقوبات المترتبة عليها حال معرفته، على أن يرفع طلب إلى الجهات المختصة إذا لم يتعاون وأصر على مخالفته.  
ج. إذا لم يتمكن المفتش من إشعار المخالف الذي ليس له مكان ثابت، فيرفع طلب للجهات المختصة لتكليفه بالمراجعة لتسديد الغرامة بعد تزويدها بالمعلومات الازمة.

## المادة التاسعة والأربعون بعد المائتين:

يلتزم المفتشون المخولون بضبط المخالفات بالآتي:

١. توخي الحرص والدقة في القيام بالأعمال المنوطة بهم، وعليهم أن يؤسسو ملحوظاتهم على ما يشاهدونه بأنفسهم.
٢. التحلي بالنزاهة، والأمانة، وعدم استغلال صفة الضبطية لتحقيق مصالح أو منافع شخصية.
٣. إبراز البطاقة التعريفية عند مباشرة المهام المنوطة بهم.
٤. اتخاذ جميع اشتراطات السلامة الشخصية الازمة، وإجراءات الأمان الحيوي عند الرقابة على المنشآت.

## المادة الخمسون بعد المائتين:

للمفتشين المخولين بضبط المخالفات ممارسة الصلاحيات الآتية:

١. الاستعانة بالجهات الأمنية عند الحاجة.
٢. تلقي البلاغات التي ترد إليهم في شأن المخالفات التي لها علاقة بمهاماتهم.
٣. سماع وضبط إفادات مقدمي البلاغات، والشهود (إن وجدت).
٤. سحب العينات وتحليلها حال الحاجة إلى ذلك.

## المادة الحادية والخمسون بعد المائتين:

في حال استعمل المخالف القوة أو التهديد أو العنف ضد المفتش المخول بضبط المخالفات لمنعه من أداء الأعمال المكلف بها، فيعد محضر ضبط (مخالفة إعاقه عمل المفتشين) متضمناً البيانات الآتية:

١. جميع تفاصيل الاعتداء (الموقع، والوقت، والتاريخ، ونوع الاعتداء "لفظي أو جسدي"، اسم المعتدي إن أمكن).
  ٢. صفة المعتدي (مراجعة، أو زائر، أو صاحب منشأة، أخرى)، رقم هوية المعتدي إن أمكن، رقم الترخيص أو السجل الزراعي للمعتدي).
  ٣. معلومات الموظف المعتدي عليه: وتشمل: (الاسم، الوظيفة، الصفة، الرقم الوظيفي، رقم الهوية)، وصف لحالة الاعتداء، الأضرار أو الإصابات التي لحقت به، إقرار باحتفاظه بالحق الخاص أو التنازل عنه.
  ٤. بيانات الشهود وإفاداتهم وكذلك وسائل الإثبات إن وجدت (تسجيل فيديو، صور، تقرير طبي، وغيرها).
- وتقوم الوزارة بإحالة المحضر والمستندات الأخرى ذات الصلة إلى النيابة العامة وفق الإجراءات النظامية المتبعة في هذا الشأن.

## المادة الثانية والخمسون بعد المائتين:

١. للمفتش التحفظ، في حال ثبوت المخالف، على ثروات القطاع الزراعي وتسليمها بوصفها أعياناً مضبوطة إلى الوزارة أو فرع الوزارة في المنطقة، على أن يتحمل المخالف نفقات حفظها.
٢. للمفتش التحفظ الفوري، على نفقة المخالف في حال ثبوت المخالف، على المركبات والأدوات المستخدمة، أو المشتبه في استخدامها في ارتكاب المخالف، وتسليمها بوصفها أعياناً مضبوطة إلى الجهة المختصة، على أن يعرض ذلك على المحكمة المختصة خلال مدة لا تتجاوز (٧) أيام لتأكيد التحفظ أو الغائه.
٣. يكون للوزارة أو من تفوضه تقديم نفقة التحفظ الفوري على الأعيان المضبوطة المشار إليها، وتستوفى من قيمتها بعد صدور الحكم النهائي على المخالف وبيع تلك الأعيان، أو تستوفى من المخالف مباشرة، أو يستوفى منه الفرق إن كانت نفقة التحفظ أعلى من قيمة البيع.

## المادة الثالثة والخمسون بعد المائaines:

دون إخلال بالأحكام النظامية ذات الصلة، في حال كانت ثروات القطاع الزراعي أو منتجاته أو مدخلات إنتاجه المحفظ علىها تشكل خطراً على ثروات القطاع الزراعي أو الصحة العامة فيتم التعاون مع الجهات المعنية للتخلص الصحي من تلك الثروات وفق الممارسات البيئية المعتمدة، وإثبات إثلافها في محاضر معتمدة.

## المادة الرابعة والخمسون بعد المائaines:



للوزارة التصرف بالثروات الزراعية المحتفظ عليها التي لم يستعد لها أصحابها، بعد إبلاغهم بحقهم في استعادتها، بمضي شهر من إبلاغهم بذلك.

## المادة الخامسة والخمسون بعد المائتين:

تكون معايير اسناد بعض مهام التفتيش، وضبط المخالفات ذات الطبيعة الإدارية، إلى شركات وفق الآتي:

١. أن تكون الشركة متخصصة في النشاط الزراعي الذي سيُسند إليها مهام التفتيش.
٢. أن تتوفر لدى الشركة القدرات الإدارية والمالية والفنية بحسب النطاق المكاني والنوعي لمهام التفتيش وضبط المخالفات ذات الطبيعة الإدارية التي تسندها إليها الوزارة، وذلك وفقاً لحجم العمل. ويعود تقدير ذلك إلى الوزارة.
٣. أي ضوابط أو معايير أخرى تقرها الوزارة.

على ألا تمارس تلك الشركات أي نشاط تتولى مراقبته وتفتيشه، ولا يسري ذلك على الكيانات التنظيمية التي يرأس مجلس إدارتها الوزير.



## الفصل الخامس: لجان النظر في المخالفات

### المادة السادسة والخمسون بعد المائتين:

- تشكل بقرار من الوزير لجنة أو أكثر تختص بالنظر في مخالفات أحكام النظام واللائحة والترخيص والفصل فيها، وإقرار العقوبات، والنظر في الاعتراضات التي يقدمها ذوي شأن على الغرامات التي توقعها الوزارة، وفق ما يأتي:
- تشكيل اللجنة من خمسة أعضاء أساسين على أن يكون الرئيس ونائبه من ذوي الاختصاص الشرعي أو النظمي، ويكون انعقادها صحيحاً بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه.
  - تكون اللجنة مستقلة في عملها وترتبط إدارياً بالوزير.
  - تكون مدة العضوية في اللجنة ثلاثة سنوات من تاريخ تشكيلها، قابلة للتجديد بموافقة الوزير.
  - إذا شغرت عضوية أحد أعضاء اللجنة، يصدر الوزير قراراً بتعيين عضو آخر يحل محله خلال الفترة المتبقية من مدة اللجنة.
  - للوزير أن يعين أعضاء احتياطيين للجنة يحلون محل من يتغيب أو عند اعتذار أحد أعضائها لحين تعيين بديل عنه لإكمال فترته.
  - يكون مقر اللجنة في الوزارة، وللوزير تشكيل لجان أخرى في فروع الوزارة وفق ما يراه.

### المادة السابعة والخمسون بعد المائتين:

- يراعي في اختيار رؤساء لجان النظر ونوابهم أن يكونوا من ذوي الخبرة العلمية والعملية، والقدرة على القيام بالمهمات والمسؤوليات المنوطة باللجنة وبما يحقق أهداف النظام، ويكونون مسؤولين عن الآتي:
- إدارة جلسات اجتماعات اللجنة على الوجه الأمثل والأكفاء.
  - مخاطبة الجهات المختصة وكل من له علاقة بعمل اللجنة.
  - تبليغ قرارات اللجنة للجهات المختصة وكل ذي علاقة.
  - إقرار المبادئ القانونية والفنية التي انتهجتها اللجنة وأي تحديات تطرأ عليها.
  - اعتماد التقرير السنوي لأعمال اللجنة ورفعه للوزير.

### المادة الثامنة والخمسون بعد المائتين:

- تساند لجنة النظر وحدة أو وحدات إدارية باسم (أمانة لجنة النظر في مخالفات نظام الزراعة) يتولى مهامها إدارتها (أمين سر) وتتبع إدارياً الوزير، وتتبع لإشراف رئيس اللجنة، وتتولى دعم اللجنة في مهامها ومسؤولياتها، وعلى الأخذ ما يأتي:
- استلام ودراسة ما يحال إلى اللجنة من لواح ادعاء بالمخالفات والاعتراضات للتأكد من اكتمال المستندات والمعلومات الازمة.
  - عمل الترتيبات الالزمة لعقد اجتماعات اللجنة.
  - تدوين محاضر اجتماعات اللجنة وموافاتها وقرارتها.
  - إعداد ومراجعة مسودة القرارات وعمل التعديلات الالزمة عليها.
  - إبلاغ المخالف بقرار اللجنة وإشعاره بأن له التظلم منه أمام المحكمة الإدارية بحسب النظام.
  - تلقي المخالفات الموجهة للجنة وإعداد مشاريع الرسود عليها تحت إشراف رئيس اللجنة، وقيدها في سجل لذلك.
  - فهرسة قرارات اللجنة وحفظها واسترجاعها الإلكتروني وورقياً وما يتعلق بها من قضايا وقرارات، في سجلات تعد لهذا الغرض، والتنسيق مع الوزارة فيما يتعلق بنشرها.
  - إعداد التقرير السنوي لأعمال اللجنة ورفعه لرئيسها للاعتماد.
  - إدارة محتوى الصفحة الخاصة باللجنة في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.
  - ما يكلفها به رئيس اللجنة من مهام أخرى.

### المادة التاسعة والخمسون بعد المائتين:

- تحيل الوزارة محاضر المخالفات المرتكبة إلى أمانة لجنة النظر وتكون موجهة إلى رئيس اللجنة، وفق الإجراءات المعتمدة من الوزير.
- تقوم أمانة لجنة النظر بالإسناد والتحضير لنظر المخالفات التي سترعرض على اللجنة وفق ما تقرره اللجنة في هذا الشأن، ويمكن للجنة الاستعانة بمن يقوم بذلك الأعمال من الوزارة أو خارجها، وفق أنظمتها.



٣. تلتزم اللجنة قبل البدء في مباشرة اختصاصاتها بالتأكد من استيفاء جميع الإجراءات الشكلية وإرفاق جميع المستندات المطلوبة، وبخاصة التأكيد من قيام الجهة الإدارية المختصة بالتحقيق مع المخالف وسماع أقواله وتحقيق دفاعه أو امتناعه عن حضور التحقيق المبلغ مسبقاً بموعده بإشعار تتأكد اللجنة من صحته.

## المادة ستون بعد المائتين:

١. على لجنة النظر عند ممارسة أعمالها أن تدرس كل مخالفة أو اعتراض من جميع جوانبه وتحدد العقوبات المناسبة وفقاً لأحكام النظام واللائحة وأن تراعي مبدأ التنااسب بين المخالفة المرتكبة والعقوبة المفروضة عليها.
٢. تكون اجتماعات لجنة النظر في المقر المخصص لها في المقر الرئيس للوزارة أو الفروع، ولها أن تعقد اجتماعاتها خارجها متى دعت الحاجة، ولها أن تعقد اجتماعاتها عبر الوسائل الإلكترونية أو بالطريقة التي تراها وتمكنها من أداء مهامها ومسؤولياتها.
٣. تكون اجتماعات لجنة النظر ومداولاتها سرية ولا يجوز لغير أعضائها حضورها إلا بموافقتها وبإشعار مسبق لأمانتها، على ألا يشترك في التصويت.
٤. تثبت وقائع الاجتماع ومداولات لجنة النظر وقراراتها المتخذة في محضر خاص بذلك، يدون فيه تاريخ انعقاد الاجتماع ووقته وأسماء الحضور، ولا ينعقد الاجتماع إلا بحضور الأغلبية من أعضائها على الأقل، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.
٥. للجنة النظر وفق ما يتراءى لها استدعاء المنسوب إليه مخالفة ما لسماع أقواله، ولها كذلك الالتفاء بإفاده مكتوبة منه وفق الوسيلة التي تراها مناسبة، على أن هذا الإجراء الجوازي للجنة لا يعني عن سبق قيام الجهة الإدارية المختصة بالتحقيق مع المخالف أو إثبات امتناعه عن حضور التحقيق وفق نموذج معتمد يعد لذلك.
٦. يحق للجنة النظر سماع أقوال وإفاده من تراه ذا صفة عند نظرها مخالفة ما، ولها استدعاوه للحضور وفق تقديرها، ولها الإطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالمخالفة بما فيها المعلومات السرية.
٧. للجنة النظر طلب رأي خبير أو من تراه عند نظرها للمخالفات والاعتراضات.
٨. للجنة النظر حق مخاطبة القطاعين العام والخاص لطلب الإفادات والوثائق الخاصة بالمخالفة محل النظر.
٩. للجنة النظر إعادة أوراق المخالف للجهة الإدارية المختصة لاستكمال إجراءات الضبط أو التحقيق واستكمال الإجراءات التي تراها ضرورية لنظر المخالفة والفصل فيها.
١٠. للجنة النظر الحق في قبول أي وسيلة من وسائل الإثبات المعتبرة شرعاً أو نظاماً.
١١. على لجنة النظر الرجوع لسجلاتها لمعرفة ما إذا كان المخالف قد سبق أن ارتكب أي مخالفة، وما تم اتخاذها بشأنها، وذلك لأخذ تلك السوابق في الاعتبار عند تحديد العقوبة.
١٢. يلتزم أعضاء اللجنة وأمانة السر وكل من تستعين به اللجنة في أعمالها بالحفظ على سرية أي معلومات أو بيانات يتم الإطلاع عليها جراء عمل اللجنة، وعدم استخدامها إلا فيما يتعلق بأعمال اللجنة.

## المادة الحادية والستون بعد المائتين:

يتعين على كل من نسبت له مخالفة ما وكذلك جميع الجهات والأشخاص المعنيين بموضوعها التعاون التام مع لجنة النظر في الكشف عن أي معلومات أو بيانات تطلبها.

## المادة الثانية والستون بعد المائتين:

١. على لجنة النظر أن تصدر قراراتها لجميع ما يعرض عليها من موضوعات.
٢. يجب أن يتضمن قرار لجنة النظر رقمًا وتاريخًا له، ووصفًا للمخالفة المرتكبة وحيثياتها والدفع المقدم من المخالف والرد عليها إن وجد، وأن يكون القرار مسبباً، وتحديد العقوبة المفروضة تبعاً لذلك عند ثبوت المخالفة.
٣. تصدر قرارات لجنة النظر بالأغلبية على الأقل، وفي حال تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، وثبتت في سجلها الرأي المخالف للقرار.
٤. مع عدم الإخلال بما قضت به الفقرة (٣) من المادة (السادسة والعشرين) من النظام، تعد قرارات لجنة النظر واجبة النفاذ على من صدرت بحقه، وله التظلم منها أمام المحكمة الإدارية بحسب النظام.
٥. تحيل لجنة النظر قراراتها بتوجيه عقوبة على المخالف إلى الجهة الإدارية المختصة لإبلاغ المخالف والبدء بإجراءات توقيع العقوبة المقررة.

## المادة الثالثة والستون بعد المائaines:

١. تثبت لجنة النظر في المخالفات العاجلة المعروضة عليها خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ قيد المخالفة في سجلاتها حال عدم وجود ملاحظات عليها، وتدرس التظلم وتثبت فيه خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ التظلم، وتبث بالمخالفات الخطيرة حال ورودها مباشرة بقدر الإمكان خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل.
٢. للجنة النظر إرجاء البت في مخالفة منظورة، أو إصدار قرار بشأنها وفقاً لتقديرها، مع مراعاة المخالفات التي يكون لها تأثير على الأرواح أو الممتلكات أو تمثل خطراً على المستهلك.



**المادة الرابعة والستون بعد المائتين:**

تصرف الوزارة لأعضاء لجنة النظر مكافأة مقطوعة قدرها (٢٠٠٠) ريال لكل عضو عن كل اجتماع بحضوره، على أن يتم تحديد عدد الاجتماعات بقرار يصدر من الوزير وبما لا تتجاوز (١٢) اجتماعاً في الشهر الواحد.





## المادة الخامسة والستون بعد المائتين:

يكون صاحب/مستأجر المنشأة الزراعية أو البيطرية مسؤولاً مسؤولية تامة عما يقع داخل منشأته من مخالفات وتجاوزات لأحكام النظام أو اللائحة.

## المادة السادسة والستون بعد المائتين:

١. تقوم الوزارة منفردة أو بالتنسيق مع من تراه، بتشجيع القطاع الخاص وجذبه للمشاركة في جميع أنواع النشاط والخدمات الزراعية، وذلك عن طريق إعداد الخطط الملائمة لتحسين البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي، ودعم المنشآت والمشاريع والمستثمرين فيه، وتوفير البيانات والمعلومات الازمة والمتابعة والتنسيق وإجراء التسوييات وحل المشاكل وتدليل الصعوبات والمعوقات التي تواجههم.

٢. يحق للوزارة جمع البيانات لجميع أنواع نشاط القطاع الزراعي وتحليلها واستخدامها وإصدارها أو نشرها، بحسب ما تراه مناسباً.

## المادة السابعة والستون بعد المائتين:

تطبق في شأن الزراعة العضوية الأحكام والضوابط والصلاحيات والشروط والمتطلبات والمعايير والمواصفات الفنية والشعارات الوطنية المنصوص عليها والموضحة في اللائحة التنفيذية لنشاط الزراعة العضوية التي تصدرها الوزارة.

## المادة الثامنة والستون بعد المائتين:

تقوم الوزارة أو من تفوضه برصد وتقويم جميع المخاطر المتعلقة بالقطاع الزراعي، ووضع الاستراتيجيات الازمة للتعامل معها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

## المادة التاسعة والستون بعد المائتين:

١. تقوم الوزارة بتشكيل لجنة تسمى ( لجنة النظر في طلبات القطاع الزراعي ) تتولى استقبال الطلبات المقدمة للجهة المختصة في الوزارة من مقدمي الخدمة/الممارسين الزراعيين في القطاع ، وتقوم بدراسة تلك الطلبات ورفع المرئيات حالها لصاحب الصلاحية في الوزارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

٢. يحدد القرار الصادر بتشكيل تلك اللجنة المهام المنوطة بها ومن يتولى رئاستها والعضوية فيها وقواعد وإجراءات عملها.

## المادة السبعون بعد المائتين:

تقوم الوزارة بتطوير وتسهيل آليات تأجير و/أو استئجار الأراضي الزراعية بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح والأحكام المنظمة لذلك.

## المادة الحادية والسبعين بعد المائتين:

تطبق الأحكام الواردة في أي من الأنظمة (القوانين) الصادرة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة- التي تكون المملكة طرفاً فيها، في كل مالم يرد به نص في النظام أو اللائحة أو اللوائح الفنية أو الأدلة التي تحيل لها اللائحة. وفي حال تعارضها يكون ترتيب الأحكام في أسبقية الحجية وفق الترتيب الآتي:

١. الأحكام الواردة في أي من الأنظمة (القوانين) الصادرة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية - ذات الصلة- التي تكون المملكة طرفاً فيها، بحسب الحال.

٢. النظام.

٣. اللائحة.

٤. اللوائح الفنية والأدلة التي تحيل لها اللائحة.

